



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université De Ghardaïa,

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales

et des Sciences de Gestion

Département: Finance et Comptabilité

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية

وعلوم التسويق

قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية
-دراسة ميدانية-

من إعداد الطالب: تلي ناصر

نوقشت وأجريت علنا بتاريخ: 26 أفريل 2026 من طرف اللجنة المكونة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد اللطيف مصيطفى	أستاذ	جامعة غرداية	رئيساً
بهاز جيلالي	أستاذ	جامعة غرداية	مشرقاً ومقرراً
محمد عجيلة	أستاذ	جامعة غرداية	مشرقاً مساعداً
فتحي مولود	أستاذ	المركز الجامعي أفلو	مناقشاً
بلقاسم بوفاتح	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي أفلو	مناقشاً
وليد بن شاعة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2025/2024



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université De Ghardaïa,

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales

et des Sciences de Gestion

Département: Finance et Comptabilité

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية

وعلوم التسويق

قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية
-دراسة ميدانية-

من إعداد الطالب: تلي ناصر

نوقشت وأجريت علنا بتاريخ: 26 أفريل 2026 من طرف اللجنة المكونة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد اللطيف مصيطفى	أستاذ	جامعة غرداية	رئيساً
بهاز جيلالي	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
محمد عجيلة	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفاً مساعداً
فتحي مولود	أستاذ	المركز الجامعي أفلو	مناقشاً
بلقاسم بوفاتح	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي أفلو	مناقشاً
وليد بن شاعة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2025/2024



الإهداء

الحمد لله الذي هدانا بفضلہ وكرمه وانعم علينا بالتصديق برسالة
محمد عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء،
اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى اعز الناس
إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة والذي العزيز
إلى نبع الحنان الذي لا ينضب أُمي الغالية
إلى كل إخوتي وأخواتي وأقارب وأصدقائي كل واحد باسمه
إلى زوجتي وأولادي (سرين، محمد، سعد)
إلى الأستاذ الدكتور زاوي عيسى الذي ساعدني بنصائحه وإرشاداته في انجاز هذا العمل
أسأل الله أن يديم عليه كل الخير والبركة
إلى أساتذتي الكرام من بداية المشوار حتى هذه اللحظة الجميلة

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وُلَدِيِّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَلِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل الآية -19-

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

الشكر لله - عز وجل - الذي أنار لي الدرب، وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة لإتمام هذه الرسالة، فله الحمد والشكر حمداً طيباً مباركاً يليق بجلاله، ومن باب قول المصطفى صل الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله ". فإن الوفاء يقتضي أن يُرد الفضل لأهله، لذلك أتقدم بجزيل الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ما قدّموه لي من أنوار أضاءت درب مشواري الدراسي وأخص بالذكر من إمتدت أياديهم في احتضان ما أنجزته مراجعة منهم وتمحيصا وإشرافا، الأستاذ الدكتور بهاز جيلالي، والأستاذ الدكتور عجيبة محمد، والسادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين قبلوا مناقشة هذه الأطروحة.

كما أود أن أعرب عن تقديري لجامعة غرداية وقسم العلوم المالية والمحاسبة على استضافتي لإتمام دراسات الدكتوراه. وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور رواني بوحفص. وفريق التكوين بالدكتوراه كل باسمه.

كما أتقدم بالشكر لزملائي في دفعة

وما من سبيل في أخير هذه الكلمة سوى أن أشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في السر والعلن، ولو بكلمة.....

الملخص

أدت التطورات الحديثة في نظم المعلومات إلى ضرورة إنشاء بيئة محاسبية قادرة على التكيف مع متطلباتها، إذ تمثل نظم المعلومات إطاراً متكاملًا وشاملاً لمعالجة المعلومات. وقد فرضت هذه التطورات تحديات جديدة على مهنة التدقيق، مما جعل استخدام نظم المعلومات في عمليات التدقيق أمراً لا مفر منه. واستجابةً لذلك، نُفذت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تحديث نظامها المحاسبي. تهدف هذه الدراسة إلى بحث جدوى تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية. ويتناول الإطار النظري مفهوم نظم المعلومات وأهميتها، والتي أصبحت أولوية استراتيجية للمؤسسات نظراً لدورها في توفير معلومات دقيقة وأمنة وموثوقة في الوقت المناسب. وبناءً على ذلك، تُشدد الدراسة على ضرورة حماية هذه النظم من المخاطر والتهديدات السيبرانية من خلال تبني معايير تدقيق نظم المعلومات المعترف بها، مثل ISACA وISO/IEC وCOBIT وNIST وITIL وISSAI وINTOSAI وPCI DSS وITAF. ... تُحلل هذه الدراسة أيضاً المحددات الرئيسية للبيئة المحاسبية الجزائرية، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والتعليمية والتدريبية، بالإضافة إلى مراجعة معايير التدقيق الجزائرية. وقد تم تطبيق استبيان على عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجالي المحاسبة والتدقيق في الجزائر لتقييم تصوراتهم حول مدى ملاءمة معايير تدقيق نظم المعلومات، واختبار فرضيات البحث. وتُشير النتائج إلى أنه على الرغم من الجاهزية النسبية للبيئة المحاسبية الجزائرية من حيث العوامل الفنية والمهنية، إلا أن العامل السياسي لا يزال يُشكل عائقاً رئيسياً أمام التطبيق الفعال لمعايير تدقيق نظم المعلومات. وتُحدّ العوائق السياسية، إلى جانب قضايا تتعلق بالاستقرار الوطني والعلاقات الدولية، من قدرة مهنة المحاسبة على مواكبة التطورات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق؛ معايير تدقيق؛ نظم معلومات؛ بيئة محاسبية جزائرية؛ معايير تدقيق جزائرية

Abstract

Recent developments in information systems have necessitated the establishment of an accounting environment capable of adapting to their requirements, as information systems represent an integrated and comprehensive framework for processing information. These developments have imposed new challenges on the auditing profession, making the use of information systems in audit processes inevitable. In response, Algeria has undertaken a series of reforms aimed at modernizing its accounting system.

This study aims to examine the feasibility of applying Information Systems Auditing Standards within the Algerian accounting environment. The theoretical framework addresses the concept and importance of information systems, which have become a strategic priority for organizations due to their role in providing timely, secure, and reliable information. Accordingly, the study emphasizes the necessity of protecting these systems against cyber risks and threats through the adoption of recognized information systems auditing standards such as ISACA, ISO/IEC, COBIT, NIST, ITIL, ISSAI, INTOSAI, PCI DSS, and ITAF.

The study also analyzes the main determinants of the Algerian accounting environment, including economic, political, legal, and educational and training factors, in addition to reviewing Algerian auditing standards. Empirically, a questionnaire was administered to a sample of academics and professionals in the fields of accounting and auditing in Algeria to assess their perceptions regarding the applicability of information systems auditing standards and to test the research hypotheses.

The findings reveal that despite the relative readiness of the Algerian accounting environment in terms of technical and professional factors, the political factor remains a major constraint to the effective implementation of information systems auditing standards. Political barriers, along with issues related to national stability and international relations, limit the ability of the accounting profession to keep pace with contemporary developments.

Keywords: Auditing; Auditing Standards; Information Systems; Algerian Accounting Environment; Algerian Auditing Standards

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

مقدمة

1.....	الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية
2.....	تمهيد:
3.....	المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات
3.....	المطلب الأول: ماهية تدقيق
7.....	المطلب الثاني: تدقيق نظم المعلومات:
12.....	مطلب الثالث: معايير تدقيق نظم المعلومات
28.....	المبحث الثاني: الإطار النظري للبيئة المحاسبية الجزائرية
28.....	المطلب الأول: البيئة المحاسبية الجزائرية
29.....	المطلب الثاني: عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية:
32.....	المطلب الثالث: معايير الجزائرية للتدقيق
43.....	المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة
43.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
48.....	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
51.....	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
52.....	خلاصة الفصل
53.....	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
54.....	تمهيد:
55.....	المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية
55.....	المطلب الأول: أدوات الدراسة وإجراءاتها
56.....	المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينها
57.....	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة:
58.....	المبحث الثاني: عرض الاستبيان
58.....	المطلب الأول: مراحل اعداد الاستبيان

59.....	المطلب الثاني: هيكل الاستبيان.....
59.....	المطلب الثالث: اختبار الثبات والصدق.....
65.....	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.....
65.....	المطلب الأول: تحليل الخصائص الوصفية لعينة الدراسة.....
69.....	المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج.....
83.....	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.....
87.....	خلاصة الفصل:
88.....	خاتمة:
96.....	الملاحق:

قائمة الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
4	مراحل تطور التدقيق	1
13	معايير تدقيق أنظمة المعلومات	2
32	الإصدار الأول للمعايير الجزائرية للتدقيق	3
34	الإصدار الثاني للمعايير الجزائرية للتدقيق	4
36	الإصدار الثالث للمعايير الجزائرية للتدقيق	5
37	الإصدار الرابع للمعايير الجزائرية للتدقيق	6
38	الإصدار الخامس للمعايير الجزائرية للتدقيق	7
39	الإصدار السادس للمعايير الجزائرية للتدقيق	8
42	الإصدار السابع للمعايير الجزائرية للتدقيق	9
56	الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة	10
58	مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانه	11
58	مجالات الاتجاه حسب البرنامج الخماسي لكارث	12
60	معامل ألفا كرونباخ للثبات	13
61	الصدق الداخلي لفقرات العامل الاقتصادي	14
62	الصدق الداخلي لفقرات العامل السياسي	15
62	الصدق الداخلي لفقرات العامل القانوني	16
63	الصدق الداخلي لفقرات عامل التعليم و التكوين	17
64	الصدق الداخلي لفقرات معايير تدقيق نظم المعلومات	18
65	نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	19
66	نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	20
67	نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	21
68	نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	22
69	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول العامل الاقتصادي	23
70	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول العامل السياسي	24
71	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول العامل القانوني	25
72	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول عامل التعليم و التكوين	26
73	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول معايير تدقيق نظم المعلومات	27
74	تحليل نتائج فقرات العامل الاقتصادي	28
76	تحليل نتائج فقرات العامل السياسي	29

77	تحليل نتائج فقرات العامل القانوني	30
79	تحليل نتائج فقرات لعامل التعليم و التكوين	31
80	تحليل نتائج فقرات معايير تدقيق نظم المعلومات	32
83	تحليل الانحدار الخطي المتعدد	33
86	تحليل الانحدار الخطي البسيط	34

قائمة الأشكال

رقم الشكل	البيان	رقم الصفحة
1	نموذج متغيرات الدراسة	د
2	مكونات نظم المعلومات	9
3	الأنشطة والأعمال التي يتناولها ERP	12
4	مستويات معيار أمن البيانات لصناعة بطاقات الدفع PCI DSS	18
5	التطور التاريخي للنظام المحاسبي الجزائري منذ الاستقلال	29
6	الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة	56
7	نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	65
8	نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	66
9	نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	67
10	نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	68

قائمة الاختصارات والرموز

اختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
NAA	Normes Algériennes d'Audit	المعايير الجزائرية للتدقيق
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
COBIT	Control Objectives For Information And Related Technologies	أهداف الرقابة لتكنولوجيا المعلومات والتقنيات ذات الصلة
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
IEC	International Electrotechnical Commission	اللجنة الكهرو تقنية الدولية
ISMS	Information security management system	نظام إدارة الأمن المعلومات
ISACA	Information Systems Audit and Control Association	جمعية تدقيق ورقابة نظم المعلومات
OGC	Office of Government Commerce	مكتب التجارة الحكومية
ITIL	Information Technology Infrastructure Library	مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
ITAF	Information Technology Assurance Framework	إطار ضمان تكنولوجيا المعلومات
PCI DSS	Payment Card Industry Data Security Standard	معيار أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع
ASV	Approved Scanning Vendor	موفر المسح المعتمد
NIST	National Institute of Standards and Technology	المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا
FISMA	Federal Information Security Management Act	قانون إدارة أمن المعلومات الفيدرالي
OMB	Office of Management and Budget	مكتب الإدارة والميزانية
AI	Artificial Intelligence	الذكاء الاصطناعي
IS	Information Systèmes	نظم المعلومات
ERP	Enterprise Resource Planning	تخطيط موارد المؤسسة

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة ثورة رقمية غير مسبوقة غيّرت جذريًا طبيعة العمل المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي، ودفعنا بالبشرية نحو عصر تُعد فيه المعلومة أهم مورد استراتيجي، وأساس اتخاذ القرار في مختلف المجالات. فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات (Information Technology) الركيزة الأساسية التي تقوم عليها أنظمة الإدارة الحديثة، والوسيلة التي تُعزز من كفاءة المؤسسات في أداء مهامها وتحقيق أهدافها في بيئة تتسم بالتعقيد والمنافسة والسرعة في التغير.

تُستخدم تكنولوجيا المعلومات اليوم على نطاق واسع من قبل مختلف القطاعات: الحكومية، الصناعية، التجارية، التعليمية، والخدمية. إذ لم تعد مقتصرة على الأنظمة الإدارية التقليدية، بل أصبحت مكونًا جوهريًا في عمليات التخطيط، المراقبة، الرقابة الداخلية، وتقييم الأداء. وتسهم هذه التكنولوجيا في تمكين المؤسسات من الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب وبجودة عالية، مما يرفع من قدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية الدقيقة. كما بات يُنظر إلى المعلومات نفسها بوصفها أصلًا استراتيجيًا يجب حمايته وإدارته مثل باقي الموارد المادية والبشرية، لما تمثله من قيمة مضافة تؤثر في استدامة ومرونة المؤسسة.

إن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات خلال السنوات الأخيرة، خصوصًا في مجالات الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء، والبلوك شين، جعل من الضروري إعادة النظر في أساليب الإدارة والمراقبة والتدقيق على هذه الأنظمة. فقد أفرزت التحولات الرقمية تحديات جديدة، مثل أمن المعلومات، وحماية الخصوصية، واستمرارية الأنظمة، وضمان الموثوقية والنزاهة في معالجة البيانات. كل هذه العوامل جعلت من تدقيق نظم المعلومات (Information Systems Auditing) وظيفة أساسية داخل المؤسسات المعاصرة، ليس فقط لأغراض الامتثال، وإنما كوسيلة لضمان الثقة والشفافية والحوكمة الرشيدة.

يُعرف تدقيق نظم المعلومات بأنه عملية منهجية تهدف إلى تقييم مدى كفاءة وفعالية وموثوقية الأنظمة التقنية المستخدمة داخل المؤسسة، والتأكد من سلامة آلياتها الأمنية، ومن توافقها مع القوانين والسياسات والمعايير الوطنية والدولية. ويُعد هذا التدقيق أداة مساعدة للإدارة في مراقبة جودة النظام المعلوماتي، وضمان أن يكون داعمًا لتحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية، مع التأكد من أمن البيانات وسلامتها وتوافرها وسريتها. وقد تطورت معايير وممارسات تدقيق نظم المعلومات في العالم بفضل الجهود المتراكمة لهيئات مهنية ومؤسسات دولية، من بينها:

ITAF، PCI DSS، ISSAI، INTOSAI، ITIL، NIST، COBIT، ISO/IEC، ISACA.

تُشكل هذه المعايير أطرًا مرجعية معتمدة تساعد المؤسسات على وضع سياسات فعالة للرقابة المعلوماتية، وضمان جودة العمليات، والامتثال لمبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات (IT Governance) التي تهدف إلى مواءمة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات مع الأهداف العامة للمؤسسة.

تُعد الحوكمة الرشيدة لتكنولوجيا المعلومات اليوم محورًا أساسيًا في نجاح المؤسسات، حيث تمثل الرابط بين الأداء التقني والقرار الاستراتيجي. فهي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المعلوماتية، وتسهم في تقليل المخاطر التقنية والمالية، وتعزز الثقة في نظم المعلومات المحاسبية والإدارية على حد سواء. وهنا يأتي دور المدقق في بيئة تكنولوجيا متقدمة، إذ لم يعد عمله يقتصر على فحص الدفاتر والمستندات الورقية، بل أصبح مطالبًا بفهم عميق للبنية المعلوماتية والأنظمة المترابطة التي تدير بيانات المؤسسة.

أما على الصعيد الجزائري، فإن البيئة المحاسبية تمر منذ سنوات بمرحلة تحول تدريجي نحو التكيف مع المتغيرات العالمية في مجال المعايير والتقنيات المحاسبية. فمند تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) سنة 1976 (الأمر 35-75)، كانت الجزائر تعتمد نموذجاً محاسبياً موجّهاً يتلاءم مع الاقتصاد الموجه آنذاك. إلا أن التحولات الاقتصادية العميقة التي عرفتها البلاد خلال التسعينيات، مع الانفتاح على اقتصاد السوق والعولمة، جعلت من الضروري تحديث النظام المحاسبي بما يتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS).

وفي هذا الإطار، تم سنة 2010 اعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي يُمثل نقلة نوعية نحو الشفافية والمقاربة الاقتصادية الدولية. وقد جاء هذا النظام متكاملًا مع الإصلاحات القانونية والضريبية والتجارية التي عرفتها البلاد، في محاولة لجعل الإطار المحاسبي الجزائري أكثر تناسقًا مع المعايير العالمية، وذلك بإصدار عدة معايير للتدقيق (NAA)، وإن نجاح هذا التحول لا يقتصر على الجانب التشريعي أو المحاسبي فحسب، بل يعتمد أيضًا على مدى قدرة المؤسسات على دمج تكنولوجيا المعلومات في عملياتها المالية والإدارية، وعلى قدرتها على تأمين نظمها المعلوماتية وتدقيقها وفق معايير مهنية متطورة.

ب - إشكالية الدراسة:

تسعى هذه الأطروحة إلى دراسة إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية، من خلال تحليل بيئتها وتحديد العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل هذا التطبيق واقتراح آليات مناسبة لتجاوز العقبات المحتملة ويمكن طرح الإشكالية الرئيسية على نحو التالي

ما مدى إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية؟

ج- الأسئلة الفرعية:

- هل يؤثر العامل الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات؟
- هل يؤثر العامل السياسي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات؟
- هل يؤثر العامل القانوني في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات؟
- هل يؤثر العامل التعليم والتكوين في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات؟

د- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة تم وضع الفرضية الأساسية التالية:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لعوامل البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

ويمكن تجزئة الفرضية الأساسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل السياسي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل القانوني في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.
- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل التعليم والتكوين في البيئة المحاسبية الجزائرية

على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

هـ- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة

تحديد أهم عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية لإمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات، وذلك ب:

-دراسة كل من العوامل البيئية المحاسبية الجزائرية (العامل الاقتصادي، العامل السياسي، العامل القانوني، عامل التعليم والتكوين)، وإبراز المعايير الجزائرية للتدقيق.

-دراسة بعض معايير تدقيق نظم المعايير لكل من (ISACA ; INTOSAI ; ISSAI ; COBIT ; ITIL ; PCI.DSS ; NIST ;) (ITAF , ISO/IEC

و- أهمية الدراسة:

ان تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية يساهم في تطوير المحاسبة دوليا، ويعزز من قدرة المؤسسات الجزائرية على مواجهة التحديات الرقمية، وله أهمية كبيرة تتمثل في تعزيز دقة وموثوقية وشفافية والإفصاح وحماية البيانات الحساسة وتقليل المخاطر.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أهم أسباب لاختيارنا لهذا الموضوع وهي:

-اعتماد المؤسسات الجزائرية على نظم المعلومات داخل هيكلها، مما يتطلب حماية لبياناتها بتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

- سعي الجزائر في الآونة الأخيرة الى رقمنة القطاعين العام والخاص، وذلك يتطلب توفير البيئة المناسبة.

- سعي الجزائر الى مواكبة تطورات التكنولوجيا الحديثة لنظم المعلومات على المستوى العالمي.

ز- منهجية الدراسة:

من اجل دراسة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة، واثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة يتم استخدام المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال تقديم مختلف المفاهيم الأساسية خاصة بالموضوع أما بالنسبة للجزء التطبيقي يتم استخدام المنهج التحليلي، حيث يتم معالجة البيانات باستخدام الاستبانة المعتمدة في الدراسة.

ح- حدود الدراسة:

-الحدود المكانية: تهتم هذه الدراسة بواقع تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية، على عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق.

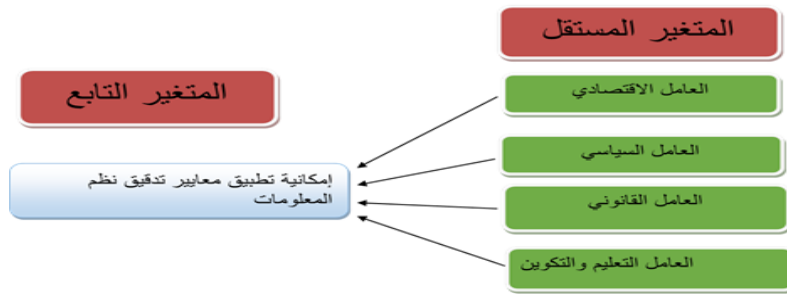
-الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة بالنسبة للجانب النظري مدة سنتين، أما الجانب التطبيقي بداية من شهر جانفي 2024 الى شهر مارس 2025، وذلك بداية من تحضير الاستبيان الى غاية عملية التفريغ والتحليل.

ط- نموذج الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في متغيرين اثنين أحدهما مستقل والآخر تابع، يتمثل المتغير التابع في إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات المحاسبية، ويتمثل المتغير المستقل في عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية.

وشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 01: نموذج متغيرات الدراسة



المصدر: من اعداد الطالب

ي- هيكلية الدراسة:

من اجل احاطة بالموضوع وتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة الإشكالية واثبات أو نفي الفرضيات، قد تم تقسيم الدراسة الى فصلين، حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري لتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية وقسم الى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري لتدقيق نظم المعلومات، والمبحث الثاني الإطار النظري للبيئة المحاسبية الجزائرية، والمبحث الثالث تناول عرض للدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

Chapter One: The Theoretical Framework for Auditing Information Systems and the Algerian Accounting Environment

مع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أصبح تدقيق نظم المعلومات أحد الركائز الجوهرية في ضمان استقرار وشفافية وموثوقية الأنشطة المؤسسية في مختلف القطاعات. فقد أصبحت المؤسسات العالمية، سواء كانت مالية أو صناعية أو خدمية، تولي اهتمامًا بالغًا بتبني معايير تدقيق نظم المعلومات، لما توفره من ضمانات تتعلق بأمن البيانات وسلامة المعالجة المعلوماتية وكفاءة الأداء التنظيمي.

ولا تقتصر أهمية هذا المجال على الاقتصادات المتقدمة فحسب، بل تمتد لتشمل الدول النامية كذلك، ومنها الجزائر، التي تسعى جاهدة إلى مواكبة التحولات التكنولوجية العالمية وتحديث أنظمتها المحاسبية والرقابية بما يتوافق مع متطلبات العصر الرقمي.

فمع انتشار استخدام الأنظمة المعلوماتية في معالجة البيانات المالية والمحاسبية، بات من الضروري ضمان أن تكون هذه الأنظمة فعالة وآمنة ومتوافقة مع المعايير الدولية. وهنا يبرز دور تدقيق نظم المعلومات كآلية منهجية تهدف إلى تقييم مدى كفاءة وفعالية تلك الأنظمة، والتحقق من التزامها بالضوابط الداخلية والمعايير المهنية المعترف بها. ويُسهم هذا التدقيق في بناء الثقة بين مستخدمي المعلومات المالية من جهة، والإدارة والجهات الرقابية من جهة أخرى، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية، والمساءلة، والحوكمة الجيدة.

أما في الجزائر، فقد أصبح تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من الأولويات التي تفرضها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، خاصة بعد الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) سنة 2010، في إطار الانفتاح على المعايير الدولية. وقد أدى هذا التحول إلى بروز الحاجة إلى تطوير آليات المراقبة والتدقيق، بما يتلاءم مع الأنظمة المعلوماتية الحديثة المستخدمة في المؤسسات الجزائرية.

ومن هذا المنطلق، بدأ الاهتمام يتزايد بدراسة مدى إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية، ومدى توافقها مع التطورات العالمية في هذا المجال.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، يهدف هذا الفصل إلى تقديم نظرة شاملة حول تدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية، مع التركيز على تحليل الإطار المفاهيمي والعملية لتدقيق نظم المعلومات من جهة، واستعراض عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية ومعاييرها الوطنية من جهة أخرى، بهدف بناء خلفية نظرية متكاملة تمهد للفصول اللاحقة من الدراسة.

وسيتناول هذا الفصل المحاور التالية بالتفصيل:

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبيئة المحاسبية الجزائرية.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات

يعتبر تدقيق نظم المعلومات، كإطار منهجي لتقييم الضوابط الداخلية، واختيار فاعلية الأنظمة، وضمان استمرارية الأعمال في بيئة تتسم بالشفافية والموثوقية، وذلك بإرشادات ومعايير دولية خاصة بتدقيق نظم المعلومات.

المطلب الأول: ماهية تدقيق

يعتبر التدقيق (Auditing) أحد الركائز الأساسية في الأنظمة المالية والمحاسبية، حيث يمثل أداة حيوية لضمان مصداقية المعلومات المالية وتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف المعنية في ظل تعقيد العمليات المالية، يمكن أن يكون التدقيق داخليا يقوم به الموظفون بهدف تحسين العمليات والرقابة، وخارجيا يكون من طرف جهات مستقلة للتحقق من صحة البيانات المالية .

1- التطور التاريخي للتدقيق:

مرت مهنة التدقيق بعدة مراحل تاريخية متعاقبة، تأثرت بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، وقد تطور هذا المجال بشكل ملحوظ، استجابة لتغيرات البيئة الاقتصادية والمالية، مما ساهم في ترسيخ أسسه ووظائفه الرقابية والمحاسبية.

المرحلة الأولى: العصور القديمة حتى سنة 1500

تشير الوثائق التاريخية إلى ممارسة أشكال بدائية من التدقيق منذ أكثر من 2000 سنة قبل الميلاد، حيث ظهرت الحاجة إلى مراقبة الأنشطة المالية، خصوصا في المعابد والمراكز التجارية الكبرى، وقد برزت وظيفة التدقيق لضبط النفقات والإيرادات وتنظيم عمليات تسجيل المعاملات، واعتمدت على وثائق مكتوبة وحسابات يدوية بسيطة، كما ارتبطت هذه الممارسات بحكام وكتبة كانوا مسؤولين عن الرقابة والتحقق من صحة العمليات المالية.

المرحلة الثانية: من سنة 1500 إلى 1850

في هذه المرحلة، تطورت أهداف التدقيق لتشمل الأنشطة المالية التي بدأت بالازدهار عقب الثورة التجارية، أصبح التدقيق أداة لضمان الشفافية والعدالة في توزيع الأرباح وتقييم الأداء، لا سيما مع نمو الشركات التجارية وتوسع النشاط الاقتصادي، كما ظهرت الحاجة إلى وضع أنظمة محاسبية لتوثيق التعاملات المالية، وساد الاعتراف بضرورة وجود أنظمة رقابية لضمان المصداقية. (فتيحة، 2023، صفحة 52)

المرحلة الثالثة: من 1850 إلى 1905

شهدت هذه الفترة تحولات اقتصادية كبيرة، لا سيما في بريطانيا، حيث بدأت التشريعات تلزم الشركات بإعداد تقارير مالية مدققة، مثل قانون الشركات البريطاني سنة 1862، كما تأسست منظمات مهنية للتدقيق مثل معهد المحاسبين القانونيين في إدنبرة (1880) ونظيره الأمريكي (1887).

المرحلة الرابعة: من 1905 إلى 1960

شهدت هذه الفترة تحولا جذريا في أهداف وممارسات التدقيق المحاسبي، حيث كان التركيز الأساسي للتدقيق في البداية ينصب على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المالية، مع اعتماد كبير على الفحص التفصيلي للمعاملات، ومع تطور الأعمال وزيادة تعقيد العمليات المالية، برزت أهمية تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسات، بحلول عام 1933 أصبح الهدف الرئيسي للتدقيق هو إبداء رأي في محايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية، مع التأكيد على أن مسؤولية إعداد هذه القوائم تقع على عاتق الإدارة، بينما يقتصر دور المدقق على التحقق من دقتها وموثوقيتها. (عامر،، 2018، الصفحات 5-6)

المرحلة الخامسة: من 1960 إلى 2002

تميزت هذه المرحلة بتنوع تخصصات التدقيق، حيث امتد ليشمل التدقيق البيئي، والتدقيق التشغيلي، والتدقيق الإداري، والتدقيق القضائي، كما بدأ الباحثون في التمييز بين الأطر النظرية والتطبيقية للتدقيق، مما أدى إلى ظهور دراسات أكاديمية ركزت على تطوير نماذج مرجعية وتقنيات مهنية جديدة، وقد ساهم ذلك في تكوين إطار شامل يمكن من خلاله تطبيق التدقيق وفق المعايير الدولية والممارسات المثلى (سارة،، 2023، صفحة 4)

المرحلة السادسة: من 2002 إلى اليوم

وقد شهد التدقيق أوائل 2000 فضائح محاسبية مختلفة مثل (وورلدكوم، إنرون، تايكو..الخ)، واستجابة لسقوط إنرون، اصدار قانون "ساربنز أوكسلي" في الولايات المتحدة سنة 2002، مما أدى إلى تقديم العديد من أحكام المساءلة لكل من الإدارة و المدققين، مدد واجبات المدقق لتدقيق مدى كفاية الضوابط الداخلية على التقارير المالية، كذلك أدت فضائح المحاسبة هذه أيضا إلى سقوط أرثر أندرسن إحدى شركات التدقيق الخمسة الكبرى في ذلك الوقت، بسبب دورها في فضيحة إنرون، فقد تم إجراء تغييرات حاسمة على ممارسات التدقيق نتيجة للإصلاح الواسع النطاق في مختلف البلدان (https://raecollege.uoanbar.edu.iq/News_Details.php?ID=218، 15/04/2025)، كما ظهرت مفاهيم حديثة مثل التدقيق الرقمي، والتدقيق المعتمد على المخاطر، واستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في مهام التدقيق. وقد أصبح التدقيق اليوم يعتمد على نظم معلومات متطورة (https://en.wikipedia.org/wiki/Sarbanes%80%93Oxley_Act، 15/04/2025)، ويوجه اهتمامه نحو تعزيز الحوكمة المؤسسية وتقوية الثقة في التقارير المالية .

وهو ما يمكن تلخيصه في الجدول التالي الذي يوضح أهم محطات تطور التدقيق عبر التاريخ:

الجدول رقم 01: مراحل تطور التدقيق

مرحلة	الفترة الزمنية	أبرز الخصائص
العصور القديمة	حتى سنة 1500	ظهور أشكال بدائية من التدقيق في المعابد والمراكز التجارية الكبرى، مع الاعتماد على وثائق مكتوبة وحسابات يدوية بسيطة
من 1500 إلى 1850	عصر الثورة التجارية	تطور أهداف التدقيق لتشمل الأنشطة المالية، وظهور الحاجة إلى أنظمة محاسبية لتوثيق التعاملات المالية.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

من 1850 إلى 1905	عصر الثورة الصناعية	صدور تشريعات تلزم الشركات بإعداد تقارير مالية مدققة، وتأسيس منظمات مهنية للتدقيق مثل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا
من 1905 إلى 1960	مرحلة التنظيم والتوحيد	تحول أهداف التدقيق نحو إبداء رأي في محايد حول القوائم المالية، مع التركيز على تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية.
من 1960 إلى 2002	مرحلة التخصص والتوسع	تنوع تخصصات التدقيق لتشمل التدقيق البيئي والتشغيلي والإداري والقضائي، وظهور دراسات أكاديمية لتطوير نماذج مرجعية وتقنيات مهنية جديدة
من 2002 إلى اليوم	مرحلة التكنولوجيا والحوكمة	صدور قانون "ساربينز أوكسلي" في الولايات المتحدة، حيث مدد واجبات المدقق لتدقيق مدى كفاية الضوابط الداخلية على التقارير المالية وظهور مفاهيم حديثة مثل التدقيق الرقمي والتدقيق المعتمد على المخاطر، واستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في مهام التدقيق

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات السابقة

2- مفهوم التدقيق:

عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية AAA بأنه عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة. (رفاعه، 2017، صفحة 15)

وعرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنه: عملية إبداء الرأي حول مدى توافق وتطابق المعلومات المقدمة بالميزانية، وجدول النتائج وجدول تدفقات الخزينة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما، وإيصال النتائج للجهات المهتمة عن طريق التقرير، باعتماد معايير تدقيق الحسابات المقبولة عموما. (بوركايب، 2017/2016، صفحة 42)

أما تعريف خالد أمين عبد الله: هي عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها، فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك للتحقيق من درجة التطابق بين تلك الحقائق، والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق. (نورالدين أ.، 2015، صفحة 9)

ويمكن استخلاص التعريف التالي:

هو الفحص بصورة منتظمة للبيانات والمستندات الكيان، من اجل جمع أدلة إثبات لإبداء رأيه في التقرير حول صحة وصدق المعلومات المالية .

3- أهمية التدقيق:

تكمن أهمية التدقيق في كونه وسيلة لا غاية، هدفها خدمة مستخدمي القوائم المالية ومنهم: (الزهران، 2020، صفحة 30)

- المديرين: لاتخاذ القرارات ووضع الخطط ومراقبة التنفيذ وتقييمه
- المستثمرين: وذلك لتوجيه الاستثمارات والمدخرات لغرض تحقيق أكبر ربحية مع تحقيق الحماية الممكنة

للموجودات .

- الحكومة: وتعتمد عليه في التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وغيرها

- البنوك: الفحص المركز المالي للمؤسسات المقترضة .

- النقابات: تستخدمها في المفاوضات مع الإدارة .

بالإضافة الى المساهمين الذي يعتبر التدقيق لهم (الضمان القانوني) لحماية ملكيتهم

4- معايير التدقيق المتعارف عليها: هي معايير التدقيق الدولية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ويجب على المدقق ان يلتزم بها خلال أداء مهمته حتى لا يكون مقصر، لأنها عبارة عن ضوابط والارشادات التي تساعد في أداء عمله، وقد قسمها الى ثلاثة أقسام كما يلي:

1.4-معايير العامة: تتمثل في مايلي

أ. معيار التأهيل العلمي العملي والكفاءة المهنية:

- التأهيل العلمي: أن يكون المدقق متحصل على شهادة جامعية في التخصص المطلوب .
- التأهيل العملي: يجب على المدقق أن تكون له خبرة في الميدان .

ب. معيار الاستقلال:

- يجب على المدقق أن يكون مستقل عن الكيان الذي يقوم بتدقيق حساباته.
- وان يكون ليس له أي علاقة معه.
- وان لا يتعرض لأي ضغوطات داخلية أو خارجية في مزاوله مهمته .
- وان يكون مستقل في إعداد برنامج العمل وفي إعداد التقرير .

ج. معيار بذل العناية المهنية:

- يجب على المدقق بذل الجهد عند القيام بمهمته .
- ان يساير كل ما هو جديد من قوانين وإجراءات في ممارسة مهنته .

2.4-معايير العمل الميداني

أ. معيار التخطيط السليم لعملية التدقيق: يجب على المدقق وضع خطة سليمة وفعالة، من اجل تحقيق الأهداف وذلك مع الأخذ بالعين الاعتبار المدة الزمنية المتاحة.

ب. معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية: قيام بدراسة سليمة وتقييم تدقيق نظام الرقابة الداخلية بانه مطبق فعلا.

ج. معيار كفاية الادلة: يجب على المدقق الحصول على أدلة وقرائن الاثبات ذات أهمية في اعداد تقريره اما من داخل المؤسسة او من خارجها.

- من داخل المؤسسة: تشمل كل السجلات والدفاتر والمستندات الخ.

- من خارج المؤسسة: تشمل كل الاستفسارات والمصادقات من العملاء والموردين ... الخ.

3.4-معايير اعداد التقرير:

أ. التقرير النظيف: هو التقرير بدون تحفظات، يشير فيه المدقق الى الصدق والشفافية القوائم المالية، وأنها معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومعايير التدقيق المعمول بها، ويزيد من مصداقية المؤسسة أمام المستثمرين والبنوك والجهات الأخرى.

ب. التقرير التحفظي: هو التقرير بالتحفظ أي يشير المدقق الى وجود التحفظات قليلة لكنها لا تؤثر على الصدق والشفافية القوائم المالية كليا، وأنها معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والمعايير التدقيق المعمول بها، ويجب ان يبين وصفا واضحا للتحفظات، وتوضيح تأثيرها على القوائم المالية.

ج. التقرير السالب: هو التقرير يشير فيه المدقق الى عدم الصدق والشفافية القوائم المالية، وأنها غير معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والمعايير التدقيق المعمول بها، وذلك بوجود أخطاء جوهرية وتحريفات كبيرة، ويؤثر على سمعة المؤسسة.

د. تقرير عدم إبداء الرأي: في هذا التقرير يجب على المدقق أن يبين أسباب التي دفعته على عدم إبداء رأيه.

المطلب الثاني: تدقيق نظم المعلومات:

1- ماهية نظم المعلومات

ان نظم المعلومات (Information Systèmes) عبارة عن نظم متكاملة من المكونات البشرية والتكنولوجية، التي تستخدم لجمع وتخزين ومعالجة، حيث تعد نظم المعلومات جزءا أساسيا من المؤسسات الحديثة، لأنها تلعب دورا مهما في دعم العمليات اليومية، في اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وتحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية وتعتمد نظم المعلومات على مجموعة من التقنيات مثل الكمبيوتر، البرمجيات، قواعد البيانات والشبكات بالإضافة الى الأشخاص الذين يستخدمون هذه الأنظمة.

وقبل التعرف على نظم المعلومات، ينبغي أولا التعرف على مصطلحين هما النظام والمعلومات، وبعدها التطرق الى نظم المعلومات.

1.1- تعريف النظام:

في افتتاحية European Journal of Information Systems حدد Galliers, Whitley, and Paul Ray Paul (1993:207) خمسة تحديات تتعلق بنظم المعلومات. وكان أحد هذه التحديات هو وضع تعريف لمصطلح نظام المعلومات. لقد تم اقتراح العديد من التعريفات على مر السنين من قبل الباحثين ومؤلفي الكتب، ولكن معظمها ينظر إليها على أنها مزيج بين مصطلح النظام والمعلومات؛ لهذا وجب علينا أولا تقديم مصطلح النظام الذي يفضل سبائر (Christiaanse 2006:167) على مصطلحات مثل النمط، والنظم، وما إلى ذلك، حيث أن "النظام" هو عبارة عن مجموعة مترابطة من العناصر تعمل معا داخل منظمة لتحقيق بعض الأهداف العامة. وبطريقة أخرى، يمكن وصف النظام على أنه مجموعة من الأجزاء ذات علاقة فيما بينها، والتي قد تعتمد على بعضها البعض والتي تعمل معا بشكل منسجم (Bayero 2006:2)، في نفس السياق يعرف النظام على انه مزيج من البيانات والعمليات و السياسات والبروتوكولات ومجموعات المهارات والأجهزة والبرامج والمسؤوليات والمكونات الأخرى التي تتفاعل على الأقل مع مكون آخر واحد من النظام ولو بشكل تراكمي لخدمة جميع مكونات النظام وتحقيق هدفا مشتركا (Watson 2007:5) يمكن القول انه وجود العديد من المفاهيم للنظم التي تختلف من حيث الالفاظ أو المصطلحات إلا أن جميعها يتفق من حيث المعنى، وكنتيجة لما سبق يمكن القول بأن أي مفهوم يجب أن يشتمل على ثلاثة عوامل هي:

أ- أي نظام يتكون من أجزاء.

ب - وجود علاقة تربط أجزاء النظام ببعضها ببعض.

ج- أجزاء النظام تعمل لتحقيق هدف مشترك.

في نفس السياق هو مجموعة مترابطة و متجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الألات، الأموال، السجلات، ...)، التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة . (لمين، 2016/2015، صفحة 68)

2.1- تعريف المعلومات:

أما المعلومات والتي تعد جزءا أساسيا كذلك في نظم المعلومات فهي عبارة عن المخرجات التي تنتج من البناء المعرفي بأي طريقة من الطرق، أي الحقائق التي تساعد على النمو، التطوير، التعلم وتجسيد العلاقة بين السبب والنتيجة (حلمي، 1998، ص 82).

هذا المصطلح، ومصطلحات مماثلة مثل إدارة المعلومات توفر للمجال القوة والمرونة للسماح بدخول مجموعة واسعة من الأفكار إليه، وتؤدي مباشرة إلى مجموعة من المفاهيم العميقة لأنظمة المعلومات، من ضمن هذه التعاريف نجد تعريف (Davis 2000:67) الذي يشير إلى أن نظام المعلومات هو "نظام في المنظمة يقدم خدمات المعلومات والاتصالات التي تحتاجها المنظمة". أما (Buckingham et al 1987, p. 18) فعرفه على أنه "نظام يقوم بتجميع وتخزين ومعالجة وتقديم المعلومات ذات الصلة بالمنظمة (أو بالمجتمع) بطريقة تجعل المعلومات متاحة ومفيدة لأولئك الذين يرغبون في استخدامها، بما في ذلك المديرين والموظفين والعملاء والمواطنين". كذلك يرى (Gray, P. 2005) أن نظم المعلومات عبارة عن "مجموعة آلية أو يدوية من الأشخاص والألات أو الطرق لجمع البيانات ومعالجتها ونقلها ونشرها واستخدامها، أو إدارتها أو عرضها أو إرسالها أو تلقيها".

عرفها مارشال وبول على أنها "البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها لتقديم معنى للمستخدم، ويحتاج المستخدمون إلى معلومات لاتخاذ قرارات أو لتطوير عملية اتخاذ القرار. (الخرجي، 2022، صفحة 27)

وهي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها، بشكل يسمح استخدامها والاستفادة منها، ويمكن أن تصبح هذه المعلومات في نظام آخر بالبيانات. (تلي و بهاز، 2024، صفحة 158)

يمكن القول على أنها "عبارة عن مجموعة من الموارد (الأجهزة والبرامج والموظفين والبيانات والإجراءات وما إلى ذلك) جوهر اهتماماتها الأساسية مبنية على الأساليب والتقنيات المترابطة بقوة، والتي من خلالها ينظم الأشخاص المعلومات ويجعلونها استيعابية وتداولية عندما تتصاعد إلى مستويات معينة من التعقيد والترابط لتحقيق الاعتبارات النفعية للمجتمع".

من التعاريف المذكور أعلاه، يمكننا القول بأن نظم المعلومات للمؤسسة تتضمن ثلاثة أنواع من الأنظمة وهي:

- نظم المعلومات التشغيلية (الوظيفي)، حيث يتم تطوير الأنشطة التشغيلية.
- نظم المعلومات الإدارية (اتخاذ القرار)، التي تشمل جميع مراكز اتخاذ القرار وتأثيرها على نظام التشغيل.
- نظم المعلومات المالية التي تضمن المعلومات المحاسبية المالية التي تستند إليها صياغة السياسات، وتطوير خطط العمل، والتحكم في الأنشطة داخل المنظمة.

يمكن اعتبار نظم المعلومات كمجموعة منظمة من الموارد التي تسمح بجمع ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات بهدف تعزيز اتخاذ القرار بشكل أمثل وبالمثل، يمكن النظر إلى نظم المعلومات المالية كنظم تسمح بجمع ونشر المعلومات المالية، مما يتيح ممارسة رقابة فعالة على استخدام الموارد (لا سيما المالية)، وهي ناتج للبيانات التي تم جمعها ومعالجتها، لتكون قابلة للفهم وذات أهمية في اتخاذ القرارات.

3.1- تعريف نظم المعلومات:

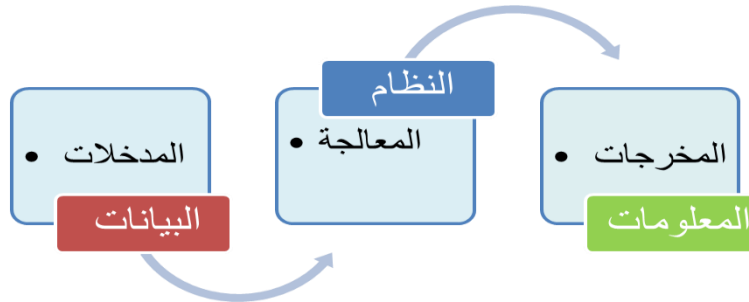
هو فضاء معلوماتي قادر على توفير المعلومات، وبثها بما يتماشى مع احتياجات المؤسسة، فهو نظام متكامل يربط بين عدة عناصر مترابطة مع بعضها البعض، وفقا لعلاقة تفاعلية بين المؤسسة وموظفيها، بين المتلقي للمعلومة و مقدم المعلومة، بما يخدم المؤسسة، كما يربط أيضا هذه الأخيرة بمحيطها الخارجي (التأثير و التأثير)، وبذلك تساعد هذه الأنظمة على وضع الأهداف و صياغة الاستراتيجيات، بما يتماشى مع احتياجات فضاء المؤسسة . (فاطيمة، 2021/2020، صفحة 132)

يعرف أيضا بأنه مجموعة متجانسة من الموارد المتوفرة في نظام أكبر يحوي نظاما فرعية تقوم بتشغيل البيانات، بغرض تحويلها إلى معلومات تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات، وهي التي تسمح بدخول وخروج المعلومات في الوحدة المحاسبية، وتحكم معدل تدفقها لمستخدمي القرارات، من خلال شبكة من قنوات الاتصال . (صالح، 2016، صفحة 30)

4.1- مكونات نظم المعلومات: ويتكون نظام المعلومات بشكل عام من ثلاث مكونات وهي:

- المدخلات: وهي عبارة عن مجموعة من البيانات تكون على شكل (أرقام، كلمات، رموز، اشكال)، التي يتم الحصول عليها من المصادر الداخلية والخارجية، من أجل معالجتها وتحويلها إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات.
- المعالجة: هي عبارة عن تحويل المدخلات (البيانات) الى معلومات ذات أهمية .
- المخرجات: هي عبارة عن النتائج (المعلومات) المتحصل عليها بعد المعالجة .

الشكل رقم 02 : مكونات نظم المعلومات



المصدر: من اعداد الطالب

تتكون نظم المعلومات من عدة عناصر أساسية، تعمل مع بعضها البعض لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها

- 1- الأجهزة: مثل الحواسيب والخوادم والهواتف أجهزة التخزين ... إلخ
- 2- وسائل حفظ وتخزين البيانات: هي تتكون من الملفات والمستندات المكتوبة وذاكرة RAM ; ROM وأقراص صلبة وضوئية ... إلخ.
- 3- البرامج: تشمل التطبيقات والنظم التشغيلية .
- 4- البيانات: تعتبر البيانات مكون رئيسي لنظم المعلومات، وتمثل المادة الخام .
- 5- إجراءات التشغيل: تتمثل في سياسات والإجراءات المرتبطة باستخدام النظام .
- 6- العنصر البشري: هم المستخدمون والمطورين والإداريين، الذين يقومون بتشغيل النظام بفعالية وتطويره، وذلك بفضل مهاراتهم وخبراتهم المكتسبة، من اجل تلبية احتياجات المؤسسات .

2- تدقيق نظم المعلومات

1.2- تعريف تدقيق نظم المعلومات:

يعرفه S.Gantz بأنه "الفحص العمليات وأصول تكنولوجيا المعلومات، والضوابط على مستويات متعددة داخل المؤسسة، لتحديد مدى التزام المؤسسة بالمعايير أو المتطلبات المعمول بها" (Kirpitsas & Theodore P. Pachidis , p. 30) وهو فحص لضوابط الإدارة، داخل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات أو أنظمة التشغيل أو قواعد البيانات أو البنية التحتية، قد تركز المراجعات حصريا على تكنولوجيا المعلومات، أو يتم إجراؤها جنبا إلى جنب مع تدقيق الامتثال أو التدقيق التشغيلي أو المالي (همكة، 2022/2021، صفحة 30).

ويمكن تعريفه بأنه هو عملية فحص شاملا للبنية التحتية، خاصة بأنظمة المعلومات، وفق خطة موضوعية من اجل تأكد من صحة والسلامة انظمتها وتأمينها ضد المخاطر.

2.2- أهمية تدقيق نظم المعلومات:

إن الاستشارات التي يقدمها مدققي نظم المعلومات، لمستخدمين ومدققي أمن وسلامة نظم المعلومات، تساعد المؤسسة في تأدية العديد من المهام الرئيسية وهي: (هوارية و صالح إلياس ، 2013 ، صفحة 133)

- تحسين مهام الضبط والمراقبة لعمليات نظم المعلومات.
- منع حدوث الأخطاء غير المقصودة أو الغش وكشفها في حال حدوثها.
- تقليل الاخطار المترتبة عن سوء الاستخدام النظم، أو انهيارها وتحسين إجراءات الأمن والسلامة.
- التخطيط من أجل ضمان الاستمرارية، في حال انهيار نظم المعلومات أو حدوث اضطرابات طارئة فيها .
- تحسين أداء نظم المعلومات، عن طريق تطوير طرق إدارة وتخزين المعلومات وتطوير عمليات النظام.
- تقييم كفاءة ودقة أداء نظم المعلومات وحسن استخدام الموارد المتوفرة.
- تقدير وتأمين كفاءات أنظمة المعلومات المؤهلة والمناسبة كميا ونوعيا، مع متطلبات العمل والمهام المتوقعة من نظم المعلومات.

- تخطيط وتصميم أو إعادة تصميم العمليات المعتمدة على نظام المعلومات، من أجل رفع الكفاءة وخفض التكلفة.
- تصميم ووضع خطوط موازية لضمان استمرارية العمليات، في حال إخفاق نظام المعلومات الإلكتروني.

3.2- اهداف تدقيق نظم المعلومات

الهدف من تدقيق نظام المعلومات هو إجراء تقييم منهجي وتحليلي، لجميع الضوابط الموضوعية ضمن قطاعات مختلفة من نظام المعلومات، مع الهدف الأساسي المتمثل في تحديد حالتها الحالية ونضجها. ونتيجة لذلك، يجب على مدققي تكنولوجيا المعلومات، تحديد مجالات المخاطر وتحليل مستويات المخاطر، وتقديم توصيات للإدارة، لتحسين نظام الضوابط الداخلية، لذلك يحتاج مدققي تكنولوجيا المعلومات إلى تنفيذ الخطوات التالية: (Lejla , Alagić, Turulja و Nijaz Bajgorić، 2021، صفحة 7)

1. تقييم الحالة الحالية ونضج استخدام تكنولوجيا المعلومات في الشركة، بناءً على مجالات (قطاعات) تكنولوجيا المعلومات الفردية،
2. تقييم المخاطر التي حدودها داخل نظام المعلومات .
3. تزويد الإدارة بتوصيات لحل أي مشكلة، مثل تعزيز نظام الرقابة الداخلية.

الأهداف الأساسية لإجراء تدقيق نظام المعلومات هي كما يلي:

- تحديد مستوى نضج كل قسم من أقسام نظام المعلومات،
- تقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات على الأعمال، أي مدى نجاح أنظمة المعلومات الخاصة بالشركة في تمكين ابتكار العمليات التجارية وتحسين القدرة التنافسية للشركة،
- تقييم وتحليل واختبار فعالية ضوابط تكنولوجيا المعلومات المطبقة.
- تحديد مجالات المخاطر وتقييم مستويات المخاطر التي تتعرض لها عمليات الشركة .
- تقديم توصيات للإدارة حول كيفية تقديم مزيد من الضمانات والضوابط للحد من المخاطر أو القضاء عليها.

4.2 - مجالات تدقيق نظم المعلومات:

- يشمل تدقيق نظم المعلومات مجموعة واسعة من مجالات، سوف نتطرق الى بعضها في مايلي:
- تدقيق البنية التحتية التقنية: يشمل تدقيق كل من الأجهزة، البرمجيات والأنظمة التشغيل، قواعد البيانات والمنصات السحابية الخ
 - تدقيق الامن المعلومات: أي تدقيق جميع عناصر الامن المعلومات، من اجل حماية البيانات المعلومات الحساسة
 - تدقيق نظم تخطيط موارد المؤسسة: تعرف نظم تخطيط موارد المؤسسة Enterprise Resource Planning او ما يطلق عليها باختصار (ERP)، انه (نظام معلومات متكامل، يتضمن مجموعة من التطبيقات الالكترونية الرئيسية والفرعية لجميع وظائف المؤسسة، وتعتمد هذه التطبيقات في عملها على قاعدة بيانات مركزية Master Data، بهدف توفير معلوم تتسم بالدقة والملاءمة والفورية لكافة المستويات الإدارية داخل المؤسسة والأطراف الخارجية) حيث يتضمن هذا النظام المجالات التالية: (مصطفى و احمد نبيل محمد كمال، 2020، صفحة 29)
 - إدارة الموارد البشرية Human Resource Management: حيث يتضمن التخطيط لاحتياجات العمل من الوظائف وكل ما يخص ذلك من تفاصيل، وتطبيق كل القوانين والعمليات الخاصة بالموظفين، وغيرها .
 - إدارة الحسابات المالية Financial Management: ويتضمن جميع العمليات المحاسبية من القيود المحاسبية، حسابات الموردين الشيكات، حسابات العملاء ... الخ.
 - إدارة سلسلة الامدادات Supply Chain Management: وهو نظام لدعم وإدارة ربط بين الموردين والعملاء وشركاء العمل، ليمثل سلسلة من العمليات المترابطة من قبل التوريد الى نهاية وصول المنتجات إلى العملاء .
 - إدارة العلاقات مع العملاء Customer Relationship Management: هو نظام يدير العلاقات مع العملاء
 - إدارة المبيعات وطلبات المخازن: جميع العمليات المخازن من توريد وتصدير وحركات داخلية بين المخازن .
 - إدارة عمليات التصنيع Manufacturing: بما فيها عمليات تخطيط الإنتاج والرقابة عليها
- ونبرز كل الأنشطة والاعمال التي تناولها ERP

الشكل رقم 03 : الأنشطة والاعمال التي يتناولها ERP



المصدر: من اعداد الطالب

وقد استغلت الشركات المنتجة لأنظمة المعلومات المحاسبية مثل SAP ;Oracle. Microsoft. Sage هذا المناخ التنافسي الماليء بالتحديات .

- تدقيق التجارة الالكترونية والدفع الالكتروني: يشمل تدقيق عمليات الدفع الالكتروني حيث يركز على تقييم نظم الرقابة، أمن المعاملات الالكترونية، وجودة العمليات للضمان سلامة وموثوقية التجارة الرقمية.
- تدقيق الحوسبة السحابية: يركز على فحص الضوابط الأمنية والإدارية والتقنية لضمان أمن وسلامة المنصات السحابية.

مطلب الثالث: معايير تدقيق نظم المعلومات

يعتمد تدقيق نظم المعلومات على مجموعة من المعايير الدولية، التي توفر إطار موحد لتقييم فعالية وأمان وموثوقية أنظمة المعلومات، وهذه المعايير تصدرها منظمات عالمية متخصصة، حيث تستخدم كمرجعية في عمليات التدقيق، في ما يلي سوف نبرز أبرز المعايير المستخدمة في تدقيق نظم المعلومات:

1. معايير جمعية تدقيق ورقابة نظم المعلومات (ISACA) Information Systems Audit and Control Association

يرجع أصل جمعية تدقيق ورقابة نظم المعلومات (ISACA)، لجمعية مدقي البيانات الكترونية التي تأسست سنة 1969، والتي كان الدور المنوط بها هو التدريب، التعليم، البحث و إصدار الشهادات في مجال تدقيق البيانات المعالجة الكترونيا، ولقد تغير اسم هذه الجمعية سنة 1994 ليصبح جمعية مراجعة ورقابة نظم المعلومات، وهي تجمع مدقي نظم المعلومات دوليا سواء كانوا مدققين داخليين أو خارجيين، حكوميين او مهنيين مستقلين، وتعتبر هذه الجمعية الأكثر اعترافا و الاوسع انتشارا دوليا في مجال تدقيق ورقابة نظم المعلومات، بحيث تمنح شهادة مدقق نظم المعلومات مرخص (CISA) .

أصدرت (ISACA) عدة بحوث ومعايير وإرشادات في مجال تدقيق ورقابة نظم المعلومات، التي قدمت بها خدمات جليلة لمدقي الحسابات في ظل افتقار مهنة تدقيق الحسابات لمعايير تختص بالجوانب الالكترونية لنظم المعلومات المحاسبية بشكل ملائم، وأهم ما صدر عن هذه الجمعية بالنسبة لمدقي الحسابات، معايير تدقيق وتوكيد نظم المعلومات ومعيار أهداف الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها (COBIT). (الماجد، 2015، صفحة 273)

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

1.1- معايير تدقيق نظم المعلومات (ISACA):

لقد أصدرت الجمعية الدولية لتدقيق و الرقابة على أنظمة المعلومات عدة معايير .، (بهاز و تلي، 2024، صفحة 159)

الجدول رقم 02: معايير تدقيق أنظمة المعلومات

الرقم	عنوان المعيار
1	دستور مهنة التدقيق نظم المعلومات
2	الاستقلالية
3	المعايير والأخلاقيات المهنية
4	الكفاية المهنية
5	التخطيط
6	اداء عملية التدقيق
7	التقرير
8	أنشطة المتابعة
9	المخالفات والتصرفات غير القانونية
10	حوكمة تكنولوجيا المعلومات
11	استخدام تقييم المخاطر في تخطيط عملية التدقيق
12	الاهمية النسبية في التدقيق
13	استخدام عمل الخبراء الآخرين
14	أدلة إثبات التدقيق
15	الضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات
16	التجارة الالكترونية

المصدر: جهان عبد المعز الجمال، المراجعة في البيئة الإلكترونية، الطبعة 1 دار الكتاب الجامعي الإمارات العربية 2014، بتصرف

1. دستور مهنة تدقيق نظم المعلومات: يجب على كل مدقق نظم المعلومات ان يلتزم بكل أحكام وشروط التي تم اتفاق عليها في رسالة مهمة التدقيق .
2. الاستقلالية: يلزم هذا المعيار على ان يكون المدقق نظم المعلومات مستقل في شخصيته وكل ما يتعلق بعملية التدقيق .
3. الأخلاقيات المهنية: يجب على المدقق نظم المعلومات ان يبذل العناية المهنية عند قيام بعمله (السر المهني، الأمانة، ... الخ) من اجل تقديم خدماته بدقة وموضوعية وبدون أخطاء.
4. الكفاية المهنية: يجب على المدقق نظم المعلومات ان يكون ملما بجميع التطورات الحديثة في مجال نظم المعلومات واستعمالها في مهامه.
5. التخطيط: يجب على مدقق نظم المعلومات وضع خطة إستراتيجية (برنامج عمل) قبل بدأ عمله، وتجديد خطط موضوعية كلما استوجب الأمر وذلك اخذ بعين الاعتبار المعلومات التي تحصل عليها خلال عمله.

6. أداء عمل المدقق: يلزم هذا المعيار المدقق بمايلي:
 - تنفيذ عملية التدقيق وفقا لبرنامج عمل.
 - انجاز عملية التدقيق بمستوى مهني مطلوب.
 - تخصص سليم للوظائف الإدارية.
 - توفير الإمكانيات المادية والبشرية عند قيام بمهامه.
 7. التقرير: يلزم هذا المعيار بإصدار رأي في محايد و إذا كان هناك أسباب لعدم إصدار رأيه يتطلب منه ذكر هذه الأسباب.
 8. أنشطة المتابعة: يلزم هذا المعيار المدقق نظم المعلومات بمتابعة أنشطته.
 9. المخالفات و التصرفات غير القانونية: يتحمل مدقق نظم المعلومات المسؤولية عن الأخطاء وتصرفات التي يرتكبها خلال ممارسة عمله وفقا للقانون.
 10. حوكمة تكنولوجيا المعلومات: تأكد من ان نظم المعلومات ذات جودة عالية و محمية من مخاطر التكنولوجيا.
 11. استخدام تقييم المخاطر: يجب على مدقق نظم المعلومات استخدام أساليب حديثة لتقييم المخاطر التي قد تواجهه في أداء عمله.
 12. الأهمية النسبية: يجب على المدقق نظم المعلومات دراسة مقدار التحريفات، وتحقيق اذا كان هناك فروقات مهمة تؤثر على القوائم المالية.
 13. استخدام عمل الخبراء الآخرين: يجب على المدقق نظم المعلومات استعانة بالخبير متخصص في مجال معين من اجل جمع العناصر المقنعة الكافية و الملائمة .
 14. أدلة الإثبات: على مدقق نظم المعلومات جمع أدلة إثبات كافية وملائمة وتكون في وقتها بأي وسيلة من وسائله من أجل إبداء رأيه.
 15. ضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات: يجب على المدقق نظم المعلومات تدقيق ضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات المطبقة على الأمان، الصحة والموثوقية المعلومات، التطبيقات، نظام البرمجيات، عمليات الحاسوب الخ .
 16. التجارة الإلكترونية*: يجب على مدقق نظم المعلومات التدقيق في التقنيات التكنولوجية المالية التي تستخدم في العمليات التجارية الالكترونية (إنتاج، توزيع، تسويق، بيع، إبرام الصفقات الخ) .
- * كما عرفها المشرع الجزائري بموجب المادة 06 فقرة 01 من القانون رقم 05-18 " النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك الكتروني، عن طريق الاتصالات الالكترونية " (القانون، 05-18)

2- معايير الإنتوساي (INTOSAI) و الايساي (ISSAI) الخاصة بنظم المعلومات تعد جزءا من الإرشادات والمعايير المهنية، التي تصدرها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتركز على تدقيق نظم المعلومات، هدف منها هو دعم الأجهزة العليا للرقابة، في تعامل مع التحديات التقنية الحديثة وضمان كفاءة وفعالية نظم المعلومات وهي:

1.2- إرشادات بشأن تدقيق تكنولوجيا المعلومات انتوساي 5100: أكد دليل تدقيق 5100 على ضرورة توفير إرشادات، حول كيفية الحصول على أدلة الإثبات، لعملية التدقيق ضمن الدليل وعلى وجه التحديد بالنسبة لتدقيق نظام المعلومات الإلكتروني، قد يطلب المدققون الدعم و التعاون المناسبين، من قبل الكيان الخاضع للتدقيق لاستكمال عملية التدقيق، بما في ذلك الوصول الى السجلات الالكترونية و المعلومات، وقد يحدد المدققون طريق لوصول الى البيانات الالكترونية بالصيغة اللازمة للسماح بالتحليل و بالتشاور مع الكيان الخاضع للتدقيق، سيقوم المدقق بتحديد الأسلوب، من اجل الوصول الى البيانات المطلوبة تغييرها فضلا عن توفير إرشادات بضرورة الأجهزة الرقابية العليا بالقيام بالتخطيط للتدقيق الإلكتروني بإعتماد النهج القائم على المخاطر، اعتمادا على اهداف التدقيق والارتباط والتي سيتم تحديد اعمال تدقيق نظم المعلومات الالكترونية. (عودة و خولة حسين حمدان ، 2024، صفحة 277)

2.2- ISSAI 5310 توجيهات حول منهجية مراجعة أمن نظام المعلومات : تم تحرير التوجيهات حول رقابة أمن المعلومات (SSI) في ثلاث مجلدات: (13/04/2025، <https://www.scribd.com/document/639188661>)

* يقترح المجلد 1 على المؤسسات العليا للرقابة (ISC) طريقة لمراجعة سهلة ويدوية لنظام المعلومات، ولاسيما حينما تكون الموارد محدودة أو إذا كانت رقابة مفصلة أكثر غير ضرورية .

* يعتبر المجلد 2 طريقة أكثر تطورا مرتكزة إلى القيمة النقدية للمخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات وهي تعتمد على منظور ينتقل من القمة إلى القاعدة فيما يخص المعلومة وما تمثله من حيث القيمة للمؤسسة، ومخاطر الامن، وهي تصوغ التوصيات .

* يظهر المجلد 3 المنهجيات المنفصلة من أجل ضمان أمن نظام المعلومات ، وتحاول هذه المنهجيات قياس التأثير النقدي الصافي لمخاطر أمن المعلومات، والتدابير المضادة الموضوعية .

3.2- ISSAI 5320 تدقيق تطبيقات نظم المعلومات : في الجزائر يعد مجلس المحاسبة الهيئة العليا للرقابة المالية، له صفة العضوية في كل من:

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة و المحاسبة (الانتوساي)، المنظمة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة و المحاسبة (الأفروساي)، والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة (الأرابوساي)، وفي هذا الاطار يسعى مجلس المحاسبة إلى تجسيد العديد من البرامج و النشاطات: التي تهدف إلى تعزيز قدراته المهنية وتطوير أدائه الرقابي، بما يتوافق مع توجيهات و إصدارات الانتوساي في مجال الرقابة المالية في القطاع العام . (الجيل و عثمان، 2024، صفحة 422).

3: COBIT أهداف الرقابة لتكنولوجيا المعلومات والتقنيات ذات الصلة (COBIT) Control objectives for information technology and related technologies

يعد COBIT إطار للسيطرة و التحكم، وهو واحد من أهم التطورات في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات، حيث يهدف هذا الإطار الى تدعيم مجموعة من افضل ممارسات الحوكمة والعمليات التدقيقية لنظم المعلومات الإلكترونية والتكنولوجيا المتصلة بها، مع التأكيد على التوفيق بين أهداف تكنولوجيا المعلومات المطبقة في الشركات و أهداف تلك الشركات، ويختص إطار عمل COBIT بالرقابة الداخلية على نظم المعلومات الإلكترونية والتكنولوجيا المتصلة بتلك النظم وحماية الأمن المعلومات، فقد تم تطوير هذا الإطار من قبل جمعية تدقيق ورقابة نظم المعلومات

Audit and Control Association Information Systèmes واختصارها (ISACA)، ويرجع ظهور هذا الإطار إلى منتصف تسعينات القرن الماضي، ونتيجة لما يواجهه المدققين من صعوبات متزايدة عند العمل في ظل أنظمة محاسبية آلية ولخلق دليل عمل المدققين في بيئة تكنولوجيا المعلومات، وقد تم تطوير إطار COBIT أساسا كإطار لتنفيذ مهام تدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات والتي تتمحور حول مجموعة من الأهداف الرقابية لعمليات تكنولوجيا المعلومات، ظهرت نسخة الأولى 1996 في حين تم إصدار النسخة الثانية عام 1998، وقد شهد إطار COBIT العديد من التطورات اللاحقة التي استندت بمجملها على أساس تدقيق تكنولوجيا المعلومات، حيث خضع هذا الإطار لعملية تطوير أكثر، أصبح بموجبها إطار شاملا لإدارة تكنولوجيا المعلومات، وفي عام 2000 تم إضافة المبادئ التوجيهية لإدارة تكنولوجيا المعلومات ضمن الإصدار الثالث لإطار COBIT3 والتي ضمنت مقاييس وعوامل النجاح الأساسية ونماذج النضج Models Maturity لعمليات تكنولوجيا المعلومات، ولم تقتصر التطورات على هذا الحد بل استمرت لتنتج في عام 2005 الإصدار الرابع COBIT4، فكانت النسخة الخامسة COBIT5 التي صدرت عام 2012، فإن هذا الإصدار يوفر إطار أكثر شمولية يساعد المنظمات في إدارة تكنولوجيا المعلومات بطريقة شاملة لكامل المشروع أخذه بالاعتبار تحديد المجالات الوظيفية وتحديد المسؤوليات وكذلك مصالح المستفيدين الداخليين والخارجيين من تكنولوجيا المعلومات. (الفضيل، على محمود مصطفى، و محمود محمد عبد الرحيم، 2024، صفحة 768)

الا ان تم اصدار اخر في سنة 2019 (COBIT19) الذي يركز على حوكمة التكنولوجيا المعلومات، حيث اهم عامل مؤثر في تطبيقه هو من وجهة نظر العديد من الباحثين هو البيئة الداخلية الملائمة والتي يمكن التعبير عنها بالأخلاقيات و الثقافة السائدة في المنظمة، القوانين، الأنظمة و السياسات المعمول بها، نموذج التشغيل، أسلوب الإدارة الرغبة في المخاطر، الإمكانيات والموارد المتاحة للمنظمة وممارسات القطاع الذي تنتمي اليه المنظمة (عودة و خولة حسين حمدان، 2024، صفحة 278).

4: ITIL مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

تم تطوير مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (ITIL) Information Technology Infrastructure Library بواسطة مكتب التجارة الحكومية في المملكة المتحدة (OGC) Office of Government Commerce كمكتبة لأفضل عمليات الممارسة لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات. يتم اعتماد ITIL على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، حيث توفر إرشادات لأفضل الممارسات في مجال إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات. على وجه التحديد، وتوفر بيئة إدارة خدمات ITIL خدمات الأعمال بفعالية وكفاءة للمستخدمين النهائيين والعملاء من خلال الالتزام بخمسة إرشادات أساسية تتعلق بما يلي:

- الإستراتيجية: أفضل عمليات الممارسة لرسم خريطة إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، مع الأهداف والأغراض التجارية الشاملة.

- التصميم: أفضل عمليات الممارسة (أو المتطلبات) التي يتم تنفيذها للتوجيه نحو حل مصمم لتلبية احتياجات العمل.

- الانتقال: يهدف إلى إدارة التغيير والمخاطر وضمان الجودة أثناء نشر خدمة تكنولوجيا المعلومات.

- التشغيل: أفضل عمليات الممارسة الموضوعة للحفاظ على خدمات تكنولوجيا المعلومات الكافية والفعالة بمجرد تنفيذها في بيئة الإنتاج.

- التحسين المستمر: البحث باستمرار عن طرق لتحسين العملية الشاملة وتقديم الخدمة.

يجب اختيار إطار عمل ITIL عندما يكون هدف المنظمة هو تحسين جودة خدمات إدارة تكنولوجيا المعلومات. ويساعد إطار عمل ITIL المنظمات في إنشاء خدمات تكنولوجيا المعلومات، التي يمكن أن تساعد بشكل فعال في إدارة المهام اليومية، وخاصة عندما يكون التركيز إما على العميل أو المستخدم النهائي. (R & Otero, 2019, p. 135) وفي الجزائر تعتمد المؤسسات (المالية، الادوية، والاتصالات، الطاقة ..) بشكل متزايد على خدمات تكنولوجيا المعلومات للحفاظ على القدرة التنافسية والكفاءة التشغيلية، وتوفر شهادة ITIL 4 في الجزائر وهران وقسنطينة و عنابة، حيث يمكن للمهنيين اكتساب الخبر اللازمة لإدارة أطر خدمات تكنولوجيا المعلومات المصممة خصيصا لقطاعاتهم، من أجل تحسين الخدمات والأداء (https://www.invensislearning.com/dz/itil-4-foundation-certification-training/, 2025/04/10)

5: PCI DSS معيار أمن البيانات لصناعة بطاقات الدفع PAYMENT CARD INDUSTRY DATA SECURITY STANDARD. (COUNCIL, MARS 2022)

يهدف PCI DSS إلى حماية معلومات البطاقات الائتمانية، وتحويلات الأموال وتحسين أمان عمليات الدفع الإلكترونية، يعمل على التشجيع وتعزيز أمن بيانات حسابات بطاقات الدفع وتسهيل، التبنى الواسع النطاق لتدابير أمان البيانات المتسقة على مستوى العالم، ويوفر قاعدة أساسية من المتطلبات الفنية والتشغيلية المصممة لحماية بيانات الحساب. وفي حين تم تصميمه خصيصًا للتركيز على البيانات التي تحتوي على بيانات حسابات بطاقات الدفع، يمكن أيضًا استخدام PCI DSS للحماية من التهديدات وتأمين عناصر أخرى في نظام الدفع البيئي.

يشتمل PCI DSS على مجموعة من المتطلبات لحماية بيانات الحساب وقد يتم تعزيزها من خلال ضوابط وممارسات إضافية للتخفيف من المخاطر بشكل أكبر، ودمج القوانين واللوائح المحلية والإقليمية والقطاعية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتطلب التشريعات أو المتطلبات التنظيمية حماية محددة للمعلومات الشخصية أو عناصر البيانات الأخرى على سبيل المثال، اسم حامل البطاقة.

ويعد رقم الحساب الأساسي (PAN) العامل المحدد لبيانات حامل البطاقة. وبالتالي فإن مصطلح بيانات الحساب يغطي ما يلي: رقم الحساب الأساسي الكامل، وأي عناصر أخرى لبيانات حامل البطاقة موجودة مع رقم الحساب الأساسي، وأي عناصر لبيانات المصادقة الحساسة.

الغرض من هذا المعيار هو منع سرقة البيانات المالية وتقليل الاحتمالات المرتبطة ببطاقات الدفع. ولتحقيق ذلك، يلزم المعيار من المؤسسات التي تتعامل مع بيانات بطاقات الدفع (مثل التجار ومزودي الخدمات) الالتزام بمجموعة من المتطلبات الأمنية الصارمة.

1.5- المتطلبات الرئيسية لمعيار PCI DSS

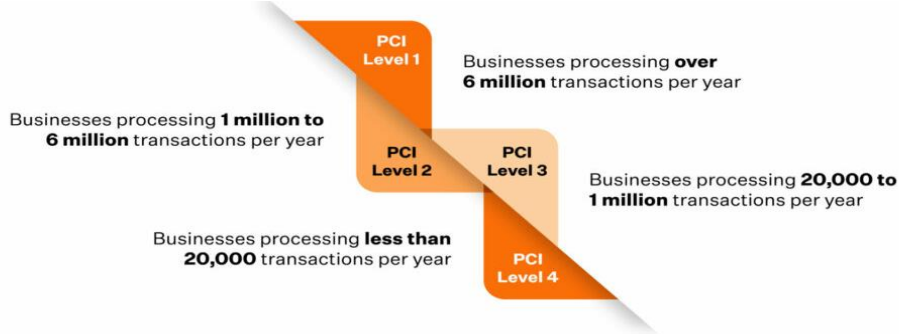
- أ- إنشاء وصيانة شبكة وأنظمة آمنة:
- تثبيت عناصر التحكم في أمان الشبكة وصيانتها.
- تطبيق التكوينات الآمنة على جميع مكونات النظام.

- ب- حماية بيانات الحساب:
- حماية بيانات الحساب المخزنة.
- حماية بيانات حامل البطاقة باستخدام التشفير القوي أثناء النقل عبر الشبكات العامة المفتوحة.
- ج- تنفيذ تدابير التحكم القوية في الوصول:
- تقييد الوصول إلى مكونات النظام وبيانات حامل البطاقة حسب ما تحتاج إليه الشركة.
- تحديد المستخدمين والتحقق من صحة الوصول إلى مكونات النظام.
- تقييد الوصول الفعلي إلى بيانات حامل البطاقة.
- د- مراقبة الشبكات واختبارها بانتظام:
- تسجيل ومراقبة جميع عمليات الوصول إلى مكونات النظام وبيانات حامل البطاقة.
- اختبار أمن الأنظمة والشبكات بانتظام.
- هـ- الحفاظ على سياسة أمن المعلومات:
- دعم أمن المعلومات بالسياسات والبرامج التنظيمية.

2.5- المستويات PCI DSS

توجد أربعة مستويات لامتثال المعايير PCI DSS ، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الاتي:
(<https://sprinto.com/blog/pci-dss-compliance-checklist/> ، 2025/01/20)

الشكل رقم 04 : مستويات معيار أمن البيانات لصناعة بطاقات الدفع PCI DSS



المستوى الأول: يعالج أكثر من 6 ملايين معاملة سنويًا، وأي منظمة تحددها VISA على أنها من المستوى الأول يجب أن تطبق ضوابط الدرجة الأولى.

المستوى الثاني: يعالج من مليون إلى ستة ملايين معاملة سنوية، ويتطلب المستوى الثاني ضوابط وتنفيذ سياسات.

المستوى الثالث: معالجة ما بين 20 ألفًا إلى مليون معاملة تجارة إلكترونية في العام. يتطلب هذا المستوى ضوابط وتنفيذ سياسات.

المستوى الرابع: معالجة ما يصل إلى 20 ألف معاملة تجارة إلكترونية سنويًا.

ويجب على جميع المستويات إجراء عمليات فحص للثغرات الأمنية كل ثلاثة أشهر من كل السنة بواسطة موردي المسح المعتمدين (ASV) لضمان حماية المعلومات الحساسة.

6: NIST المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا National Institute of Standards and Technology

ان المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) National Institute of Standards and Technology يلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ وتطبيق المعايير الواردة في قانون إدارة أمن المعلومات الفيدرالي (FISMA)، وهو قانون أمريكي يهدف إلى تحسين أمن المعلومات داخل الوكالات الفيدرالية.

حيث يتطلب القانون FISMA من الوكالات الفيدرالية والمنظمات الأخرى التي ينطبق عليها، تطوير وتوثيق وتنفيذ برامج أمن المعلومات على مستوى الوكالة. ويجب أن تكون هذه البرامج قادرة على حماية المعلومات الحساسة والسرية، ويصف القانون أيضاً مسؤوليات المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST)، ومكتب الإدارة والميزانية (OMB) Office of Management and Budget.

إن امتثال للمعايير NIST يضمن بنية تحتية أكثر أماناً للمنظمة. فمع البنية التحتية المعززة، يصبح من الصعب على التهديدات السيبرانية اختراق وتعطيل العمليات اليومية لمختلف الفرق والأفراد. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة ذات البنية التحتية الأقوى تكون أكثر مرونة في مواجهة الهجمات الناجحة، فهي لا تمتلك الأدوات اللازمة للحد من انتشار الهجمات فحسب (<https://www.techtarget.com/searchsecurity/definition/Federal-Information-Security-Management-Act>)، بل من المرجح أيضاً أن يكون لدى الموظفين والمديرين التنفيذيين المختلفين فهم أفضل لكيفية تأثير الأدوات على الأمن السيبراني. وهذا يتيح تعاوناً أكبر حول قضايا الأمن

1.6- المعايير NIST: إن المعايير NIST تقدم إرشادات شاملة ومتنوعة، بحيث تغطي جميع جوانب الأمن السيبراني وإدارة المخاطر، مما يجعلها أداة أساسية لحماية البيانات والأنظمة في العصر الرقمي، وسوف نبرز بعضها:

2.6- NIST SP800-53 معيار ضوابط الأمن والخصوصية:

هو معيار ضبط الامن والخصوصية يعمل على مجموعة شاملة من تدابير، لحماية جميع الأنواع البيانات والأنظمة المعلومات من التهديدات، والامتثال للقوانين الفيدرالية المعمول بها وتقليل من المخاطر لتقنيات معينة وتطبيقات خاصة بالقطاع، بما في ذلك الشبكة الذكية والسحابة والرعاية الصحية والأجهزة المحمولة وأنظمة التحكم الصناعية أجهزة إنترنت الأشياء.

ويهدف إلى جعل الأنظمة المعلومات التي تعتمد عليها أكثر مقاومة للاختراق، والحد من الضرر الناجم عن الهجمات، وجعل الأنظمة مرنة وقابلة للبقاء، وحماية خصوصية الأفراد. (NIST, 2020, p. 3)

3.6- NIST SP800-37 إدارة مخاطر الأمن السيبراني:

تتألف إدارة مخاطر الأمن السيبراني من مجموعة كاملة من الأنشطة التي يتم اتخاذها لحماية تكنولوجيا المعلومات والبيانات من الوصول غير المصرح به والتهديدات السيبرانية الأخرى، والحفاظ على الوعي بالتهديدات السيبرانية واكتشاف الحوادث التي تؤثر سلباً على التكنولوجيا المعلومات والبيانات.

ويعزز برنامج إدارة المخاطر التعرف على المخاطر المحتملة ووصفها، والتي يمكن أن تؤثر على مهمة الوكالة وتقديم الخدمات للجمهور، وتشمل هذه المخاطر على سبيل مثال: المخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السوق، والمخاطر السيبرانية، والمخاطر التشغيلية... الخ. (NIST, 2018, p. 6)

4.6- NIST SP800-175B إرشادات لاستخدام معايير التشفير:

ان استخدام تقنيات التشفير، لحماية البيانات الحساسة أو ذات القيمة العالية، يعتبر التشفير فرع من الفروع الرياضية، يعتمد على تحويل البيانات ويمكن استخدامه لتوفير العديد من خدمات الأمان: السرية، مصادقة الهوية، ومصادقة سلامة البيانات.

ويعتمد استخدام التشفير على عنصرين أساسيين هما: خوارزمية، ومفتاح، (NIST, 2020)

5.6- NIST SP800-88 مسح البيانات بأمان:

يعني مسح البيانات (أقراص صلبة مرنة، شرائح USB، البيانات في السحابة.. الخ) من الأجهزة أو تدميرها بشكل يجعل من المستحيل استعادتها باستخدام أدوات أو تقنيات متقدمة.

إن المعلومات الواردة في هذا الدليل يمكن تطبيقها بشكل أفضل في سياق التكنولوجيا والتطبيقات الحالية، كما يوفر إرشادات حول قرارات التخلص من المعلومات.

ويساعد هذا الدليل المؤسسات وأصحاب الأنظمة في اتخاذ قرارات عملية بشأن المسح البيانات بناءً على تصنيف سرية معلوماتهم. (NIST, 2014)

6.6- NIST SP800-61 الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني:

يسعى هذا الدليل إلى مساعدة المؤسسات في تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة للاستجابة لحوادث الأمن السيبراني، وتحسين كفاءة وفعالية أنشطة، الكشف عن الحوادث والاستجابة لها والتعافي منها. (NIST, 2024)

7- ITAF: إطار ضمان تكنولوجيا المعلومات Information Technology Assurance Framework

يعد ITAF نموذجًا مرجعيًا شاملاً يحدد الممارسات الجيدة، حيث يضع معايير تتناول الأدوار والمسؤوليات المهنية للتدقيق والضمان في أنظمة المعلومات؛ والمعرفة والمهارات ومتطلبات الاجتهاد والسلوك والتقارير، ويوفر إرشادات وأدوات وتقنيات حول التخطيط وتصميم وإجراء وإعداد التقارير، لمهام التدقيق والضمان في أنظمة المعلومات، ويرتكز على المواد ISACA، بحيث يتضمن الإصدار الثاني من ITAF معايير التدقيق والضمان في أنظمة المعلومات وإرشادات ISACA اعتبارًا من 1 نوفمبر 2013، ويتضمن الإصدار الثالث من ITAF إرشادات اعتبارًا من 1 سبتمبر 2014. (ISACA, 2014, pp. 6-141)

تنقسم معايير التدقيق والضمان الخاصة بـ ITAF إلى ثلاث فئات:

1.7- المعايير العامة (السلسلة 1000):

هي المبادئ التوجيهية التي تعمل مهنة التدقيق والضمان بموجبها وهي تنطبق على إجراء جميع المهام، وتتعامل مع أخلاقيات واستقلال وموضوعية ورعاية محترف التدقيق والضمان في نظم المعلومات، بالإضافة إلى المعرفة والكفاءة والمهارة:

1001 ميثاق التدقيق:

1001.1 يجب على وظيفة التدقيق والضمان في نظم المعلومات، توثيق وظيفة تدقيق بشكل مناسب في ميثاق التدقيق، مع الإشارة إلى الغرض والمسؤولية والسلطة والمسألة.

1001.2 يجب أن يكون لدى وظيفة التدقيق والضمان في نظم المعلومات، ميثاق التدقيق المتفق عليه وموافق عليه على المستوى المناسب داخل المؤسسة.

1002 الاستقلال التنظيمي:

1002.1 يجب أن تكون وظيفة التدقيق والضمان في نظم المعلومات، مستقلة عن المجال أو النشاط الذي تتم مراجعته للسماح بإكمال موضوعي لعملية التدقيق والضمان.

1003 الاستقلال المهني:

1003.1 يجب أن يكون مدققي التدقيق والضمان في نظم المعلومات مستقلين وموضوعيين في كل من الموقف والمظهر في جميع الأمور المتعلقة بعمليات التدقيق والضمان.

1004 التوقعات المعقولة:

1004.1 يجب أن يكون لدى مدققي التدقيق والضمان في نظم المعلومات توقعات معقولة بأن المهمة يمكن إكمالها وفقاً لمعايير التدقيق والضمان في نظم المعلومات، وعند الاقتضاء "معايير مهنية أو صناعية مناسبة أخرى" أو "اللوائح المعمول بها" وأن تسفر عن رأي أو استنتاج مهني.

1004.2 يجب أن يكون لدى مدققي التدقيق والضمان في نظم المعلومات توقعات معقولة بأن نطاق المهمة يمكن من التوصل إلى استنتاج بشأن الموضوع ومعالجة أي قيود.

1004.3 يجب أن يكون لدى مدققي التدقيق والضمان في نظم المعلومات توقعات معقولة بأن الإدارة تفهم التزاماتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بتوفير المعلومات المناسبة والوثيقة وفي الوقت المناسب المطلوبة لأداء المهمة.

1005 العناية المهنية الواجبة:

1005.1 يجب على مدققي التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات ممارسة العناية المهنية الواجبة، بما في ذلك مراعاة معايير التدقيق المهني المعمول بها، في التخطيط وتنفيذ وإعداد التقارير عن نتائج المهام.

1006 الكفاءة:

1006.1 يجب على مدققي التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، جنباً إلى جنب مع الآخرين الذين يساعدون في المهمة، أن يمتلكوا المهارات والكفاءة الكافية لإجراء مهام التدقيق والتأكيد، في مجال نظم المعلومات وأن يكونوا مؤهلين مهنيًا لأداء العمل المطلوب.

1006.2 يجب على مدققي التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، جنباً إلى جنب مع الآخرين الذين يساعدون في المهمة، أن يمتلكوا المعرفة الكافية بالموضوع.

1006.3 يجب على مدققي التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات الحفاظ على الكفاءة المهنية من خلال التعليم والتدريب المهني المستمر المناسب.

1007 التأكيدات:

1007.1 يجب على مدققي التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، مراجعة التأكيدات التي سيتم تقييم الموضوع بناءً عليها لتحديد ما إذا كانت هذه التأكيدات قابلة للتدقيق، وأن هذه التأكيدات كافية وصالحة وذات صلة.

1008 المعايير:

1008.1 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكد في مجال نظم المعلومات، اختيار المعايير التي سيتم تقييم الموضوع على أساسها، والتي تكون موضوعية وكاملة وذات صلة وقابلة للقياس ومفهومة، ومُعترف بها على نطاق واسع، وذات مصداقية، ومفهومة أو متاحة لجميع قراء ومستخدمي التقرير.

1008.2 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكد في مجال نظم المعلومات، النظر في مصدر المعايير والتركيز على المعايير الصادرة عن الهيئات ذات المصداقية ذات الصلة قبل قبول المعايير الأقل شهرة.

2.7- معايير الأداء (السلسلة 1200):

تتعامل مع إجراء المهمة، مثل التخطيط والإشراف، وتحديد النطاق، والمخاطر والأهمية، وتعبئة الموارد، والإشراف وإدارة المهمة، وأدلة التدقيق والضمان، وممارسة الحكم المهني والعناية الواجبة.

1201 تخطيط المشاركة:

1201.1 يجب على مدققي التدقيق والضمان في نظم المعلومات، التخطيط لكل مهمة تدقيق وضمان في نظم المعلومات لمعالجة:

1 الهدف والنطاق والجدول الزمني والمنتجات-2 الامتثال للقوانين المعمول بها ومعايير التدقيق المهني

3- استخدام نهج قائم على المخاطر، حيثما كان ذلك مناسباً 4- قضايا خاصة بالمشاركة

5- متطلبات التوثيق والتقارير

1201.2 يجب على مدققي التدقيق والضمان في نظم المعلومات، تطوير وتوثيق خطة مشروع تدقيق أو ضمان في نظم المعلومات واصفين: 1- طبيعة المشاركة وأهدافها والجدول الزمني ومتطلبات الموارد-2 توقيت ومدى إجراءات التدقيق لإكمال المشاركة.

1202 تقييم المخاطر في التخطيط:

1202.1 يجب على وظيفة التدقيق والضمان في نظم المعلومات، استخدام نهج تقييم المخاطر المناسب ومنهجية الدعم لتطوير خطة تدقيق نظم المعلومات الشاملة وتحديد الأولويات للتخصيص الفعال لموارد تدقيق نظم المعلومات.

1202.2 يجب على مدققي التدقيق والضمان في نظم المعلومات، تحديد وتقييم المخاطر ذات الصلة بالمجال قيد المراجعة، عند التخطيط للمشاركات الفردية.

1202.3 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكد على أنظمة المعلومات، أن يأخذوا بعين الاعتبار مخاطر الموضوع ومخاطر التدقيق والتعرض المرتبط بالمؤسسة.

1203 الأداء والإشراف:

1203.1 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكد على أنظمة المعلومات، أن يقوموا بالعمل وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة على أنظمة المعلومات، لتغطية المخاطر المحددة وفي غضون الجدول الزمني المتفق عليه.

1203.2 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكيد على أنظمة المعلومات، أن يوفرُوا الإشراف لموظفي التدقيق على أنظمة المعلومات، الذين يتحملون مسؤولية الإشراف عليهم، من أجل تحقيق أهداف التدقيق وتلبية معايير التدقيق المهنية المعمول بها.

1203.3 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكيد على أنظمة المعلومات، أن يقبلوا فقط المهام التي تقع ضمن نطاق معرفتهم ومهاراتهم، أو التي يتوقعون بشكل معقول اكتساب المهارات اللازمة لها أثناء المهمة أو إنجاز المهمة تحت الإشراف.

1203.4 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكيد على أنظمة المعلومات، الحصول على أدلة كافية ومناسبة لتحقيق أهداف التدقيق. يجب دعم نتائج واستنتاجات التدقيق من خلال التحليل والتفسير المناسبين لهذه الأدلة.

1203.5 يجب على مدققي التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، توثيق عملية التدقيق، و وصف عمل التدقيق وأدلة التدقيق التي تدعم النتائج والاستنتاجات.

1203.6 يجب على مدققي التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، تحديد النتائج واستنتاجها.

1204 الأهمية:

1204.1 يجب على مدققي التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، النظر في نقاط الضعف المحتملة أو غياب الضوابط أثناء التخطيط لأي مهمة، وما إذا كانت نقاط الضعف أو غياب الضوابط هذه قد تؤدي إلى خلل كبير أو ضعف جوهري.

1204.2 يجب على مدققي التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، النظر في أهمية التدقيق وعلاقتها بمخاطر التدقيق أثناء تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.

1204.3 يجب على مدققي التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، النظر في التأثير التراكمي لعيوب أو نقاط ضعف الضوابط البسيطة، وما إذا كان غياب الضوابط يؤدي إلى خلل كبير أو ضعف جوهري.

1204.4 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، الإفصاح عما يلي في التقرير:

1 - غياب الضوابط أو الضوابط غير الفعالة 2- أهمية نقص الضوابط 3- احتمالية أن تؤدي هذه النقاط الضعيفة إلى نقص كبير أو ضعف مادي.

1205 الأدلة:

1205.1 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، الحصول على أدلة كافية ومناسبة لاستخلاص استنتاجات معقولة يمكن على أساسها بناء نتائج المهمة.

1205.2 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، تقييم كفاية الأدلة التي تم الحصول عليها لدعم الاستنتاجات وتحقيق أهداف المهمة.

1206 استخدام عمل الخبراء الآخرين:

1206.1 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، النظر في استخدام عمل الخبراء الآخرين في المهمة، حيثما كان ذلك مناسباً.

1206.2 يجب على المتخصصين في التدقيق والتأكيد في مجال نظم المعلومات، تقييم واعتماد كفاية المؤهلات المهنية للخبراء الآخرين وكفاءاتهم وخبراتهم ذات الصلة ومواردهم واستقلالهم وعمليات مراقبة الجودة قبل المهمة.

1206.3 يجب على مدققي التدقيق والتأكد في مجال نظم المعلومات، تقييم ومراجعة وتقييم عمل الخبراء الآخرين كجزء من المهمة، وتوثيق الاستنتاج بشأن مدى استخدام عملهم والاعتماد عليه.

1206.4 يجب على مدققي التدقيق والتأكد في مجال نظم المعلومات، تحديد ما إذا كان عمل الخبراء الآخرين، الذين ليسوا جزءاً من فريق المهمة، كافياً وكاملاً لاستنتاج أهداف المهمة الحالية، وتوثيق الاستنتاج بوضوح.

1206.5 يجب على مدققي التدقيق والتأكد في مجال نظم المعلومات، تحديد ما إذا كان سيتم الاعتماد على عمل الخبراء الآخرين ودمجه بشكل مباشر أو الإشارة إليه بشكل منفصل في التقرير.

1206.6 يجب على مدققي التدقيق والتأكد في مجال نظم المعلومات، تطبيق إجراءات اختبار إضافية للحصول على أدلة كافية ومناسبة في الظروف التي لا يوفر فيها عمل الخبراء الآخرين أدلة كافية ومناسبة.

1206.7 يجب على مدققي التدقيق والتأكد في مجال نظم المعلومات، تقديم رأي أو استنتاج تدقيق مناسب، وإدراج أي قيود على النطاق في حالة عدم الحصول على الأدلة المطلوبة من خلال إجراءات اختبار إضافية.

1207 المخالفات والأعمال غير القانونية:

1207.1 يجب على مدققي التدقيق والتأكد في مجال نظم المعلومات، النظر في مخاطر المخالفات والأعمال غير القانونية أثناء المهمة.

1207.2 يجب على مدققي التدقيق والتأكد في مجال نظم المعلومات، الحفاظ على موقف الشك المهني أثناء المهمة.

1207.3 يجب على مدققي التدقيق والتأكد في مجال نظم المعلومات، توثيق وإبلاغ أي مخالفات مادية أو عمل غير قانوني إلى الطرف المناسب في الوقت المناسب.

3.7- معايير إعداد التقارير (السلسلة 1400):

تتناول أنواع التقارير ووسائل الاتصال والمعلومات التي يتم توصيلها

1401 إعداد التقارير:

1401.1 يجب على مدققي التدقيق والتأكد في نظم المعلومات، تقديم تقرير لتوصيل النتائج عند الانتهاء من المهمة بما في ذلك:

1- تحديد هوية المؤسسة والمستفيدين المقصودين وأي قيود على المحتوى والتداول 2- نطاق وأهداف المهمة وفترة التغطية وطبيعة وتوقيت ومدى العمل الذي تم إجراؤه 3- النتائج والاستنتاجات والتوصيات 4- أي مؤهلات أو قيود في النطاق يمتلكها محترف التدقيق والتأكد في نظم المعلومات فيما يتعلق بالمهمة 5- التوقيع والتاريخ والتوزيع وفقاً لشروط ميثاق التدقيق أو خطاب المهمة.

1401.2 يجب على مدققي التدقيق والتأكد في نظم المعلومات، التأكد من أن النتائج الواردة في تقرير التدقيق مدعومة بأدلة تدقيق كافية ومناسبة.

1402 أنشطة المتابعة:

1402.1 يجب على مدققي التدقيق والتأكد في نظم المعلومات، مراقبة المعلومات ذات الصلة لاستنتاج ما إذا كانت

الإدارة قد خطت أو اتخذت إجراءً مناسباً وفي الوقت المناسب لمعالجة نتائج التدقيق والتوصيات المبلغ عنها وتوفر إرشادات التدقيق والضمان الخاصة بـ ITAF لمحترف التدقيق والضمان في نظم المعلومات والتوجيه حول مجال التدقيق أو الضمان في نظم المعلومات، وفقاً للفتات الثلاث من المعايير الموضحة أعلاه، تركز المبادئ التوجيهية على مختلف مناهج التدقيق والمواد ذات الصلة، للمساعدة في التخطيط وتنفيذ وتقييم واختبار وإعداد التقارير عن

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

عمليات نظم المعلومات والضوابط ومبادرات التدقيق أو التأكيد ذات الصلة بنظم المعلومات، كما تساعد المبادئ التوجيهية في توضيح العلاقة بين أنشطة ومبادرات المؤسسة، وتلك التي تقوم بها تكنولوجيا المعلومات. وتنقسم إرشادات التدقيق والضمان الخاصة بـ ITAF إلى ثلاث فئات أيضاً:

1- إرشادات عامة (سلسلة 2000):

2001 ميثاق التدقيق لعام - 2002 الاستقلال التنظيمي - 2003 الاستقلال المهني - 2004 التوقعات المعقولة - 2005 العناية المهنية الواجبة - 2006 الكفاءة - 2007 التأكيدات - 2008 المعايير

2- إرشادات الأداء (سلسلة 2200):

2201 تخطيط المشاركة - 2202 تقييم المخاطر في تخطيط التدقيق - 2203 الأداء والإشراف
2204- الأهمية - 2205 الأدلة - 2206 استخدام عمل خبراء آخرين - 2207 المخالفات والأعمال غير القانونية-2208
أخذ العينات

3- إرشادات إعداد التقارير (سلسلة 2400):

2401 إعداد التقارير - 2402 أنشطة المتابعة

8: معايير الامن المعلومات ايزو/IEC

عندما يتعلق الامر بالمعايير نظم المعلومات، يتم تطوير هذه المعايير بالتعاون بين المنظمة الدولية لتوحيد القياسي International Organization for Standardization (ISO) الذي مقرها بجنيف -سويسرا، تقوم بوضع المعايير الدولية في مجالات متنوعة مثل -الجودة - البيئة - الاعمال التجارية و اللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC) International Electrotechnical Commission وتشمل معايير الأجهزة الكهربائية، والبرمجيات، الأنظمة الإلكترونية بحيث يرمز لهذه المعايير بالرمز ISO/IEC.

1.8-المعيار ISO/IEC20000 الإدارة التكنولوجيا المعلومات:

يعتبر المعيار ISO/IEC20000 أول معيار دولي معترف به لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات، ولقد تم نشره على مرحلتين:

-معيار ISO/IEC20000-1 يوضح المتطلبات الخاصة بالتطوير و تطبيق نظام إدارة تكنولوجيا المعلومات

-معيار ISO/IEC20000-2 الذي يوضح أفضل الممارسات لإدارة هذه الخدمات

حيث يوضح كيفية تطبيق خدمات تكنولوجيا المعلومات، المدارة بشكل يدعم أهداف العمل، وتم مراجعة جزئي المعيار لدعم مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (ITIL) بهدف زيادة القدرة و الأداء

(04/04/2025, <https://www.bsigroup.com/ar-AE/-ISOIEC-20000---/-ISO-200002/>)

ومن بين اهداف:

*تطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وتطوير خدماتها .

*السعي لتحقيق الأهداف الموضوعية، من خلال تركيز أداء الأشخاص والعمليات والتقنيات لهذا الغرض .

*وضع الضوابط اللازمة لقياس الإجراءات التي تضمن استمرار الخدمة بالمستوى المطلوب .

*تحقيق التوافق بين النظام إدارة تكنولوجيا المعلومات مع (ITIL) لضمان استمرار التطوير .

2.8- المعيار ISO/IEC27000

يعتبر هذا المعيار مهم لفهم الحوكمة أمن المعلومات في المؤسسات، وذلك بتوضيح المفاهيم والمصطلحات الأساسية

3.8- المعيار ISO/IEC 27001:2022 (أمن المعلومات والأمن السيبراني وحماية الخصوصية -أنظمة إدارة أمن المعلومات-المتطلبات)

يعتبر معيار ISO/IEC 27001 المعيار الدولي تم نشره لأول مرة في سنة 2005، حيث تم تحديثه عدة مرات حتى سنة 2022، الذي يوضح كيفية وضع نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) Information security management system، بشكل معتمد وتطبيقه والحفاظ عليه وتحسينه باستمرار، ضمن أطر عملية مما يسمح بالحفاظ علي البيانات الحساسة والسرية بشكل أمن، والتقليل من احتمال الوصول إليها بشكل غير قانوني أو بدون إذن، كما يسمح بإدارة المخاطر الأمنية واسترداد المعلومات وتقليل الخروقات الأمنية (<https://www.rmg-sa.com>, 2025/01/03)

4.8- المعيار ISO/IEC27002: 2022 (أمن المعلومات و الأمن السيبراني وحماية الخصوصية -ضوابط الأمن المعلومات):

هو معيار دولي يوفر إرشادات للمؤسسات التي تتطلع إلى انشاء وتنفيذ و تحسين نظام إدارة امن المعلومات (ISMS) الذي يركز على الامن السيبراني، بينما تحدد ISO/IEC 27001 متطلبات نظام إدارة امن المعلومات، حيث يقدم افضل الممارسات واهداف التحكم في الوصول و التشفير وامن الموارد البشرية والاستجابة للحوادث، ويعد هذا المعيار بمثابة مخطط عملي للمؤسسات، التي تهدف الى حماية الأصول المعلومات الخاصة بها بشكل فعال ضد التهديدات السيبرانية من خلال اتباع ارشاداته . (<https://www.iso.org/standard/75652.html>, 2025/01/04)

5.8- المعيار ISO/IEC27005: 2022 (أمن المعلومات والأمن السيبراني وحماية الخصوصية -حول إدارة مخاطر أمن المعلومات):

يوفر إرشادات حول تحديد و تحليل وتقييم ومعالجة و مراقبة المخاطر أمن المعلومات، ويكون مفيدا بالنسبة للمؤسسات التي تسعى إلى تلبية متطلبات ISO/IEC27001 فيما يتعلق بإدارة المخاطر، يعمل على زيادة فعالية نظام إدارة المعلومات (ISMS) الخاص بها، ومعالجة مخاطر أمن المعلومات ووضع ممارسات مناسبة لإدارة مخاطر أمن المعلومات. (<https://pecb.com/en/education-and-certification-for-individuals/iso-iec-27005>, 2025/01/15)

6.8- المعيار ISO/IEC27017 (ضوابط أمن المعلومات للخدمات السحابية):

هو معيار دولي يخص الخدمات السحابية، يقدم مجموعة من إرشادات تهدف لمساعدة العملاء و مقدمي الخدمات السحابية، على التشغيل الأمن والفعال للخدمات السحابية، وتجعلها امنة من التهديدات السيبرانية، حيث تطبقه كل من: مايكروسوفت ازور , مايكروسوفت انتون، خدمات الامazon Natanix xi cloud ;cisco webex ; office365 ; منصة Google Cloud (<https://www.rmg-sa.com>, 2025/01/03)

7.8- المعيار ISO/IEC 42001-2023 (نظام إدارة تكنولوجيا المعلومات للذكاء الاصطناعي)

يوفر هذا المعيار إرشادات حول أنظمة إدارة الذكاء الاصطناعي، ويوفر طريقة منظمة للمؤسسات لإدارة المخاطر والفرص المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي (AI) (<https://www.appluscertification.com/global/en/what-we-do/service-> (sheet/iso-iec-42001-2023-artificial-intelligence-information-technology-management-system, 2025/01/25)

ويمكن ان يؤدي تبني ISO/IEC42001-2023 إلى تحقيق الفوائد التالية:

- إنشاء إطار تنظيمي يضمن الإدارات والتشغيل والتحكم السليم في البيئة تعتمد على الذكاء الاصطناعي.
- تحسين ثقة أصحاب المصلحة.
- تحسين القدرة التنافسية .
- تقليل المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي .
- يعزز سمعة الشركة كمزود رائد للذكاء الاصطناعي .
- يحسن الكفاءة والإنتاجية من خلال تجنب الأخطاء .

8.8- ISO/IEC 23894-2023 إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي:

يقدم إرشادات حول كيفية تمكن المنظمات، التي تطور أو تنتج أو تنشر أو تستخدم المنتجات والأنظمة والخدمات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي (AI)، من إدارة المخاطر المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على وجه التحديد، وتهدف الإرشادات أيضا إلى مساعدة المنظمات، على دمج إدارة المخاطر في أنشطتها ووظائفها متعلقة بالذكاء الاصطناعي. (ISO, 2023)

9.8- ISO/IEC 38500-2024 حوكمة التكنولوجيا المعلومات:

يقدم إرشادات حول كيفية تحقيق المؤسسة لنتائج الحوكمة، من خلال حوكمة فعالة لتكنولوجيا المعلومات، بحيث يعلق أصحاب المصلحة أمالا كبيرة على هذه النتائج وهي: (ISO/IEC, 2024, p. 03)

- 1-الأداء الفعال: يحدد أداء تكنولوجيا المعلومات الفعال في المؤسسة، من خلال مجلس الإدارة وفهمه لسياق المؤسسة وتوقعات أصحاب المصلحة .
- 2-الإدارة المسؤولة: تشمل الموارد التي تشرف عليها المؤسسة، القدرات الرقمية للمؤسسة، بالإضافة إلى البيانات التي أنشأتها من جهات الأخرى مثل (الموردين، العملاء، الموظفين، أصحاب المصلحة، ...).
- 3-السلوك الأخلاقي: تعتمد المؤسسة على مشاركة أصحاب المصلحة و المعايير الدولية للسلوك لتحديد ممارساتها الأخلاقية، ويمكن أن تشمل توقعات السلوك الأخلاقي مايلي:
 - مراعاة ملكية أصول تكنولوجيا وحقوق والتزامات البيانات .
 - مراعاة القضايا الاجتماعية و البيئية .
 - الحفاظ على السرية .
 - النزاهة و الشفافية في الوفاء بالتزامات و التعهدات .
 - الامتثال للوائح .

المبحث الثاني: الإطار النظري للبيئة المحاسبية الجزائرية

تعد البيئة المحاسبية الجزائرية، الإطار العام الذي تتفاعل فيه نظم المعلومات، مع مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والأكاديمية.

المطلب الأول: البيئة المحاسبية الجزائرية

1- مفهوم البيئة وبيئة المنظمة: لقد عرفت البيئة كونها "المعالم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي تعمل المنشأة ضمنها" ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأن هناك ثلاثة عوامل (اجتماعية وسياسية واقتصادية) تؤثر و تتأثر بالمنشأة، كما تعرف كذلك على أنها مجموعة المؤشرات الداخلية و الخارجية للمنشأة البيئة الخارجية (العملاء، ومالكي الأسهم و المقرضين و المجهزين، والدولة و النقابات و الجمعيات)، والبيئة الداخلية (الإدارة بكافة مستوياتها، العمال) (نورالدين ج.، صفحة 349)

وخلصت دراسة Arpen & Radbaugh سنة 1985 أين قسم الباحثان العوامل المؤثرة إلى أربعة مجموعات رئيسية وهي: القانون، والسياسة، والاقتصاد، وأخير التعليم والاجتماع والثقافة، ضمن دراسة تهدف إلى إيضاح التأثيرات البيئية الممكنة على المحاسبة، وقد توصلوا في الأخير للقول أن الخصائص الاقتصادية هي الأكثر تأثير من بين العوامل نظرا لكون التطور السياسي و الاقتصادي يمس عدة سلوكيات اجتماعية وثقافية، ويجلب تغيرات في الاهداف السياسية و التعليمية و القانونية، وان تطور كل منهما بإمكانه التأثير على الممارسات المحاسبية. (إيمان، 2016/2017، صفحة 43)

النظام المحاسبي في الجزائر: بدأت الجزائر سلسلة من الإصلاحات في النظام المحاسبي، وذلك منذ بداية الاحتلال الفرنسي، ولكنها لم تشهد تحولا جذريا في النظام المحاسبي، الا مع صدور النظام المحاسبي المالي في 2007/11/25 و القانون الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات 01-10 بتاريخ 29 يونيو 2010 هذه الإصلاحات جاءت لمعالجة قصور المخطط المحاسبي الوطني الصادر 1975، والذي لم يعد يتلائم مع متطلبات العولمة و الاستثمار الأجنبي.

2- التطور التاريخي للنظام المحاسبي الجزائري منذ الاستقلال: شهد النظام المحاسبي في الجزائر، تطورا تاريخيا ملحوظا، يتأثر بالتحولات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، في ما يلي عرض زمني لأهم مراحل هذا التطور:

1.2- المرحلة الأولى ما بعد الاستقلال من 1962 الى 1975:

بعد الاستقلال واصلت الجزائر العمل بالمخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 نظرا لغياب إطار قانوني الوطني، وفي عام 1969 بدأت الجهود لإعداد مخطط محاسبي وطني يتماشى مع التوجه الاشتراكي للإقتصاد الجزائري بإصدار المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) في 29 افريل 1975، والذي دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1976 (محمد س.، 2013، صفحة 213)

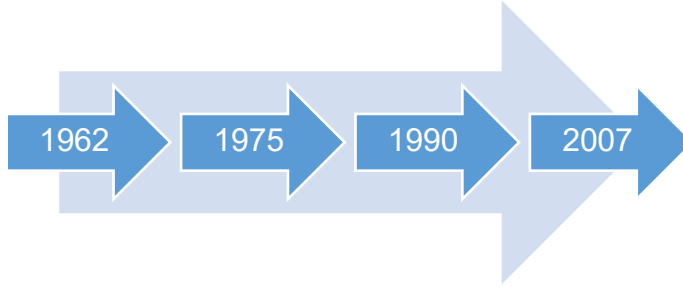
2.2- المرحلة الثانية: اقتصاد السوق والإصلاحات من 1990 الى 2007

مع بداية التسعينات شرعت الجزائر في الانتقال نحو الاقتصاد السوق، مما استدعى تعديل النظام المحاسبي ليتماشى مع المعايير الدولية، تم اصدار القانون 91-08 في 17 افريل 1991 الذي نظم مهن الخبير المحاسبي و المحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، كما تم ادخال تعديلات علي المخطط الوطني للمحاسبة لتكييفه مع متطلبات السوق .

3.2- المرحلة الثالثة: تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) منذ 2007 الى يومنا هذا:

في 25 نوفمبر 2007 صدر القانون رقم 11-07 المتعلق بالنظم المحاسبي المالي، والذي دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 2010، يهدف هذا النظام إلى توحيد الممارسات المحاسبية مع المعايير الدولية، وتوفير معلومات مالية دقيقة وشفافة تعكس وضعية المالية للمؤسسات، ويعد إطارا مفاهيمي و مدونة حسابات تستخدم لإعداد الكشوف المالية (القادر، 2023، صفحة 66)

الشكل رقم 05 : التطور التاريخي للنظام المحاسبي الجزائري منذ الاستقلال



المصدر: من إعداد الطالب بناء على ماسبق

المطلب الثاني: عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية:

1- العامل الاقتصادي:

1.1- السوق المالية:

يعتمد المستثمرين الحاليين والمرقبون في جانب كبير من قراراتهم الاستثمارية على المعلومات المالية، وان نضوج وتطور السوق المالية، يتطلب توفر انظمة كفؤة للافصاح المالي، وعلى درجة عالية من الشفافية، وقادرة على توفير المعلومات المالية الكافية لعموم المستثمرين، لاستخدامها في تقييم أداء الشركات العاملة في الاقتصاد الوطني . (الفتلاوي، 2013، صفحة 287)

2.1- التضخم:

يعتبر التضخم من بين العوامل التي لها تأثير كبير على البيئة المحاسبية، وأحد أسباب الاختلافات بين المنظومات المحاسبية الدولية، ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملاحظ في المستوى العام للأسعار، الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع المتاحة وحجم المدخول المتاحة للإنفاق. (عوادي، 2013/2014، صفحة 163) الا ان تلجأ كل دولة وسياستها في طرق تقييم معدلات التضخم، فمثلا إذا كان معدل التضخم مرتفعا تلجأ الى طرق إعادة تقييم الاصول، اما إذا كان معدل التضخم منخفضا تلجأ الى التقييم وفق التكلفة التاريخية .

3.1- الدخل:

يعد الدخل أحد أهم المقاييس المعتمدة في قياس كفاءة استخدام الموارد، نظرا لخصوصية هذا المقياس على صعيد الشركة او الاقتصاد الوطني، إذا أن ازدياد وتأثر النمو الاقتصادي، يتطلب وجود ممارسات ومعايير محاسبية متطورة. (الفتلاوي، 2013، صفحة 288)

فكلما كانت مداخيل الدولة من التجارة الدولية عالية، كان هناك احتياج أكبر للممارسات المحاسبية المتعلقة بمختلف معاملات الصرف الأجنبي والترجمة، كما أن عدد وحجم المؤسسات المتعددة الجنسيات لبلد ما يرتبط مباشرة بتطور قواعد محاسبة التجميع لمختلف مصادر الدخل (الدخل المكتسب خارج المؤسسة الأم)، وبالتالي كلما

زادت درجة النشاط التجاري الدولي والانفتاح الاقتصادي نحو الخارج، كلما تولد دافع تطوير الممارسات والمبادئ المحاسبية والعكس. (إيمان، 2017/2016، صفحة 47)

4.1- مصادر التمويل:

تعتبر مصادر التمويل من أهم العوامل الاقتصادية، لأنها تساهم في دعم المشاريع وتوفير رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، مما يعزز الابتكار ويخلق فرص عمل، ويساعد على استقرار الاقتصاد وتمثل في مايلي: التمويل الذاتي، البنوك التجارية، التمويل الحكومي، التمويل الأجنبي، الأسواق المالية.

2- العامل السياسي:

1.2- استقرار سياسة البلد وعلاقاته: يرى Radebaugh أن النظام السياسي في أي بلد يعد أحد أهم العوامل التي تؤثر على القواعد و المعايير و الممارسات المحاسبية فيه، حيث أن الاختلافات ما بين الانظمة السياسية للدول ينعكس على طرق تنظيم ومراقبة الاقتصاد، وهذا ما يؤثر على أهداف ودور المحاسبة. (دواق، 2020/2019، صفحة 16)

إذ أن وجود عقبات وحواجز سياسية تؤدي إلى عدم تمكين المحاسبة من مواكبة التطورات الجارية، ويرى بعض الباحثين أن المحاسبة وقواعدها ومعاييرها هي على الأغلب نتاج عمل سياسي أكثر من كونها تحمل المنطق أو المستخلصات المجربة. (رباحي و يوسف شرع، 2022، صفحة 275)

ويمكن القول ان تدخل السياسي في الشؤون الاقتصادية، يؤدي الى عدم تطوير الانظمة الاقتصادية في كل الجوانب.

2.2- الروابط والعلاقات الدولية:

ان العنصر الروابط والعلاقات الدولية السياسية جورا هاما في خلق الأجواء الاستثمارية الملائمة والتي تعود بالفائدة على النشاط الاستثماري و الاقتصادي عموما، فالعلاقات الدولية الناشئة في ظروف الاستقرار السياسي تدعو إلى إيجاد نوع من التعاون المتكافئ بين البلدان، القائم على الروابط والشراكات الاقتصادية المتحققة منها، كما أن هذه العلاقات قد تأخذ منحى الاستعمار المباشر من خلال نقل الأنظمة المحاسبية من دولة لأخرى تحت تأثير العلاقات السياسية القوية.

كما أن دخول بلد ما في شراكة مع بلد آخر، ضمن اتفاقية يبحث كل جانب فيها عن تحقيق مصالحه والحصول على المنافع الاقتصادية و الاجتماعية أو الثقافية، من المنطقي أن هذه الدول ستبحث عن دول تماثلها إلى حد ما في التطور، والتقدم، أو أن يكون لتلك الدولة حظوظ لأن تتطور وتواكب العصر، وبالتالي تستطيع كل منها تحقيق الأهداف التي دخلت الاتفاقية لأجلها، ومن المؤكد أن هكذا اتفاقيات أو شراكات تعقد بين دول تمتلك قاعدة للتطور بمختلف أشكاله، سيؤثر على شكل الأنظمة المحاسبية. (إيمان، 2017/2016، صفحة 26)

3- العامل القانوني:

1.3- التشريعات والنظام القانوني:

يعتبر القانون الجزائري من الأنظمة الالزامية، بمعنى أن مبادرة تعديل التشريعات وتغييرها الفعلي بيد السلطات، ولا تملك المنظمات المهنية إمكانية تغيير ما يتعلق بمهنتها، لذا فإن البحث عن أسباب تغير التشريع المحاسبي ينطلق من معرفة هدف السلطة بالتغير أكثر من معرفة هدف المهنة. (لمين، 2016/2015، صفحة 80).

وتعد الجزائر من بين الدول التي تعتمد القانون الإلزامي، كمدخل للممارسات المحاسبية، لأنها تتبع الأسلوب الفرنسي

بحيث تخضع هذه الأخيرة للأحكام والمواد المنصوص عليها في كل من النظام المحاسبي المالي SCF والقانون الضريبي والتجاري. (دواق، 2020/2019، صفحة 165)

أ. النظام المحاسبي المالي SCF: تم إصداره في شكل نصوص تشريعية هي كالتالي:

- القانون رقم 11-07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي الذي يهدف الى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص المحاسبة المالية وكذا شروط وكيفية تطبيقه (القانون 11.07، 2007)
- المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 2008/05/26 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 وقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي بموجب هذا المرسوم إلا أنه تأجل
- الامر رقم 02-08 المؤرخ 2008/07/24 والمتضمن قواعد التقييم والتسجيل ومحتوى القوائم المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- التعليم رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول اول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، وبذلك أصبح النظام المحاسبي المالي ساري المفعول ابتداء من 2010/01/01

ب- القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية:

جاء هذا القانون لمواكبة التطورات على المستوى العالمي، يقدم أسلوب جديد لحوكمة التسيير المالية العمومية وعصرنتها، وذلك بإصدار العديد من المراسيم، ويعتبر بمثابة الدستور، حيث تم انتقال من الميزانية الوسائل الى الميزانية البرامج التي يتم تنفيذه على عدة سنوات، وجاء هذا القانون من اجل الشفافية والمصادقية وذلك بمساهمة الشعب في صناعة القرار، وتحسين التسيير العمومي، وإعطاء رؤية للمواطن حول الميزانية، وتقوية النظرة الاستشرافية للتخطيط. (القانون 18-15، 2018)

ج- القانون الجبائي: يتمثل في القانون التسجيل، وقانون الرسوم على الرقم الاعمال والقانون الطابع والقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والقانون الضرائب غير المباشرة والقانون الإجراءات الجبائية.

د- القانون التجاري: يعتبر القانون التجاري الإطار المنظم للنشاط الاقتصادي والتجاري، بينما تمثل أداة قياس لأنشطة الاقتصادية والتجارية، حيث نجد أن العلاقة بين القانون التجاري والمحاسبة نجدها مجسدة خصوصا في المواد من 09 الى 17 من القانون التجاري، التي تناولت مجموعة من الاحكام التي تنظم مجال المحاسبة في الجزائر. (عوادي، 2014/2013، صفحة 227)

2.3- مهنة المحاسبة ومكانتها:

مهنة المحاسبة كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها واهميتها في المجتمعات منذ القدم، ولقد ازداد الاهتمام بها مع التطور الاقتصادي الذي يعرفه العالم و انفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض، فأصبح من الضرورة أن تكون المعلومات المنشورة على درجة عالية من الدقة والموثوقية، ومن الطبيعي أن نجد اختلافات في الممارسة المحاسبية بين الدول، هذا يرجع إلى عدة عوامل لأن الممارسة المحاسبة تتأثر بعوامل البيئة المتمثلة في النظم الاقتصادية و السياسية و القانونية وكذا مهنة المحاسبة والعوامل الثقافية، التي تؤثر في شكل وتطور النظم المحاسبة في أي دولة (إبراهيم، 2022، صفحة 223).

4- العامل التعليم والتكوين:

يلعب التعليم والتكوين دورا محوريا في تطوير الكفاءات المهنية وتعزيز الممارسات المحاسبية وفقا للمعايير الدولية، يتميز النظام التعليمي في الجزائر بتوفير برامج الأكاديمية في مجال المحاسبة، اما مجال التكوين المهني فهناك

مؤسسات مختصة تقدم دورات تدريبية لتعزيز مهارات المحاسبين وتأهيلهم لسوق العمل . حيث تسعى الدولة الجزائرية إلى مواكبة التطورات العالمية في المجال المحاسبة، من أجل تحسين جودة الخدمات المحاسبية وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص . ويعتبر التكوين البرامج الرسمية، التي تستخدمها المؤسسات لمساعدة الموظفين والعمال، على كسب الفاعلية والكفاءة في أعمالهم الحالية والمستقبلية، عن طريق تنمية العادات الفكرية والعملية المناسبة والمهارات والمعارف والاتجاهات لما يناسب تحقيق أهداف المنشأة. (محمد، 2017، صفحة 128)

المطلب الثالث: معايير الجزائرية للتدقيق: في السنوات الأخيرة شهدت الجزائر تحولات اقتصادية كبيرة، مما استدعى تعزيز نظامها للرقابة المالية، ومن أجل ذلك تم إصدار مجموعة من معايير الجزائرية للتدقيق (NAA) من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة الجزائرية، بحيث هذه المعايير تعكس التزام الجزائر، بتحسين بيئة الأعمال ومواكبة المعايير الدولية، مما يساهم في تعزيز مكانتها الاقتصادية على مستوى الإقليمي والدولي. وسوف نتطرق إلى كل المعايير التي أصدرت منذ سنة 2016 إلى سنة 2024 وهي:

- بالتاريخ 4 فيفري 2016 تم إصدار 4 معايير تدقيق جزائرية.
- بالتاريخ أكتوبر 2016 تم إصدار 4 معايير تدقيق جزائرية.
- بالتاريخ 15 مارس 2017 تم إصدار 4 معايير تدقيق جزائرية.
- بالتاريخ 24 سبتمبر 2018 تم إصدار 4 معايير تدقيق جزائرية.
- بالتاريخ 01 جوان 2024 تم إصدار 3 معايير تدقيق جزائرية.
- بالتاريخ 18 نوفمبر 2024 تم إصدار 3 معايير تدقيق جزائرية.
- بالتاريخ 28 ديسمبر 2024 تم إصدار 3 معايير تدقيق جزائرية.

الجدول رقم 03 : الإصدار الأول للمعايير الجزائرية للتدقيق

الهدف	مجال التطبيق
معييار التدقيق الجزائري رقم 210 الاتفاق حول أحكام مهمة التدقيق	
-إن هدف المدقق هو قبول ومتابعة مهمة التدقيق فقط في الحالات التي تكون الشروط التي سيجرى التدقيق على أساسها قد تم الاتفاق عليها، ضمان أن الشروط المسبقة للتدقيق مجتمعة، وبعد التأكد من وجود تفاهم مشترك بين المدقق والإدارة، وعند اقتضاء القائمين على الحكم في المؤسسة على أحكام مهمة التدقيق .	-يعالج واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة حول أحكام مهمة التدقيق؛
-يجب على المدقق أن يطلب من الكيان تأكيد موافقته على الأحكام والشروط المعروضة في رسالة	-يخص المعيار كل مهام تدقيق الكشوف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية وكذلك المهام الملحقه مع وجود بعض الخصائص فيما يخص المراجعات المتكررة أو تدقيق الكيانات الصغيرة؛

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

المهمة، يجب أن يدون في ملف عمله كل اختلاف محتمل. لا تشكل نماذج رسائل المهمة المقترحة في الملحق إلا أمثلة يجب تكييفها مع المتطلبات والشروط الخاصة بالمهمة؛ -قصد بالمدقق في هذا المعيار محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد وفق الحالة.	
معيار التدقيق الجزائري 505 التأكيدات الخارجية	
يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصدقية.	هدف المدقق الذي يلجأ إلى إجراءات التأكيد الخارجي هو تصور ووضع حيز التنفيذ هذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصدقية.
معيار التدقيق الجزائري 560 الاحداث اللاحقة	
يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية.	-الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة والتي تدل على أن الأحداث التي وقعت بين تاريخ الكشوف المالية (تاريخ الإقفال) وتاريخ تقريره، والتي تتطلب إحداث تعديلات على الكشوف المالية أو معلومة متضمنة فيها، قد تمت معالجتها وفقا للمنهج المحاسبي المطبق؛ -المعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها بعد تاريخ إصدار تقريره والتي كانت ل تؤدي به إلى إحداث تعديلات على محتواه إن هو علم بها قبل ذلك التاريخ.
معيار التدقيق الجزائري 580 التصريحات الكتابية	
-يعالج المعيار الجزائري للتدقيق 580 إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار تدقيق الكشوف المالية؛ -الواجبات المطلوبة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى والمتعلقة بالتصريحات الكتابية لا تقيد تطبيق هذا المعيار.	-الحصول على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة يؤكد أن هذه الأخيرة قد قامت بمسؤولياتها على أكمل وجه خاصة تلك المتعلقة بالأخيرة، قد قامت بمسؤولياتها على أكمل وجه خاصة تلك المتعلقة بإعداد الكشوف المالية وشمولية المعلومات المقدمة للمدقق؛ -تعزيز العناصر المقنعة الأخرى المتعلقة بالكشوف المالية أو بالتأكيدات الخاصة المتضمنة فيها عن طريق التصريحات الكتابية، إذ اعتبره المدقق ضروريا أو إذا كان مطلوبا في إطار معايير تدقيق أخرى؛

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

	- الرد بشكل ملائم على التصريحات الكتابية المقدمة من طرف الإدارة أو في حالة عدم تقديم التصريحات المكتوبة المطلوبة من طرف المراجع.
--	---

المصدر: المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

الجدول رقم 04 : الإصدار الثاني للمعايير الجزائرية للتدقيق

الهدف	مجال
"العناصر المقنعة" 500 المعيار الجزائري للتدقيق	
- يهدف هذا المعيار إلى تصور المدقق ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة والتي يستند عليها المدقق في تأسيس رأيه.	- يوضح هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه. - يطبق هذا المعيار على جميع العناصر المقنعة المجمعة أثناء التدقيق. تعالج معايير جزائرية أخرى للتدقيق: - جوانب معينة للتدقيق م.ج.ت. 315، م.ج.ت. 501 - عناصر مقنعة يتم جمعها لعلاقتها بمواضيع معينة م.ج.ت. 570؛ - إجراءات خاصة لجمع العناصر المقنعة م.ج.ت. 520؛ - تقدير مدى كفاية وملائمة العناصر المقنعة المجمعة م.ج.ت. 200، و م.ج.ت. 330.
المعيار الجزائري للتدقيق 300 "تخطيط تدقيق الكشوف المالية"	
- يستوجب تخطيط التدقيق اعداد استراتيجيات عامة للتدقيق مكيمة للمهمة، وعرض برنامج عمل يفيد التخطيط للملائم تدقيق الكشوف المالية، حيث يساعد المدقق في هذا النحو على: - الاهتمام المناسب بالمجالات المهمة للتدقيق؛ - التعرف على المشاكل المتوقعة وحلها في الوقت المناسب؛ - التنظيم والتسيير الصحيحين لمهمة التدقيق بهدف جعلها فعالة وذات كفاءة إنجاز المهمة. كما أن التخطيط للملائم يساعد في:	- يدرس هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية. - يخص هذا المعيار التدقيقات المتكررة. - تعالج على حد المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

	-اختيار أعضاء الفريق المكلف بالمهمة، ذوي المستوى المناسب من القدرات والكفاءات لمواجهة المخاطر المتوقعة، مع التوجيه الصحيح للمهام؛ -التسيير والإشراف على أعضاء الفريق المكلف بالمهمة ومراجعة أعمالهم؛ -تنسيق الأعمال المنجزة من طرف مدققي العناصر المشكلة للمجمع والخبراء.
" مهام التدقيق الأولية – الأرصدة الافتتاحية – 510المعيار الجزائري للتدقيق "	
يعالج هذا المعيار الأرصدة الافتتاحية في إطار التدقيق الأولية، فالأرصدة الافتتاحية يقصد بها العناصر الموجودة أو المبالغ الواردة في الكشفوف المالية في بداية الفترة والتي على أساسها يجب تقديم معلومات مثل الطرق المحاسبية في عرض حسابات السنوات السابقة، خاصة الاحتمالات والالتزامات المسجلة خارج الميزانية. أما مهمة التدقيق الأولية فيقصد بها المهمة التي تتصف بها الكشفوف المالية للفترة السابقة بأنها لم تكن موضوع المدقق أو تم تدقيقها من طرف المدقق السابق.	يجب على المدقق في إطار مهمة التدقيق الأولية، جمع العناصر المقنعة والكافية والمناسبة التي تسمح بضمان أن: 1-قد تم عند إعادة الافتتاح نقل أرصدة اقفال السنة المالية السابقة بشكل صحيح وأنها لا تحتوي على أي اختلال معتبر على الكشفوف المالية الخاصة بالسنة المالية الجارية؛ 2-الطرق المحاسبية المناسبة والتي انعكست في الأرصدة الافتتاحية قد تم تطبيقها بشكل دائم في اعداد الكشفوف المالية للفترة الجارية؛ 3- قد تم التسجيل المحاسبي لأثر التغيرات الحاصلة في الطرق بصفة ملائمة وتم عرضه بشكل صحيح ويكون موضوع معلومة دالة في هذه الكشفوف وفقا للمرجع المحاسبي المطبق.
"تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشفوف المالية"700المعيار الجزائري للتدقيق	
يعالج هذا المعيار: -التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشفوف المالية؛ -شكل ومضمون تقريره الذي يتم وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل.	تتمثل أهداف المدقق فيما يلي: 1-تشكيل رأي حول الكشفوف المالية قائم على أساس تقييم الاستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة المجمعة؛ 2-التعبير بوضوح عن هذا الرأي في تقرير كتابي يصف أساس ذلك الرأي.

المصدر: المقرر رقم 150 المؤرخ في اكتوبر 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

الجدول رقم 05: الإصدار الثالث للمعايير الجزائرية للتدقيق

الهدف	مجال التطبيق
المعيار الجزائري للتدقيق 520 "الإجراءات التحليلية"	
يهدف هذا المعيار إلى إلزامية وجوب المدقق على جمع العناصر المقنعة الدالة والموثوقة من خلال وضع الإجراءات التحليلية المادية، وكذلك تصور وأداء إجراءات تحليلية من طرف المدقق في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق، للتأكد من التناسق في المجلد بين معرفة المكتسبة للكيان وللكيان وكشوفه المالية.	- استخدام المراجع للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها؛ - إلزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية التدقيق.
"استمرارية الاستغلال" 570 المعيار الجزائري للتدقيق	
- جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة بمدى تطبيق الإدارة في إعداد الكشوف المالية لفرضية استمرارية الاستغلال؛ - استخلاص النتائج حول وجود "عدم يقين" معتبر أولا مرتبط بأحداث أو ظروف من شأنها بعث شك كبير في قدرة الكيان على مواصلة استغلاله، وذلك انطلاقا من العناصر المقنعة التي تم جمعها وتحديد تأثير ذلك على تقرير المدقق.	يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية.
"استخدام أعمال المدققين الداخليين" 610 المعيار الجزائري للتدقيق	
إذا وجدت لدى الكيان وظيفة التدقيق الداخلي وخلص المدقق الخارجي إلى إمكانية الاستفادة منها لاحتياجات التدقيق، فإن أهدافه هي: - تحديد إمكانية وإلى أي مدى تستخدم الأعمال الخاصة للمدققين الداخليين؛ - في حالة استخدامها تحديد مدى ملائمة أعمال المدققين الداخليين لاحتياجات التدقيق.	- يعالج هذا المعيار شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي، إن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته؛ - لا يعالج هذا المعيار الحالات التي يقدم فيها الأعضاء الفرديين للتدقيق الداخلي المساعدة المباشرة للمدقق الخارجي في أداء إجراءات التدقيق.
"استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق" 620 المعيار الجزائري للتدقيق	
- تحديد الحالات أين يقدر فيها ضرورة الاستعانة بالخبير؛ - تحديد إذا قرر استخدام أعمال الخبير الذي عينه، ما إذا كانت هذه الأعمال ملائمة لاحتياجات المراجعة.	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة، إضافة إلى كفاءات الأخذ باستنتاجات الخبير، والتي تستخدم في هذا الميدان من طرف المدقق لمساعدته في جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة.

المصدر: المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

الجدول رقم 06: الإصدار الرابع للمعايير الجزائرية للتدقيق

الهدف	مجال التطبيق
230 المعيار الجزائري للتدقيق "وثائق التدقيق"	
أهداف المدقق هي تحضير الوثائق التي: - تشكل ملفا كافيا وملائما للعناصر المقنعة التي تسمح بدعم تقريره، - تؤكد أنه قد تم التخطيط للتدقيق وأدائه وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق ومتطلبات النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة؛ - تسمح بالحفاظ على أثر النقاط المهمة والتي تشكل مصلحة دائمة تأخذ في الحسبان في مهام التدقيق المستقبلية؛ - تسهل القيام بمراجعات المراقبة النوعية التفريشات المنجزة تطبيقا للمعيار (م.ج.م.ن 1) أو النصوص القانونية والتنظيمية؛	يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية لا تبطل واجبات التوثيق الخاصة المذكورة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى، تطبيق هذا المعيار من جهة أخرى يمكن للنصوص التشريعية والقانونية أن تفرض واجبات توثيق إضافية.
501 المعيار الجزائري للتدقيق "العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة-	
يتمثل هدف المدقق في الحصول على عناصر مقنعة كافية وملائمة فيما يخص: - وجود المخزونات وحالتها؛ - اكتمال إحصاء القضايا والنزاعات التي تلزم الكيان؛ - تقديم المعلومات الواجب الإفادة بها خاصة تلك المتعلقة بالقطاع، وفقا للمعيار المحاسبي المطبق.	يعالج هذا المعيار اعتبارات المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وفقا للمعايير 300 و 500 وكذلك المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المعينة وهذا فيما يخص جوانب محددة تسمى المخزونات والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان والمعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوف المالية.
530 المعيار الجزائري للتدقيق "السبر في التدقيق"	
يهدف المدقق الذي يستعين بالسبر في التدقيق إلى الحصول على قاعدة معقولة يستخرج منها الاستنتاجات حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة.	يطبق المعيار الجزائري 530 عندما يقرر المدقق استخدام السبر في التدقيق لإنجاز إجراءات التدقيق. يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي والغير الإحصائي لتحديد واختيار العينة ما، ووضع فحوص لإجراءات الاختيار ومراجعات تفصيلية وتقييم نتائج السبر -يتمم المعيار 530 المعيار 500 الذي يعالج واجبات المدقق في إطار تحديد وإنجاز إجراءات التدقيق الموجهة الى جميع المقنعة الكافية والملائمة التي تمكنه من خلاصات معقولة والتي يؤسس عليها رأيه

المعيار الجزائري للتدقيق 540 "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها"

الهدف المسطر للمراجع هو جمع العناصر المقنعة والكافية للتحقق من أن التقديرات المحاسبية هي التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية المدرجة في الكشوف المالية سواء كانت مسجلة أو مقدمة كمعلومة معقولة والمعلومة المقدمة في الملحق المتعلق بها ذات دلالة وهذا في المرجع المحاسبي المطبق.	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار مراجعة الكشوف المالية، وتتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الاختلالات المتعلقة بالتقديرات الفردية وتقدم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة، وتحديدًا يطور هذا المعيار الكيفية التي من خلالها تطبق المعيار 315 و330 ومعايير أخرى للتقديرات المحاسبية.
--	--

المصدر: المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

الجدول رقم 07: الإصدار الخامس للمعايير الجزائرية للتدقيق

الهدف	المجال
معيار الجزائري لإدارة الجودة 1: إدارة الجودة من طرف المكاتب التي تقوم بإجراءات التدقيق	
هدف المكتب هو تصميم وضع وتشغيل نظام لإدارة جودة التدقيقات أو الفحوصات المحدودة للكشوف المالية أو مهمات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات صلة التي ينجزها المكتب الذي تمنحه التأكيد المعقول:	يعالج المعيار الجزائري لإدارة الجودة 1 التزامات المكتب فيما يتعلق بتصميم ووضع وتشغيل نظام إدارة الجودة للتدقيق أو الفحص المحدود للكشوف المالية، أو مهمات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات الصلة.
1-يمكن المكتب وأعضائه من الوفاء بمسؤولياتهم وإنجاز المهمات وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.	في المكاتب ذات الحجم الصغير والمتوسط يجب أن يكون المسؤول عن المكتب ومستخدميه على دراية بالمسؤوليات المرتبطة بإجراءات إدارة الجودة وبذلك المعالجة على مستوى المهمات المعنية بالمعيار 220 الذي يتناول إجراءات الجودة لتدقيق الكشوف المالية.
2-إن تقارير المهام الصادرة عن المكتب تتلاءم مع الظروف القائمة.	يطبق هذا المعيار على كافة المكاتب التي تقوم بالتدقيق أو الفحوصات المحدودة للكشوف المالية أو مهام أخرى للتأكيد لغرض تعزيز التوحيد في انجاز هذه المهمات.
إن تصميم وضع وتشغيل نظام الإدارة الجودة يساعد المكتب على تحقيق بشكل آلي المهام بجودة الشيء الذي يخدم المصلحة العامة بتوفير تأكيد معقول بأن أهداف النظام قد تحققت.	

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

المعيار الجزائري لإدارة الجودة 2: فحوصات جودة المهمات

يعالج هذا المعيار ما يلي: 1- تعيين وشروط تأهيل مسؤول مراجعة جودة المهمة. 2- مسؤوليات هذا الأخير فيما يخص إنجاز وتوثيق مراجعة جودة المهمة. ينطبق هذا المعيار على جميع المهمات التي تتطلب إجراء مراجعة لجودتها وفقا لمعيار إدارة الجودة 1. تعد مراجعة جودة المهمة إجابة محددة يصممها المكتب وينفذها وفقا لمعيار إدارة الجودة 1. عندما يتم إنجازها وفقا لمعيار إدارة الجودة 2، تنجز مراجعة جودة المهمة على مستوى المهمة من طرف مسؤول مراجعة جودة المهمة، والذي ينوب عن المكتب.	هدف المكتب عندما يعين مسؤولا عن مراجعة جودة المهمة مستوفيا لمعايير التأهيل هو إنجاز تقييم موضوعي للأحكام الهامة التي اتخذها فريق المهمة والاستنتاجات المستخلصة بشأنها.
يعالج هذا المعيار مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بإدارة الجودة في إطار المهمة عند تدقيق الكشوف المالية والمسؤوليات ذات الصلة	هدف المدقق هو إدارة الجودة على مستوى المهمة من أجل الحصول على تأكيد معقول بشأن تحقيق الجودة لهذه المهمة وهذا يعني ما يلي: 1- وفاء المدقق بمسؤولياته وإنجاز التدقيق وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة؛ 2- ملائمة التقرير الصادر عن ظروف المدقق.

المصدر: المقرر رقم 121 المؤرخ في 01 جوان 2024 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

الجدول رقم 08: الإصدار السادس للمعايير الجزائرية للتدقيق

المجال	الهدف
المعيار الجزائري للتدقيق 701 الإبلاغ عن المسائل الجوهرية للتدقيق في تقرير المدقق المستقل 1- يعالج المعيار الحالي المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق فيما يخص الإبلاغ عن المسائل الجوهرية في تقريره، حيث يتناول هذا المعيار: - الحكم الصادر عن المدقق بشأن المسائل الواجب الإبلاغ عنها في تقريره؛ - شكل ومحتوى هذا الإبلاغ.	تتمثل أهداف المدقق في تحديد المسائل الجوهرية للتدقيق والإبلاغ عنها، عن طريق وصفها في تقريره بعد تكوين رأيه حول الكشوف المالية.

2- المسائل الجوهرية هي تلك التي تكتسي أهمية بالغة عند تدقيق الكشوف المالية للفترة المعتبرة حسب الحكم المهني للمدقق؛

3- يمكن أن يساعد الإبلاغ عن المسائل الجوهرية للتدقيق المستعملين في فهم الكيان وتلك الجوانب من الكشوف المالية المدققة التي يجب على الإدارة اتخاذ أحكام مهمة بشأنها؛

4- إن إبلاغ المسائل الجوهرية للتدقيق في تقرير المدقق، يمكن أيضا المستعملين من بعث حوار مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة بخصوص المسائل المتصلة بالكيان أو الكشوف المالية المدققة أو التدقيق المنجز، يتم الإبلاغ عن المسائل الجوهرية للتدقيق في تقرير المدقق في سياق الرأي الذي شكله عن الكشوف المالية ككل.

يجب ألا يؤدي الإبلاغ عن المسائل الجوهرية للتدقيق في تقرير المدقق إلى:

أ- استبدال المعلومات التي يتوجب على الإدارة تقديمها في الكشوف المالية حسب المرجع المحاسبي المطبق أو تلك التي تعد ضرورية حتى تعطي للكشوف المالية صورة مخلص؛

ب- استبدال تعبير المدقق للرأي المعدّل عندما تتطلب ظروف مهمة تدقيق معينة، وفقا للمعيار م ج ت 705؛ استبدال الالتزام بإعداد تقرير عدم اليقين طبقا للمعيار م.ج.ت 570 عند وجود قدر معتبر من عدم اليقين حالة فيما يتعلق بالأحداث أو الأوضاع التي من المحتمل أن تثير شكوك كبيرة حول قدرة الكيان على مواصلة الاستغلال؛

ج- تشكيل رأي منفصل بشأن المسائل الفردية.

5- ينطبق هذا المعيار على تدقيق الكشوفات المالية ذات الاستعمال العام للكيانات المدرجة، وكذا عندما يختار المدقق الإبلاغ عن المسائل الجوهرية للتدقيق في تقريره؛

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

6-ينطبق هذا المعيار أيضا عندما يطلب من المدقق بموجب النصوص التشريعية أو التنظيمية الإبلاغ عن المسائل الجوهرية في تقريره.	
المعيار الجزائري للتدقيق 705 التعبير عن الرأي المعدل في تقرير المدقق المستقل	
يعالج المعيار الحالي مسؤولية المدقق فيما يخص إصدار تقرير مناسب في الحالات عندما يبدي رأيه وفقا للمعيار الجزائري للتدقيق 700، يتوصل إلى أن تعديل الرأي ضروري في تقريره الكشوف المالية. يعالج هذا المعيار أيضا كيفية صياغة شكل ومحتوى تقرير المدقق في حالة أين يعبر على الرأي المعدل في جميع الحالات، الالتزامات فيما يخص التقارير وفقا للمعيار 700 تطبق ولا تكرر في هذا المعيار ما لم يتناول متطلبات هذا المعيار على وجه التحديد أو تعديله.	هدف المدقق هو التعبير بوضوح عن الرأي المعدل ومناسب حول الكشوف المالية: 1-عندما يستنتج، على أساس العناصر المقنعة التي تم الحصول عليها، أن الكشوف المالية ككل تحتوي على اختلالات معتبرة، 2-عندما لا يتمكن من الحصول على عناصر مقنعة ملائمة وكافية ليستنتج أن الكشوف المالية ككل لا تتضمن اختلالات معتبرة. قد يحدث اختلال معتبر في الكشوف المالية بالنظر إلى: -الطابع المناسب من عدمه للطرق المحاسبية المعتمدة؛ -تطبيق الطرق المحاسبية المعتمدة؛ -الطابع المناسب ذو صلة بالمعلومات المقدمة في الكشوف المالية.
المعيار الجزائري للتدقيق 706 فقرات الملاحظة والفقرات المتعلقة بنقاط أخرى في تقرير المدقق المستقل	
يعالج هذا المعيار الحالي الابلاغات الإضافية في تقرير المدقق، عندما يعتبر ما يلي ضروريا: -لفت انتباه المستعملين إلى نقطة أو نقاط هامة المعروضة في الكشوف المالية والتي تعتبر أساسية لفهم الكشوف المالية؛ -لفت انتباه المستعملين لكل في نقطة غير تلك المعروضة في الكشوف المالية التي تعتبر مناسبة ذات الصلة للفهم من طرف المستعملين للتدقيق ومسؤوليات المدقق وتقريره للتدقيق.	هدف المدقق الذي أسس رأيه حول الكشوف المالية هو تقدير حسب حكمه المهني الخاص، إن كان من الضروري لفت انتباه المستعملين بوسيلة تواصل إضافية واضح في تقريره للتدقيق عن: -النقطة التي رغم أنها عرضت وتم الإشارة إليها بطريقة ملائمة في الكشوف المالية، فإنها ذات الأهمية التي تجعل منها ضرورية أساسية لفهم الكشوف المالية من طرف مستعملي هذه الكشوف، أو؛ -عند الاقتضاء، كل نقطة أخرى ذات الدلالة الصلة لفهم من طرف مستعملي التدقيق، لمسؤوليات المدقق وتقريره للتدقيق.

المصدر: المقرر رقم 212 المؤرخ في 18 نوفمبر 2024 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

الجدول رقم 09 : الإصدار السابع للمعايير الجزائرية للتدقيق

الهدف	مجال التطبيق
المعيار الجزائري للتدقيق 240 مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالغش عند تدقيق الكشوف المالية	
أهداف المدقق هي: - التعرف على مخاطر الاختلالات المعتبرة وتقييمها - الناجمة عن الغش؛ - الحصول على عناصر مقنعة كافية وملائمة متعلقة بهذه المخاطر؛ - تقديم الاستجابات الملائمة لحالات الغش المتعرف عليها أو المشتبه بها.	يعالج هذا المعيار مسؤوليات المدقق المتعلقة بالغش أثناء تدقيق الكشوف المالية. وهو يحدد الواجبات الواجب تطبيقها فيما يتعلق بمخاطر وجود اختلالات معتبرة ناجمة عن الغش.
المعيار الجزائري للتدقيق 320 الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ التدقيق	
يهدف المدقق إلى التطبيق العملي لمفهوم الأهمية النسبية على نحو ملائم أثناء تخطيط وتنفيذ التدقيق.	يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق تطبيق مفهوم الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ تدقيق الكشوف المالية. المعيار الجزائري للتدقيق 450 تقييم الاختلالات المكتشفة أثناء التدقيق يفسر الطريقة التي يطبق بها المعيار لتقييم تأثير الاختلالات المتعرف عليها عند التدقيق وتلك غير المصححة، إن وجدت على الكشوف المالية.
المعيار الجزائري للتدقيق 450 تقييم الاختلالات المكتشفة خلال التدقيق	
أهداف المدقق هي تقييم: - تأثير الاختلالات المكتشفة على التدقيق؛ - تأثير الاختلالات المعتبرة المحتملة غير المصححة على الكشوف المالية.	-يعالج هذا المعيار التزامات المدقق فيما يتعلق بتقييم أثر الاختلالات المكتشفة على التدقيق، وتأثير اختلالات غير مصححة على الكشوف المالية.

المصدر: المقرر رقم 249 المؤرخ في 28 ديسمبر 2024 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى جملة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، والتي لها العلاقة بمتغيرات الدراسة، وذلك حسب ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع دراستنا توصلنا إلى جملة من الدراسات اخترنا منها ما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

دراسة 1: بلوطار طارق، 2022/2021، محاسبة العمليات الجبائية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية، الجزائر
هدفت هذه الدراسة الى تحديد اهم العمليات الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث الباحث سلت الضوء على المرجعية المحاسبية الدولية، المتمثلة في معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية والمرجعية المحاسبة الوطنية متمثلة في النظام المحاسبي المالي، مروراً الى النظام الضريبي الجزائري .

وتوصلت هذه الدراسة الى ان لا تتوافق خصائص البيئة المالية في الجزائر مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبة الدولية

أوصى الباحث بـ:

- استفادة من تجارب بعض الدول في محاولتها التقليل الفارق بين الجباية و المحاسبة
- ان تضع الشركات الجزائرية التخطيط الضريبي كجزء من التخطيط المالي الاستراتيجي للشركة من خلال استخدام محاسبة فعالة للضرائب المؤجلة

دراسة 2: مصطفى عوادي، 2014/2013، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر
هدفت هذه الدراسة الى التجربة الجزائرية في اصلاح المنظومة المحاسبية وتكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات التطبيق السليم للمرجعية المحاسبية الدولية وذلك باستخدام نظام مالي محاسبي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية

وتوصلت الدراسة الى:

- أصبحت المحاسبة نظام للمعلومات تتميز عن باقي أنظمة المعلومات في المؤسسة، نظراً لارتباطها بالمرجعية المحاسبية الدولية ودورها الكبير في توحيد البيئة الدولية.

- الفكر المحاسبي هو حصيلة تجارب ودراسات لمفكرين وممارسي مهنة المحاسبة.

- التوسع الهائل لنطاق المحاسبة في الجانب العلمي وارتباطه بالعديد من العلوم الأخرى.

وأوصى الباحث بضرورة تأهيل الموارد البشرية الجزائرية، بما يتماشى مع معايير الإبلاغ المالي الدولي، لما له من اثر كبير في تطوير المنظومة المحاسبية الجزائرية، وضرورة تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية بما يتماشى مع المرجعية الدولية، لما لها من اثر على ترشيد القرارات الاستثمارية

دراسة 3: ياسر محمد مصطفى عبدالله حسن 2018 بعنوان دور المعايير الدولية للمراجعة في تقويم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان

هدفت الدراسة لتحديد دور المعايير الدولية للمراجعة (ISA200 ;ISA300 ; IAS315 ; ISA330 ; ISA330 , ISA620) في تقويم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة .

توصلت الدراسة بان وجود دور إيجابي للمعايير الدولية للمراجعة (ISA200 ;ISA300 ; IAS315 ; ISA330 ;) في تقويم نظم المعلومات المحاسبية (ISA330 , ISA620) في تقويم نظم المعلومات المحاسبية .

أوصى الباحث بضرورة تبني التطبيق الرسمي للمعايير الدولية للمراجعة ISA ، لما لها من دور إيجابي في تقويم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، يضمن ممارسة مهنية مقبولة دوليا ، وضرورة تطوير المراجعين الخارجيين لمواكبة مستوى تطور بيئة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة .

دراسة4: سميرة دواق، 2020/2019 ، مدى ملائمة البيئة المحاسبية في الجزائر لمتطلبات القياس والإفصاح وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي وفق ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS ، وتشخيص مدى ملائمة البيئة المحاسبية في الجزائر لمتطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي الدولية، من خلال تحليل واقع البيئة المحاسبية الجزائرية، وتوصلت الدراسة أن البيئة المحاسبية في الجزائر (المحيط الاقتصادي الأنظمة والقوانين، التكوين والتعليم المحاسبي، ثقافة الفاعلين)، غير ملائمة لتطبيق بدائل القياس ومتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS .

أوصى الباحث:

- بسرعة إعادة النظر في التشريعات القائمة (القوانين التجارية، القوانين الضريبية) وتكييفها بصورة تلائم متطلبات لمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية.
- تنشيط السوق المالي (بورصة الجزائر) من خلال تشجيع الشركات على الانضمام وخلق أدوات جديدة وتوفير مناخ الملائم اقتصاديا ونشر ثقافة الادخار لدى الافراد .
- تطوير تقنيات التكنولوجيا المعلومات والاتصال، كونها تساهم في معالجة المعلومات وتسجيلها وتبويبها وتقديمها كمخرجات في شكل قوائم تتخذ على أساسه القرارات .
- انشاء لجنة لتكييف النظام المحاسبي المالي مع كل تغيير يطرأ على المعايير المحاسبية الدولية .
- تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة و ان هذه المؤسسات تشكل معظم النسيج المؤسسي في الجزائر .
- سرعة إعادة النظر في مناهج التعليم المحاسبي لمقابلة التطور السريع الحاصل في هذا المجال على المستوى الدولي.

دراسة5: إبراهيم الامام، 2025/2024 ، تقييم العوامل المؤسسية و النظم التشريعية في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء الانفتاح نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المؤسسية المؤثرة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ظل الأعمال التوافق المحاسبي الدولي، والوقوف على المستوى المعقول للتطبيق في ظل الاختلافات بين البيئات. وتوصلت الدراسة أن التغيير يجب أن يكون وفق احتياج البيئة، وذلك بعد تشخيص دقيق من قبل الخبراء المحليين. أوصى الباحث:

- أن أي محاولة لإصلاح النظام أو تغييره أو تحديثه يجب أن يكون وفق خصوصيات البيئة المحاسبية المحلية.
- أن ضرورة تنويع الحياة الاقتصادية أمر لا مفر منه لخلق حركة اقتصادية تخلق حاجة للتطور في الذهنية المحاسبية ما يجعل هناك طلب لتعديل الممارسات والسعي لذلك من خلال التوجه نحو المعالجات وفق المرجعية الدولية .
- يجب السير وفق الدول التي استطاعت تغير أو خروج من القيود الفكرية القانونية بما يساهم في تحقيق المنفعة كما تحقق ذلك في دولة تركيا.
- يجب على المهتمين بالشأن المحاسبي في الجزائر بتحديد الفروق بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، ودراسة هذه الفروق واستبدال البدائل وحلول مختلفة في نظام المحاسبي بمثيلاتها في المعايير الدولية إذا كانت الظروف تسمح بذلك .

--دراسة6: مسعود كسكس، 2021/2020 ، التدقيق المحاسبي كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة القوائم في البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك للأهمية البارزة التي تكتسبها إدارة الأرباح كمدخل لجودة القوائم المالية بالموازات، مع سعي الملاك والمسيرين لجلب المستثمرين من خلال توجيه الأرباح المعلن عنها. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج تمثل أهمها في عدم السعي المؤسسات الجزائرية نحو ممارسة إدارة الأرباح أثناء فترة الدراسة، كل هذا لا ينفي وجود بعض الممارسات الشاذة، وتم التوصل في الأخير إلى سعي مدققي الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية عبر مسؤولية مدقق الحسابات إتجاه الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك من خلال محاربة كل أساليب توجيه الأرباح.

أوصى الباحث:

- عدم تبني السياسات المحاسبية التي يتيحها النظام المحاسبي المالي الجزائري في خدمة الأغراض والأهداف الشخصية .
- تحديد التشريعات والقوانين الجزائرية وتطويرها للفصل في إستعمال مرونة السياسات المحاسبية، من قبل معدي القوائم المالية من خلال دورات تكوينية وتدريبية عن خطورة مرونة السياسات المحاسبية، لاستعمالها في أغراض واهداف لصالح المؤسسة، يمكن إدراجها ضمن ممارسات إدارة الأرباح .
- اهتمام الدولة أكثر بمهنة التدقيق المحاسبي، من خلال تطوير وتبني معايير أخرى أوسع وتطويرها باعتبارها المهنة الوحيدة المسؤولة عن السلامة القوائم المعلنة في البيئة المحاسبية الجزائرية

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق نظم المعلومات والبيئة المحاسبية الجزائرية

- تحسين مستوى مدقي الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية، وزيادة توعية المحاسبين بمخاطر الغش والتهرب الضريبي.

-دراسة7: محفوظ حدادو، يوسف سلاوي، 2022 ، دور المعايير الدولية لمراجعة نظم المعلومات الحديثة في تطوير نظام المعلومات المحاسبي بالجزائر، مقال بمجلة دراسات اقتصادية جامعة زيان عاشور، جلفة، الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نظام المعلومات المحاسبي بالجزائر الصادر بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، والمرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07، الذي يحدد شروط و كفاءات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وفق المعايير الدولية لمراجعة نظم المعلومات الحديثة الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال .
توصلت الدراسة

- ان نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن مجموعة من الوسائل المادية للأجهزة الاعلام الالي والوسائل البرمجية المتكونة من البرامج والتطبيقات الالكترونية، المصممة من قبل خبراء تقنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال
- مراجعة نظم المعلومات حسب منظمة الانتوساي هي عبارة عن عمليات تطوير وتطبيق وصيانة أنظمة تكنولوجيا المعلومات .

- هناك عدة مخاطر تهدد نظام المعلومات المحاسبي، من ضمنها أخطار بشرية واطاء طبيعية، ويستلزم من المؤسسة المستخدمة لهذا النظام ان تقوم باتخاذ الإجراءات الوقائية الاحتياطية اللازمة والملائمة، من اجل تأمين برامجها وتطبيقاتها الالكترونية من هذه المخاطر .
أوصى الباحث :

-سن القوانين ومناشير وتعليمات وزارية من قبل وزارة المالية، تبسط من فهم وتطبيق النظام المحاسبي المالي وتكيف نظام المعلومات المحاسبي وفق المعايير الدولية الحديثة الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا المحاسبية و المالية INTOSSAI ، الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC المنظمة الدولية للمعايير ISO ، وذلك عن طريق تشكيل لجنة وطنية متكونة من مختلف خبراء المحاسبة و المالية ونظم تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و الشركاء الاقتصاديين و المدنيين الفاعلين في هذا المجال.

-تعديل نظام المحاسبي المالي وتبسيط قواعده واجراءاته لتسهيل العمل به من قبل منفذيه و تكييفه وفق المعايير الدولية .

- وضع سلطة ضبط مستقلة مكلفة برقابة نظم المعلومات و عمل على تطويرها وفقا للمعايير الدولية الحديثة.
-دراسة8: صالح حميداتو، 2023 ، معايير التدقيق الدولية والبيئة الجزائرية، مقال بمجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير التدقيق الدولية وإمكانية تطبيقها في الجزائر، من خلال دراسة البيئة الجزائرية لشروط و متطلبات التدقيق المحاسبي الدولي .

توصل الباحث إلى ضرورة الاهتمام بمهنة المراجعة، وذلك بإصدار معايير تدقيق جزائرية تغطي احتياجات المهنة مع إلزامية تطبيقها ميدانيا ، وان معايير التدقيق الجزائرية مستمدة من معايير التدقيق الدولية .

أوصى الباحث

- على التهيئة وتكييف البيئة الجزائرية، من أجل التطبيق السليم لمعايير التدقيق الدولية أو معايير تدقيق جزائرية . - ضرورة الاهتمام بمهنة المراجعة، وذلك بإصدار معايير أخرى تغطي احتياجات المهنة مع إلزامية تطبيقها ميدانيا . -دراسة 9: عمر الهلة، يوسف شرع، عبد الرؤوف عبادة، 2024 ، دراسة تحليلية لتطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق في البيئة المحاسبية الجزائرية -دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة بولاية ورقلة في سنة 2023 ، مقال بمجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء، على واقع تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق، المتعلقة بإصدار الأول في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر ممارسي المهنة .

وتوصلت الدراسة إلى أنه يتم تطبيق جميع المعايير الجزائرية للتدقيق المتعلقة بالإصدار الأولي من جهة نظر ممارسي المهنة بولاية ورقلة وهي أربعة (المعيار رقم 210 الاتفاق حول أحكام التدقيق، المعيار رقم 505 التأكيدات الخارجية، المعيار رقم 580 التصريحات الكتابية، المعيار رقم 560 الأحداث اللاحقة) ،

أوصى الباحثون

-مراجعة العنصر المتعلق بتدوين أحكام مهنة التدقيق المتعلقة بالمعيار رقم: 210 الاتفاق حول أحكام مهام التدقيق بإعتماده في الدرجات المهنية للممارسين (محافظ حسابات، محاسب معتمد، خبير محاسبي) بالتشديد على ضرورة تفعيله،

-إعادة النظر بالعنصر المتعلق بأسباب رفض طلب التأكيدات المتعلقة بالمعيار 505 كونه يختلف تطبيقه بين الخبير المحاسبي و المحاسب المعتمد،

-مراعاة العنصر المتعلق بعنصر مطالبة المسيرين المعنيين بالتصريحات المتعلقة بالمعيار 580، كونه يختلف باختلاف الدرجة المهنية للممارس (محافظ حسابات، محاسب معتمد، خبير محاسبي)

-دراسة 10: ليلى محمد شنيشل، أحمد جميل حايك، 2024 ، أثر معايير التدقيق الدولية في تعزيز دور المدقق على اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية ، مقال بمجلة منار الشرق للدراسات الإدارية والتجارية ، الأردن

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توفر استراتيجيات الموارد البشرية في منظمات الاعمال وأثرها في تحقيق الميزات التنافسية المستدامة .

وتوصلت الدراسة على ان معايير تدقيق الدولية في تأثير معنوي مهم في دور المدقق، في الاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية .

أوصى الباحثين على ضرورة أن تعتني الإدارات العليا في الشركات الصناعية، باستراتيجية إدارة الموارد البشرية خاصة استراتيجيات التخطيط و التدريب ، وأن تعمل بجد على تحقيق الميزات التنافسية لإستدامة التفوق،

و ينبعى على الشركات الاستعانة بخبراء الاستشارات المالية و القانونية لتقديم الدعم و التوجيه في مجال معايير التدقيق لكشف عن الاحتيال.

-دراسة 11: شهاب محمد أحمد، أبوبكر أحمد يوسف، 2025 ، البيئة المحاسبية وجاهزيتها لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بالملكة العربية السعودية -دراسة تحليلية في العام (2016-2017)، مقال بمجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، غزة -فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى مدى جاهزية البيئة السعودية لتطبيق المعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، من خلال التعرف على ماوصلت إليه الجامعات من تحديث لبرامجها المحاسبية مع متطلبات المعايير الدولية وتوصلت الدراسة على أن استعداد مكاتب المحاسبة و المراجعة لتطبيق IFRS وذلك لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، ووجود خطة استراتيجية واضحة ومحددة، لدى المكتب للتعامل مع مرحلة التحول ، وجاهزية أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية لتأهيل الكوادر السعودية لتطبيق IFRS ، وتطوير المناهج و المقررات المحاسبية بماتناسب مع متطلبات IFRS، عقد الندوات والمؤتمرات العلمية المتعلقة بتطبيق IFRS .

أوصى الباحثين

-ضرورة التنسيق المستمر وتبادل الآراء والخبرات بين المكاتب المحاسبة و المراجعة واقسام المحاسبة في الجامعات السعودية .

-توفير حالات عملية متخصصة مبنية على معايير التقارير المالية الدولية، لتدريب الطلاب على الواقع العملي

-وضع مادة المحاسبة الدولية كمطلب اجباري ضمن خطط الدراسية، في الأقسام المحاسبية بالجامعات السعودية

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

دراسة 1 Cameron Modisane بعنوان PROFESSIONAL SKILLS AND KNOWLEDGE REQUIREMENTS OF AN INFORMATION SYSTEMS AUDITOR (2014) موضوع المهارات والمعارف المهنية المطلوبة لمراجعي نظم المعلومات، وقد قُدمت كأطروحة جزئية لنيل درجة الماجستير في تدقيق الحاسوب بجامعة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. ركزت الدراسة على أهمية امتلاك مراجعي نظم المعلومات للمعرفة والمهارات التكنولوجية، وذلك في ظل الاعتماد المتزايد من قبل المؤسسات على الأنظمة المحوسبة. هدفت الدراسة إلى: استكشاف مجالات المعرفة التقنية الأساسية المطلوبة من مدققي نظم المعلومات؛ وتقييم المهارات الشخصية (Soft Skills) المطلوبة لممارسة هذه المهنة. استخدم الباحث فيها منهجًا بحثيًا من مرحلتين: تحليل أدبي للمؤلفات المتعلقة بمهارات تقنية المعلومات؛ ومقابلات منظمة مع عينة من ممارسي تدقيق نظم المعلومات في جنوب أفريقيا.

توصلت الدراسة إلى أن المراجعين بحاجة لمجموعة متكاملة من المهارات تشمل المعرفة التقنية، المؤهلات الأكاديمية المناسبة، بالإضافة إلى المهارات الشخصية التي تساعد على التواصل الفعال وفهم بيئة العمل. وقد ساهمت النتائج في تقديم إطار نظري يمكن أن يُفيد واضعي المعايير، والأكاديميين، والممارسين المهنيين لتقييم وتطوير مهاراتهم.

على رغم أن دراسة Modisane (2014) قدمت مساهمة قيمة في تسليط الضوء على متطلبات الكفاءة المهنية لمدققي نظم المعلومات، إلا أنها تعاني من بعض أوجه القصور التي تحد من تعميم نتائجها. أولاً، يلاحظ أن العينة المستخدمة كانت محدودة ومحلية، إذ اقتصر جمع البيانات على ممارسين في جنوب أفريقيا فقط، مما يجعل تعميم النتائج على المستوى الدولي أمرًا صعبًا. ثانيًا، لم توضح الدراسة بشكل كافٍ تفاصيل المقابلات المستخدمة، مثل الأسئلة المطروحة أو المعايير المستخدمة لتحليل الإجابات، وهو ما يُضعف من مصداقية النتائج. كما أن التركيز على المهارات الفنية والشخصية جاء دون ربط واضح بمتغيرات مثل حجم المؤسسة أو نوع الصناعة التي يعمل بها المراجع، وهو ما كان من الممكن أن يُثري التحليل. أخيرًا، تُظهر الدراسة ضعفًا في الجانب التحليلي المقارن، حيث لم تُقارن نتائجها بأطر عمل دولية أو معايير مهنية معتمدة مثل (ISACA)، مما كان سيضيف مزيدًا من العمق والموثوقية على الاستنتاجات.

دراسة:2 HUANG Zuo-ming1, CONG Qiu-shi2, HU Ji-bing بعنوان Information System Risk Auditing Model Based on Process Mining مداخله منشورة في مؤتمر 2012 International Conference on Management Science & Engineering 19th Annual Conference Proceedings تجمع هذه الدراسة بين تقنيات تنقيب العمليات (Process Mining) ونظرية إدارة المخاطر، وتستخدم تقنيات استخراج الأدلة المتعلقة بمخاطر الاحتيال كنموذج تجريبي. تركز الدراسة على تدقيق مخاطر العمليات التجارية في نظم المعلومات المعتمدة على سير العمل (Process-Aware Information Systems)، وتهدف إلى الكشف عن العيوب في العمليات التجارية واستخلاص الأدلة اللازمة للتدقيق. كما تقترح نماذج لتدقيق المخاطر مبنية على تنقيب العمليات، تأخذ في الاعتبار تعقيد سير العمل في العمليات التجارية. من خلال التحليل التوافقي (Consistency Analysis) بين سير العمل الفعلي والمصمم مسبقاً، تسعى الدراسة إلى: تحديد المخاطر المحتملة في العمليات، واقتراح أساليب فعالة للسيطرة على هذه المخاطر.

يهدف هذا النموذج إلى تحسين فعالية التدقيق في نظم المعلومات، وجعل عملية المراقبة أكثر استجابة للتغيرات والمخاطر التي قد تواجه المؤسسة.

على الرغم من أن الدراسة تمثل إسهاماً مهماً في ربط تقنيات تنقيب العمليات، بمفاهيم إدارة المخاطر والتدقيق، إلا أن هناك بعض الملاحظات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار. فالدراسة ركزت بشكل كبير على الجوانب النظرية والنموذجية، مع قلة الأمثلة التطبيقية أو دراسات الحالة التي توضح فعالية النموذج في بيئات عمل حقيقية. كما أن الدراسة لم تُعطي تفصيلاً كافياً حول آليات جمع البيانات وتحليلها عند تطبيق النموذج، مما يحد من إمكانية تعميم النتائج أو تكرار التجربة. بالإضافة إلى ذلك، ورغم الإشارة إلى أهمية التحليل التوافقي بين العمليات الفعلية والمصممة، إلا أن الدراسة لم تناقش بشكل موسّع التحديات المحتملة في هذا النوع من التحليل، مثل تعقيد العمليات أو ضعف توثيقها في بعض المؤسسات. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى دراسات تكميلية تركز على الجانب التطبيقي وتقييم فعالية النموذج في قطاعات مختلفة.

دراسة:3 Ishmael Dube بعنوان: The Impact of Information Systems Auditor's Training on the Quality of an Information Systems Audit 2019

كان الموضوع حول اثر تدريب مدقي نظم المعلومات على جودة تدقيق نظم المعلومات، وقد قُدمت كأطروحة جزئية لنيل درجة الماجستير في تدقيق الحاسوب بجامعة جوهانسبرغ، هدفت الدراسة الى توفير فهم أفضل للعلاقة بين التدريب وكفاءة مدقق تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق التكنولوجي للمعلومات، وتوسيع أهمية عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات، وتدعيم تقييم المدقق تكنولوجيا المعلومات لجودة وموثوقية وسلامة المعلومات المستمدة من أنظمة المعلومات وذلك بإجراء بحوث إضافية في مجال تدقيق تكنولوجيا المعلومات وتوصلت الدراسة على ان المؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات، تنتج عنها مخاطر في حالة فشل أنظمتها، مما يتطلب عليها تركيز على حوكمة المخاطر تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت ذات أهمية كبيرة ، ان تدريب مدقي يلعب دورا هاما في تحسين جودة عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

أوص البحث بإجراء مزيد من الدراسات من اجل تحديد تأثير أساليب التدريب المختلفة على جودة تدقيق تكنولوجيا المعلومات ، وفهم البرامج التدريب جيداً .

دراسة 4: Janka Dimitrova ; Miroslav Andonovski ; Riste Temjanovski ; Eftimija Dimitrova . بعنوان INFORMATION SYSTEMS AUDITING – LEGISLATION AND STANDARDS (2021)، ناقش الباحثون الأهمية المتزايدة لتدقيق نظم المعلومات في ظل النمو السريع لتقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. تؤكد الدراسة أن الإدارة الفعالة لتقنية المعلومات أصبحت ضرورية ليس فقط لتنفيذ العمليات اليومية بكفاءة، بل أيضًا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات. وتتناول الدراسة أهمية وجود نظام رقابة داخلية يتناسب مع طبيعة العمليات وتعقيدها ودرجة المخاطر المرتبطة بها، إضافة إلى الإطار التشريعي الذي يفرض إنشاء وحدات تدقيق داخلي كجهة مستقلة داخل الهيكل التنظيمي، إلى جانب التدقيق الخارجي السنوي الإلزامي.

تبرز الدراسة الدور المحوري للتدقيق الداخلي في تقييم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، ودقة السجلات المحاسبية، والامتثال للسياسات الداخلية والقوانين السارية. كما تشير إلى أن تقييم نظم المعلومات وضوابطها يُعد جزءًا لا يتجزأ من نطاق عمل التدقيق، سواء الداخلي أو الخارجي، خاصة فيما يتعلق بأمن المعلومات وحماية البيانات وتوافق الأنظمة مع أهداف المؤسسة.

على الرغم من أن الدراسة تسلط الضوء على جانب مهم من جوانب حوكمة تقنية المعلومات، إلا أنها تعاني من بعض أوجه القصور. فقد جاءت الطرح النظري عامًا ومفتقرًا إلى الأمثلة التطبيقية أو دراسات الحالة التي توضح كيفية تطبيق المعايير والتشريعات في بيئات عمل حقيقية. كما أن الدراسة ركزت بشكل كبير على الإطار القانوني والتنظيمي دون تقديم تحليل مقارنة للتشريعات في دول مختلفة أو منظمات ذات معايير دولية مثل ISO أو COBIT، ما كان سيضيف على الدراسة طابعًا أكثر شمولية. إضافة إلى ذلك، لم يتم التطرق بعمق إلى التحديات العملية التي تواجه مدققي نظم المعلومات أثناء تنفيذ مهامهم، مثل ضعف توثيق الإجراءات، أو مقاومة التغيير داخل المؤسسات. وعليه، فإن الدراسة تظل مرجعية جيدة من حيث التأسيس النظري، لكنها بحاجة إلى دعم ميداني وتحليلي أعمق لزيادة فاعليتها الأكاديمية والتطبيقية.

دراسة 5: Ioannis K. Kirpitsas and Theodore P. Pachidis بعنوان: Evolution towards Hybrid

Software Development Methods and Information Systems Audit Challenges

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير أساليب تطوير البرمجيات الهجينة، وتسليط الضوء على الصعوبات الرئيسية التي تنشأ فيما يتعلق بتدقيق نظم المعلومات، في حين تتعرض الشركات التكنولوجية اليوم لضغوطات مستمرة لتسريع وتيرة تسليم البرمجيات نظرًا لإحتياجات الناشئة عالميا .

توصلت الدراسة إلى إختيار مجموعة مناسبة من الأساليب على تحقيق الأهداف وضمان خلق القيمة للمؤسسات، وعدم وجود منهجية واحدة لتطوير البرمجيات تلبي احتياجات جميع المشاريع و البيئات، وان تطور تدقيق نظم المعلومات مرتبط بالتغيرات المستمرة في بيئة الاعمال . أن لايزال تطوير منهجيات تطوير البرمجيات لدى الشركات يمثل تحديا كبيرا .

أوصى الباحثين بضرورة حوكمة تكنولوجيا المعلومات، حفاظ على تطوير مستمر لتدقيق نظم المعلومات في المستقبل لمواكبة التطورات التكنولوجية، هناك مجال كبير لإستكشاف قدرات تدقيق نظم المعلومات من منظور تطوير البرمجيات .

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

من خلال عرض نتائج الدراسات السابقة بتنوعها وإلمامها بمختلف جوانب الموضوع، حيث تناولت كل من دراسة بلوطار طارق التي ركزت على المعايير المحاسبية الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS وفي البيئة المحاسبية الجزائرية ركز على النظام المحاسبية المالي و النظام الضريبي، ودراسة مصطفى عوادي التي ركزت اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية ذلك بتطرق الى مكونات البيئة المحاسبية وعرض مكونات القوائم المالية، ودراسة ياسر مصطفى عبدالله حسن التي تناولت التحديد دور المعايير الدولية للمراجعة (; ISA315 ; ISA300 ; ISA200 ISA620 , ISA330 ; ISA330) في تقويم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، و دراسة سميرة دواق التي ركزت على القياس وإفصاح المحاسبية وفق معايير المحاسبة الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS من خلال تحليل واقع البيئة المحاسبية الجزائرية، و دراسة مسعود كسكس التي ركزت على التدقيق المحاسبية والإدارة الأرباح والقوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية ، و دراسة محفوظ حدادو و يوسف سلاوي تناولت تطوير نظام المحاسبية الجزائري وشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة اعلام الي وفق المعايير الدولية لمراجعة نظم المعلومات (ISO27000 IFAC-2015: COBIT2015 INTOSSAI-2015)، و دراسة صالح حميداتو التي تناولت المعايير التدقيق الدولية IAS وامكانياتها تطبيقها في الجزائر وذلك بدراسة البيئة الجزائرية وتطرق الى ستة عشر معيار من المعايير الجزائرية للتدقيق، و دراسة عمر الهلة، يوسف شرع، عبد الرؤوف عبادة التي تناولت واقع تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق المتعلقة بإصدار الأول في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر ممارسي المهنة، و دراسة ليلي محمد شنيشل، احمد جميل حايك الت تناولت معايير تدقيق الدولية و تأثيرها معنوي على دور المدقق في الاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية، و دراسة شهاب محمد احمد، ابوبكر احمد يوسف التي تناولت تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في البيئة المحاسبية السعودية ، و دراسة Cameron Modisane التي تناولت أهمية امتلاك مدقق نظم المعلومات للمعرفة والمهارات التكنولوجية، وذلك في ظل الاعتماد المتزايد من قبل المؤسسات على الأنظمة المحوسبة، و دراسة HUANG ZUO-ming, CONG Qiu-shi, HU Ji-bin التي تناولت اقتراح نموذج لتدقيق مخاطر بحيث يهدف الى تحسين فعالية التدقيق نظم المعلومات، وجعل عملية المراقبة أكثر استجابة للتغيرات و المخاطر التي قد تواجه المؤسسة، و دراسة Ishmael Dube التي تناولت تدريب مدققي نظم المعلومات على جودة تدقيق نظم المعلومات وذلك لتحسين جودة التدقيق، و دراسة Janka Dimitrova ; Miroslav Andonovski ; Riste Temjanovski ; Eftimija Dimitrova التي تناولت أهمية التدقيق نظم المعلومات في ظل النمو السريع لتقنيات المعلومات والاتصال وتقييم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ، و دراسة Ioannis K. Kirpitsas ; Theodore P. Pachidis التي تناولت تطوير أساليب البرمجيات الهجينة المتعلقة بتدقيق نظم المعلومات وضرورة حوكمة تكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير مستمر لتدقيق نظم المعلومات

إلا أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة، لأنها تناولت البيئة المحاسبية الجزائرية وذلك من خلال دراسة لعواملها (الاقتصادي السياسي، القانوني، التعليم والتكوين)، وتناولت المعايير الجزائرية للتدقيق، كما تناولت جل المعايير تدقيق نظم المعلومات، وإمكانية تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية، وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل الوقوف على بعض الدراسات و الأبحاث السابقة، التي تناولت مواضيع شبه مشابهة لموضوع بحثنا، واستعرضنا لتدقيق نظم المعلومات وذلك بفحص البنية التحتية له وتقييم ما إذا كانت هذه الأنظمة تحت نطاق أمن للاستخدام من اجل حمايتها من المخاطر المحتملة وفقا لبعض المعايير، وكذلك المعايير الجزائرية للتدقيق، ودراسة العوامل المكونة لبيئة المحاسبية الجزائرية، نلاحظ ان الجزائر تسعى لمواكبة التطورات العالمية، وذلك بتبنيها لنظام المحاسبي المالي الذي يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبية الدولية، وقيامها بإصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق التي منبثقة بشكل كبير من المعايير التدقيق الدولية، الا ان البيئة الجزائرية تحتاج الى التكيف مع المتطلبات الخارجية من اجل تطبيق هذه المعايير.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية، وتم تدعيم الفصل بدراسة ميدانية تتمثل في إعداد استمارة استبيان موجه إلى عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق في الجزائر، وهذا من أجل معرفة مدى إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث التالية:

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: عرض الاستبيان واختبار الثبات والصدق

المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يهدف هذا المبحث إلى إظهار نتائج التحليل الإحصائي الذي تم التوصل إليه عند إجراء الدراسة الميدانية، من خلال أداة القياس (الاستبانة) التي تم إعدادها مسبقاً وتعديلها وفق ملاحظات المحكمين، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق.

المطلب الأول: أدوات الدراسة وإجراءاتها

1. منهجية الدراسة: بناء على طبيعة الدراسة التي تهدف إلى دراسة مدى إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية على عينة الدراسة المتمثل في الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق،

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، والتحليلي، الذي يشكل أحد الأساليب البحثية باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع. ويساعد هذا المنهج على تحليل نتائج استمارة الاستبانة الموزعة وهذا من خلال تحليل البيانات والنتائج بصورة كمية وكيفية، كما يساعد على اختبار فرضيات الدراسة وتفسير نتائجها.

2. أدوات الدراسة: تم استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، حيث تعتبر الاستبانة أداة مناسبة لاستطلاع الواقع حول إشكالية أساسية أو فرعية من إشكالات البحث، كما تعرف الاستبانة على أنها وثيقة يتم تصميمها وفق المشكلة التي يراد البحث عنها.

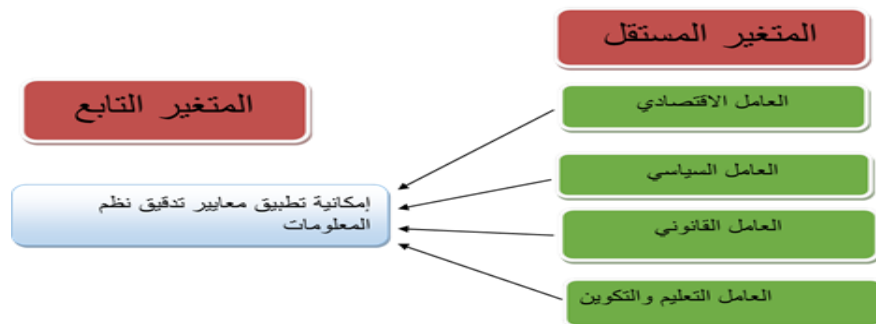
وتم تصميم وبناء استبانة الدراسة مستفيداً من الدراسات السابقة في هذا المجال واستشارة ذوي الاختصاص من أساتذة جامعيين.

3. متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع.

المتغير التابع: إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات

المتغير المستقل: عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها

1. **مجتمع الدراسة:** يتكون المجتمع الخاص بدراستنا من مجموعة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق

الفئة الأكاديميين: تتمثل في أساتذة الجامعيين المهتمين في مجال المحاسبة والتدقيق
الفئة المهنيين: تتمثل في محافظي الحسابات - خبراء محاسبين - المحاسبين المعتمدين

2 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تهتم هذه الدراسة بواقع تطبيق المعايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية
الحدود الزمنية: مدة 15 شهرا بداية من شهر جانفي 2024 الى شهر مارس 2025، وذلك بداية من تحضير الاستبيان الى غاية عملية التفريغ.

الحدود البشرية: تعتمد هذه الدراسة على آراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين الذين تربطهم علاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق.

3. عينة الدراسة:

هي جزء من المجتمع يختار بطريقة علمية محددة للحكم على المجتمع محل الدراسة لتعميم النتائج عليه، والجدول التالي يوضح عدد أفراد العينة:

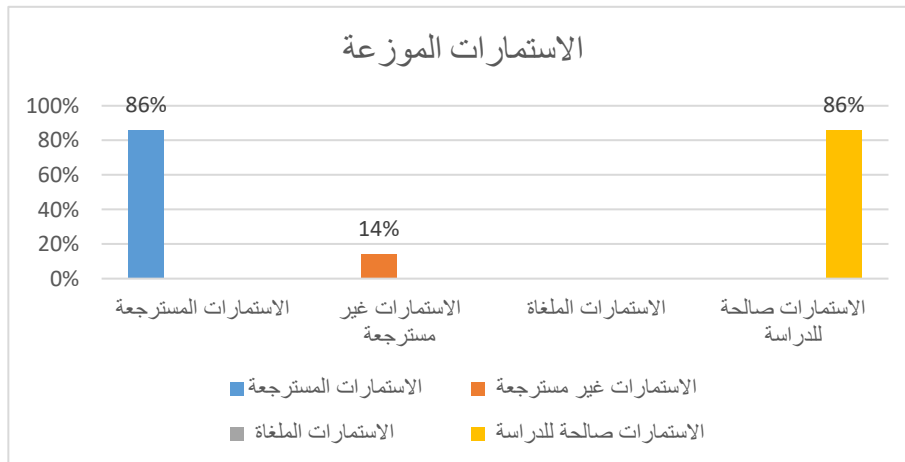
حيث تم توزيع (150) استمارة قصد الحصول على أعلى نسبة تمثيل ممكنة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 10 : الاستثمارات الموزعة على عينة الدراسة

البيان	التكرار	النسبة %
الاستثمارات الموزعة	150	100%
الاستثمارات المسترجعة	129	86%
الاستثمارات غير مسترجعة	21	14%
الاستثمارات الملغاة	00	00%
الاستثمارات الصالحة للدراسة	129	86%

المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل رقم 06 : الاستثمارات الموزعة على عينة الدراسة



نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن عدد الاستثمارات الموزعة بلغ (150) استثماراً والتي تم تحصيل منها 129 من أفراد العينة و21 استثماراً لم يتمكن من استرجاعها، ونلاحظ أن نسبة الاستثمارات الصالحة للتحليل تمثل 86% من إجمالي الاستثمارات الموزعة وهي نسبة جيدة للتحليل.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS. حيث تم الاعتماد على بعض الاختبارات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والأساليب الاستدلالية كذلك الأشكال البيانية تم الاستعانة ببرنامج EXCEL وفيما يلي الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها ومبررات استخدام كل منها:

- 1- التكرارات: وهي تعكس مدى تركيز الإجابات لصالح أو لغير صالح عبارة معينة. وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها
- 2- النسب المئوية: لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة ولإستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الاستبيان.
- 3- المتوسط الحسابي: باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، وهو متوسط مجموعة من القيم أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين.
- 4- الانحراف المعياري: يعتبر من مقاييس التشتت، وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف إجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو بعد، والتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات، يوضح التشتت في إجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية وجودة، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات لصالح الأقل تشتتاً عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينها
- 5- الانحدار الخطي البسيط: هو أسلوب إحصائي يستخدم لتحليل العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل
- 6- الانحدار الخطي المتعدد: هو أسلوب إحصائي يستخدم لتحليل العلاقة بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة
- 7- معامل الفا كرونباخ: يستخدم للحكم على الصدق وثبات الاستبانة، حيث كلما كان أكبر من 0.60 أي تقترب من الواحد (1) فهو يدل على ثبات مرتفع وصدق الاستبانة وكل ما كان أقل من 0.6 واقترب من الصفر كان الثبات منخفضاً
- 8- الصدق الظاهري: الصدق العيني الذي يتطلب قيام الخبراء بالتحكيم على الفقرات وتقدير مدى قياسها كما تبدو ظاهرياً للسمّة التي أعدت لقياسها.
- 9- الاتساق الداخلي (معامل الارتباط بيرسون): لمعرفة مدى ارتباط درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية للاستبانة وتكون قيمته بين (-1) و (1)
- 8- اختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة ما إذا البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا باستخدام (sampleks) اختبار t-test: تم استخدام اختبار t-test من أجل اختبار الفرضيات ويتم تحديد مقياس إجابات الاستبيان باستخدام مقياس لكارتر ذي خمس درجات لقياس آراء أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة وأوزان الإجابات على النحو التالي:

الجدول رقم 11: مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانه

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مقياس لكارث الخماسي

بعد ذلك يتم تحديد حساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ثم تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط كما يلي:

حساب المتوسط الحسابي المرجح.

حدود الفئات: ويتم ذلك عن طريق حساب المدى

المدى = القيمة الكبرى - القيمة الصغرى

المدى = 1-5 تساوي 4

طول الفئة: المدى / عدد التكرارات $5/4=0.8$

نضيف النتيجة 0.8 بالتدرج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى وتكون كالآتي:

الجدول رقم 12: مجالات الاتجاه حسب البرنامج الخماسي لكارث

قيمة المتوسط المرجح	الاتجاه	درجة الموافقة
[1.80 ، 1]	غير موافق بشدة	منخفضة جدا
[2.60 ، 1.81]	غير موافق	منخفضة
[3.40 ، 2.61]	محايد	متوسطة
[4.20 ، 3.41]	موافق	مرتفعة
[5 ، 4.21]	موافق بشدة	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الثاني: عرض الاستبيان

نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف مراحل تحضير الاستبانة، من مرحلة تصميم قائمة الأسئلة وهيكلية الاستمارة مروراً بكيفية نشرها وتوزيعها.

المطلب الأول: مراحل اعداد الاستبيان

فقد مرت عملية اعداد استمارة الاستبيان بالمراحل التالية:

1 مرحلة التصميم:

هي أول مرحلة في إعداد استمارة الاستبيان، حيث كانت الاستعانة بالدراسات السابقة العربية والأجنبية ومراجع أخرى، مقالات، أبحاث، كما قمنا باستشارة مجموعة من الأساتذة المختصين لتحكيم الاستبيان (أنظر الملحق رقم 01) من حيث:

- استعمال لغة سليمة

- الدقة الأسئلة

- صياغة عبارات أسئلة بطريقة بسيطة وواضحة وغير قابلة للتأويل

- ترتيب الأسئلة وتسلسلها وربطها بأهداف الدراسة

2 مرحلة إعادة تصميم

إحداث بعض التعديلات على الاستبيان (حذف، تغيير) بعد تحكيم الاستبيان من طرف أساتذة في التخصص

3 مرحلة التصميم النهائي

هي مرحلة في عملية تصميم الاستمارة بعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات والملاحظات الموجهة في المرحلة السابقة، حيث تم تحميل الاستبيان إلكترونياً، وعلى ورق من نوع (Format A4)، كما تم إعداد هذا الاستبيان باللغة العربية، وتضمن (04) أسئلة متعلقة بالمعلومات الشخصية و (34) سؤالاً متعلقة بالموضوع.

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان

اشتملت استمارة الاستبيان 38 سؤال موزعة على جزئين كما يلي:

الجزء الأول: يوضح المعلومات الشخصية (عامة) عن أفراد المجتمع، وهي تحتوي على أربعة فقرات (السن، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية).

الجزء الثاني: تم تقسيم هذا الجزء تماشياً مع الموضوع إلى محورين، بحيث تضم في مجملها على 34 سؤال

-المحور الأول: ضم أربعة وعشرون (24) سؤال حول عوامل البيئة المحاسبية الجزائية

6 عبارات تتعلق بالعامل الاقتصادي

6 عبارات تتعلق بالعامل السياسي

6 عبارات تتعلق بالعامل القانوني

6 عبارات تتعلق بالعامل التعليم والتكوين

-المحور الثاني: ضم عشرة (10) أسئلة حول معايير تدقيق نظم المعايير

المطلب الثالث: اختبار الثبات والصدق

بعدما تمت صياغة الاستبيان في شكله النهائي وتوزيعه على أفراد العينة والحصول على النتائج، لابد من إخضاعه لاختباري الثبات والصدق.

1-ثبات الاستبيان: لقياس مدى ثبات الاستبيان استخدمنا (معادلة ألفا كرونباخ) (cronbach's alpha) (α) للتأكد

من ثباته والوصول إلى نتائج بحيث:

يكون معامل الثبات ضعيفاً إذا كانت ألفا: $\alpha > 60\%$

يكون معامل الثبات مقبولاً إذا كانت ألفا: $(60\% > \alpha > 70\%)$

يكون معامل الثبات جيداً إذا كانت ألفا: $(70\% > \alpha > 80\%)$

يكون معامل الثبات ممتازاً إذا كانت ألفا: $\alpha < 80\%$

يعني ثبات الاستبيان بالاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير، حتى لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل (ألفا كرونباخ) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 13 : معامل ألفا كرونباخ للثبات

المحور	محتوى المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	مقياس الصدق
الأول	العامل الاقتصادي	6	0.633	0.895
	العامل السياسي	6	0.607	0.779
	العامل القانوني	6	0.622	0.788
	العامل التعليم والتكوين	6	0.783	0.884
الثاني	إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات	10	0.787	0.887
	جميع العبارات	34	0.883	0.939

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على نتائج برنامج spss (الملحق 3)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ تراوحت بين (0.607، 0.787)، وبلغ معامل الإجمالي 0.883 أي بنسبة 88.3% بحيث تمثل نسبة مرتفعة جدا مما يعزز من وجود ثبات الاستبيان، ويجعله يتمتع بدرجة عالية من القبول والثبات

ويمكن اختبار الصدق مرة أخرى للتأكد من صدق الاستبيان باستخدام جذر معامل ألفا كرونباخ وبالتالى فقيمة معامل الصدق تكون محصورة بين الصفر والواحد وكلما اقتربت من الواحد يكون الاستبيان يمتاز بالصدق، وفي هذه الحالة نجد جذر ألفا كرونباخ $\sqrt{0.883} = 0.939$ وهو يقترب من الواحد، لذا يمكن القول أن الاستبيان يمتاز بالصدق

ومنه نستنتج أن الاستبيان صادق وثابت في جميع فقراتها وهو جاهز للتطبيق على عينة الدراسة.

2. صدق الاستبيان:

يقصد بصدق أداة الدراسة: أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال، الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين)، صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور الاستبيان.

1.2 الصدق الظاهري:

يقوم على فكرة مدى مناسبة فقرات الاستبيان، لما يقيس؟ ولما يطبق عليهم؟ ومدى علاقتها بالاستبيان ككل؟ ومن هذا المنطلق تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص الخبرة لأخذ وجهات نظرهم والاستفادة من آرائهم في تعديله والتحقق من مدى ملائمة كل عبارة الذي ينتهي إليه، ومدى سلامة دقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارات الاستبيان، مدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة تحقيق أهدافها وفي ضوء آراء السادة المحكمين تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة.

بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأساتذة المحكمين تم ضبط العبارات بشكل نهائي أنظر الملحق

2.2 صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة. قاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى المعنوية 0.01، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي

1.2.2 الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية (العامل الاقتصادي)

الجدول رقم 14: الصدق الداخلي لفقرات العامل الاقتصادي

الرقم	العبارات	م. الارتباط	Sig	النتيجة
01	المؤسسة لديها الموارد المالية الكافية لتبني معايير تدقيق نظم المعلومات	0.324	0.000	الارتباط دال إحصائيا
02	توفر بيئة اقتصادية مستقرة يعزز من استخدام معايير تدقيق نظم المعلومات	0.465	0.000	الارتباط دال إحصائيا
03	يؤثر الوضع الاقتصادي العام في الجزائر على قدرة المؤسسات على تحديث نظمها المحاسبية	0.611	0.000	الارتباط دال إحصائيا
04	توجد حوافز اقتصادية لتشجيع المؤسسات على استخدام تدقيق نظم المعلومات	0.800	0.000	الارتباط دال إحصائيا
05	قدرة المؤسسة على تحمل تكاليف التدقيق التكنولوجي يؤثر على تنفيذ معايير تدقيق نظم المعلومات	0.545	0.000	الارتباط دال إحصائيا
06	تتأثر قرارات الإدارة الاقتصادية بتكاليف ومنافع تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات	0.800	0.000	الارتباط دال إحصائيا

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج spss (الملحق 4 البند 1)

من خلال الجدول أعلاه حيث تبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (العامل الاقتصادي)، والدرجة الكلية والتي تراوحت بين (0.324 و 0.800) وهي أقل من 1 و أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم 15: الصدق الداخلي لفقرات العامل السياسي

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
07	سياسات الحكومة الجزائرية تدعم إستخدام نظم المعلومات في المحاسبة	0.487	0.000	الارتباط دال إحصائيا
08	الإستقرار السياسي في الجزائر يسهم في اعتماد معايير تدقيق نظم المعلومات	0.566	0.000	الارتباط دال إحصائيا
09	الحكومة تقدم دعما للتدقيق نظم المعلومات عبر برامج تنظيمية و مبادرات	0.615	0.000	الارتباط دال إحصائيا
10	تلعب الروابط والعلاقات الدولية دورا مهما في تعزيز إستخدام التكنولوجيا في التدقيق المحاسبي	0.536	0.000	الارتباط دال إحصائيا
11	تؤثر التغيرات السياسية في تبني معايير التدقيق نظم المعلومات في المؤسسات	0.587	0.000	الارتباط دال إحصائيا
12	التشجيع الحكومي لتبني نظم المعلومات يؤثر إيجابيا على الإلتزام بمعايير تدقيق نظم المعلومات	0.735	0.000	الارتباط دال إحصائيا

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج spss (الملحق 4 البند 2)

يبين جدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول للعامل السياسي، والدرجة الكلية والتي تراوحت بين (0.487 و 0.735) وهي اقل من 1 وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم 16: الصدق الداخلي لفقرات العامل القانوني

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
13	القوانين الجزائرية الحالية تدعم تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	0.729	0.000	الارتباط دال إحصائيا
14	هناك لوائح واضحة تخص التدقيق المحاسبي في مجال نظم المعلومات	0.597	0.000	الارتباط دال إحصائيا
15	تحتاج المؤسسات لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات للامتثال للأنظمة الوطنية	0.489	0.000	الارتباط دال إحصائيا
16	تسهم التشريعات الحالية في تحسين عملية تدقيق نظم المعلومات	0.329	0.000	الارتباط دال إحصائيا

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

17	وجود تشريعات ملائمة يساهم في تسهيل تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	0.659	0.000	الارتباط دال إحصائيا
18	تتطلب البيئة القانونية الجزائرية من المؤسسات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات بشكل منتظم	0.722	0.000	الارتباط دال إحصائيا

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج spss (الملحق 4 البند 3)

يبين جدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول للعامل القانوني، والدرجة الكلية والتي تراوحت بين (0.329 و 0.729). وهي أقل من 1 وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم 17: الصدق الداخلي لفقرات عامل التعليم والتكوين

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
19	توفر المؤسسة برامج تدريبية متخصصة في تدقيق نظم المعلومات	0.751	0.000	الارتباط دال إحصائيا
20	مستوى التعليم في مجال تدقيق نظم المعلومات يؤثر على كفاءة عملية التدقيق	0.767	0.000	الارتباط دال إحصائيا
21	إن التعليم والتكوين يؤثران على تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	0.589	0.000	الارتباط دال إحصائيا
22	هناك نقص في الكفاءة المؤهلة في مجال تدقيق نظم المعلومات في الجزائر	0.700	0.000	الارتباط دال إحصائيا
23	يتلقى المحاسبون والمدققون تدريباً كافياً على تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات لضمان جودة التدقيق	0.629	0.000	الارتباط دال إحصائيا
24	توفر الجامعات الجزائرية تخصصات متقدمة في تدقيق نظم المعلومات	0.744	0.000	الارتباط دال إحصائيا

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج spss (الملحق 4 البند 4)

يبين جدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول للعامل التعليم والتكوين، والدرجة الكلية والتي تراوحت بين (0.589 و 0.767) وهي أقل من 1 وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم 18: الصدق الداخلي لفقرات معايير تدقيق نظم المعلومات

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
25	تساهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحسين كفاءة عمليات التدقيق في المؤسسة و تحديد الأخطاء و الانحرافات المحاسبية بشكل دقيق	0.539	0.000	الارتباط دال إحصائيا
26	يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من موثوقية ومصداقية ودقة البيانات المالية المقدمة والمعلنة للأصحاب المصالح	0.550	0.000	الارتباط دال إحصائيا
27	تعزز معايير تدقيق نظم المعلومات شفافية عملية التدقيق في المؤسسة	0.475	0.000	الارتباط دال إحصائيا
28	يؤدي تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات إلى رفع جودة التقارير المالية	0.674	0.000	الارتباط دال إحصائيا
29	إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تمكن المدقق من حصول على أدلة الإثبات ذات أهمية من أجل إبداء رأيه	0.704	0.000	الارتباط دال إحصائيا
30	إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية	0.640	0.000	الارتباط دال إحصائيا
31	تسهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحديد المخاطر المالية بشكل فعال قبل وقوعها	0.663	0.000	الارتباط دال إحصائيا
32	يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من قدرة المؤسسة على تصدي للأنشطة الاحتيالية والتهديدات السيبرانية	0.793	0.000	الارتباط دال إحصائيا
33	يقلل تدقيق نظم المعلومات من المخاطر المحاسبية المتعلقة بالبيانات الرقمية	0.564	0.000	الارتباط دال إحصائيا
34	فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يلزم بتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات	0.411	0.000	الارتباط دال إحصائيا

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج spss (الملحق 4 البند 5)

يبين جدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني للمعايير تدقيق نظم المعلومات، والدرجة الكلية والتي تراوحت بين (0.411 و 0.793) وهي أقل من 1 وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

من خلال التحليل التفصيلي للعبارات محاور أداة الدراسة والوقوف على نسب استجابة مفردات العينة لكل عبارة على حدي بالموافقة أو غير الموافقة أو الامتناع يمكن أن نستخلص الاتجاه العام لنتائج كل محور، ومن ثم نقوم باختبار نموذج الدراسة وفرضيات من حيث إثباتها أو نفيها مع تفسير ذلك.

المطلب الأول: تحليل الخصائص الوصفية لعينة الدراسة

ضمن هذا المطلب سنقوم بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة المدروسة وذلك حسب المتغيرات التالية: السن، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية

1. توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن:

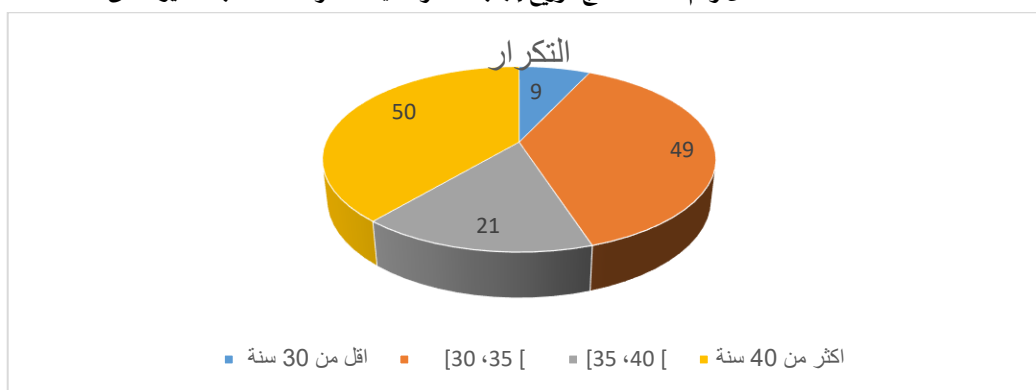
الجدول رقم 19: نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	9	7%
[30، 35]	49	38%
[35، 40]	21	16.3%
أكثر من 40 سنة	50	38.8%
المجموع	129	100%

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS (الملحق 5 البند 1)

ويمكن النتائج السابقة بطريقة أكثر تلخيصاً من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم 07: نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

يوضح الجدول والشكل أعلاه توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن، حيث تم تقسيمه إلى أربعة فئات متتالية، ونلاحظ أن معظم الموظفين أعمارهم من 30 سنة فأكثر بنسبة 93%، وهذا ما يعكس الرشد الفكري في التعامل مع الأحداث، أما عن فئة أقل من 30 سنة فتعبر بنسبة 7% من عينة الدراسة، وتقدر نسبة الشباب اللذين تقل أعمارهم عن 40 سنة بـ 50 %

2.- توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

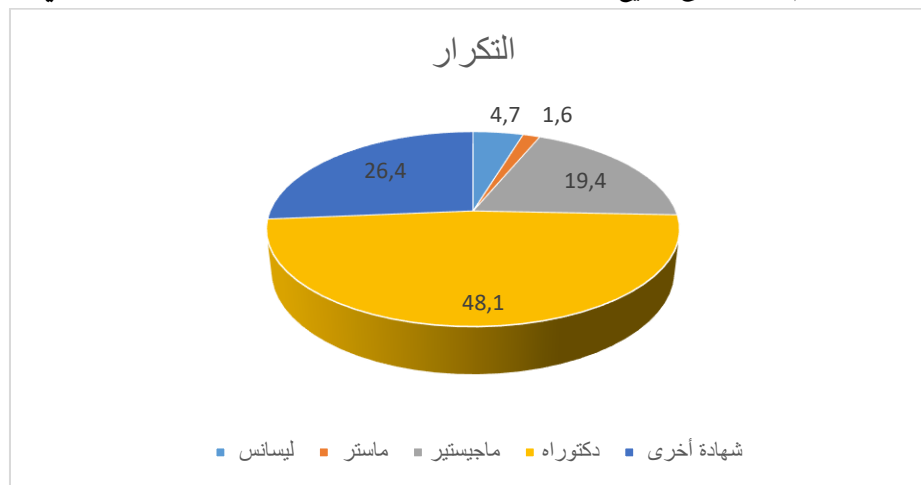
الجدول رقم 20 : نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ليسانس	6	4.7 %
ماستر	2	1.6 %
ماجستير	25	19.4 %
دكتوراه	62	48.1 %
شهادة أخرى	34	26.4 %
المجموع	129	100,0 %

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 5 البند 2)

ويمكن عرض النتائج السابقة بطريقة أكثر تلخيصاً من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم 08: نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل أعلاه نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي والتي شملت خمس فئات، نلاحظ أن أكثر من 73% من مستجوبين حاصلين على مستوى جامعي وهذا مهم بحيث تركزت أكثر إجابات أفراد العينة ضمن فئة دكتوراه بنسبة 48.1 %، هي نسبة جيدة للدراسة لأنها تتميز بمستوى عال من الكفاءة والخبرة، ثم تليها فئة ماجستير بنسبة 19.4 % أما فئة ماستر وليسانس بنسبة قليلة حيث تمثلت ب 6.30% وفي الأخير فئة شهادات أخرى فكانت نسبة لبأس بها تقدر ب 26.4 %، وهذا ما يعكس أن النتائج المتحصل عليها تمتاز بدرجة عالية من الدقة .

3- توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

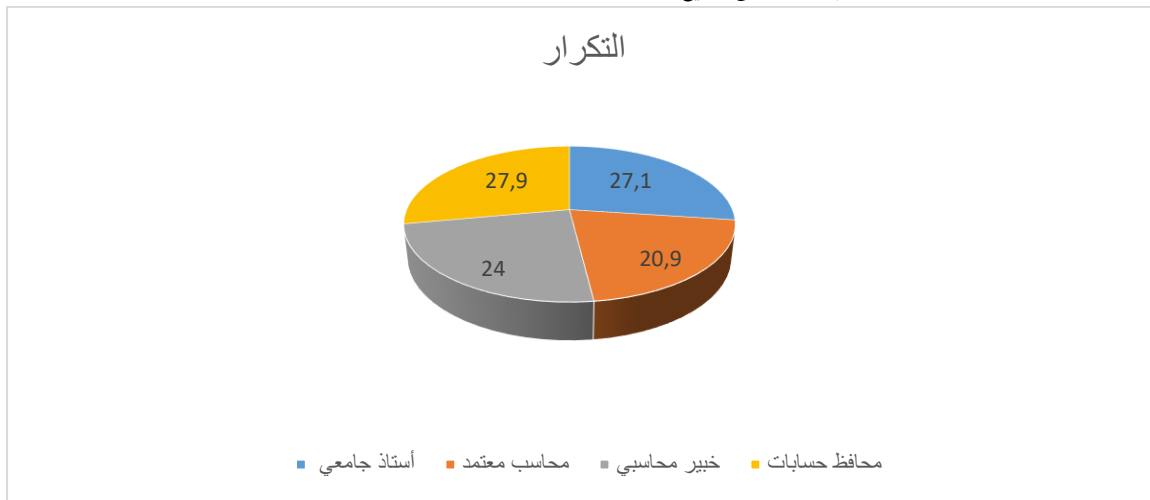
الجدول رقم 21 : نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
أستاذ جامعي	35	27.1%
محاسب معتمد	27	20.9%
محافظ الحسابات	36	27.9%
خبير محاسبي	31	24%
المجموع	129	100%

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 5 البند 3)

ويمكن عرض النتائج السابقة بطريقة أكثر تلخيصاً من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم 09 : نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة



من خلال الجدول والشكل أعلاه نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة، التي شملت أربع فئات، فكانت نسبة للفئة الأكاديميين متمثل بأستاذ جامعي قدرت بـ: 27.10%، أما الفئة المهنيين فكانت النسبة الاجمالية لهم تقدر بـ: 72.90% موزع على النحو التالي، محافظي الحسابات بنسبة 27.90% ثم خبير محاسبي بنسبة 24% ثم محاسب معتمد بنسبة 20.90%، ومن خلال دراسة خصائص العينة الخاضعة للدراسة، فنلاحظ وجود تقريبا نوع من التوازن بين الفئات الخاضعة للفحص، وهذا ما يبين على عدم تركيز على الوظيفة واحدة في توزيع الاستبيان .

4. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

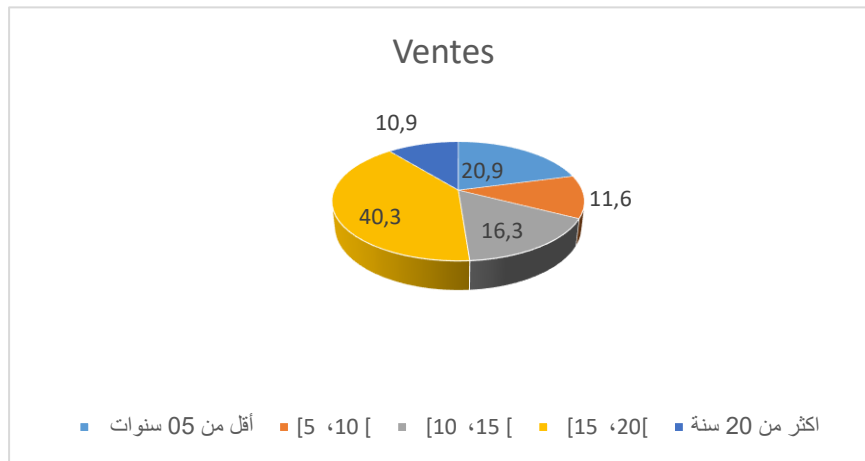
الجدول رقم 22: نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 05 سنوات	27	20.9%
] 10 ، 5]	15	11.6%
] 15 ، 10]	21	16.3%
]20 ، 15]	52	40.3%
أكثر من 20 سنة	14	10.9%
المجموع	129	100%

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 5 البند 4)

ويمكن عرض النتائج السابقة بطريقة أكثر تلخيصاً من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم 10: نتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل أعلاه لنتائج توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية والتي شملت خمسة فئات، حيث كانت غالبية الأفراد العينة هم للفئة من 15 إلى 20 سنة أي بنسبة 40.30%، تليها الفئة أقل من 5 سنوات بنسبة 20.90%، والفئة من 10 إلى 15 بنسبة 16.30% أما الفئة من 5 إلى 10 سنوات قدرت بالنسبة 11.60%، والفئة الأخير كانت للفئة أكثر من 20 بنسبة 10.90%، و نلاحظ أن أكثر من 50% من أراء المستجوبين لديهم خبرة تفوق 15 سنة مما يعزز نتائج الإجابات وصدق الاستبيان .

المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج

من خلال هذا المطلب سيتم الكشف عن النتائج المتحصل عليها من خلال محار الاستبيان، والتي تبين إجابات أفراد العين على العبارات المحاور وفق لمقياس ليكارت الخماسي

أولاً: عرض نتائج

1 نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية

نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول العامل الاقتصادي

الجدول رقم 23: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول العامل الاقتصادي

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
	0.77	4.7	107	13	1	8	-	المؤسسة لديها الموارد المالية الكافية لتبني معايير تدقيق نظم المعلومات
			82.9	10.1	0.8	6.2	-	
	0.68	4.05	28	85	12	3	1	توفر بيئة اقتصادية مستقرة يعزز من استخدام معايير تدقيق نظم المعلومات
			21.7	65.9	9.3	2.3	0.8	
	0.82	4.24	53	63	5	7	1	يؤثر الوضع الاقتصادي العام في الجزائر على قدرة المؤسسات على تحديث نظمها المحاسبية
			41.1	48.8	3.9	5.4	0.8	
	0.83	3.81	22	73	23	10	1	توجد حوافز اقتصادية لتشجيع المؤسسات على استخدام تدقيق نظم المعلومات
			17.1	56.6	17.8	7.8	0.8	
	0.95	3.78	26	64	28	6	5	قدرة المؤسسة على تحمل تكاليف التدقيق التكنولوجي يؤثر على تنفيذ معايير تدقيق نظم المعلومات
			20.2	49.6	21.7	4.7	3.9	
	0.83	3.81	22	73	23	10	1	تتأثر قرارات الإدارة الاقتصادية بتكاليف ومنافع تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات
			17.1	56.6	17.8	7.8	0.8	
موافق	0.48	4.06	المتوسط العام للمحور الأول (العامل الاقتصادي)					

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 6 البند 1)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالعامل الاقتصادي. تتجه نحو موافق و موافق بشدة في الفقرات الأولى والثانية و الثالثة بنسبة أكبر من 90%، وأما الفقرات البقية التي تنص إلى توجد حوافز اقتصادية لتشجيع المؤسسات على استخدام تدقيق نظم المعلومات ، و قدرة المؤسسة على تحمل تكاليف التدقيق التكنولوجي يؤثر على تنفيذ معايير تدقيق نظم المعلومات، وتتأثر قرارات الإدارة الاقتصادية بتكاليف ومنافع تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تتجه الى موافق بنسبة أكبر من 50 % ، وموافق بشدة ما يقارب 20% هذا مما يعزز من الاتجاه الإيجابي العام إلا ان توجد نسبة ما يقارب 20% تتجه الى محايد وهو ما يشير الى وجود فئة لم تستطيع تحديد موقفها، أما النسبة المعارضة قليلة لا تؤثر على الاتجاه العام.

2.1- نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول العامل السياسي

الجدول رقم 24: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول العامل السياسي

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
	0.68	4.05	28	85	12	3	1	سياسات الحكومة الجزائرية تدعم استخدام نظم المعلومات في المحاسبة
			21.7	65.9	9.3	2.3	0.8	
	0.67	3.93	15	97	13	1	3	الاستقرار السياسي في الجزائر يسهم في اعتماد معايير تدقيق نظم المعلومات
			11.6	75.2	10.1	0.8	2.3	
	1.06	4.13	60	44	11	10	4	الحكومة تقدم دعما للتدقيق نظم المعلومات عبر برامج تنظيمية ومبادرات
			46.5	34.1	8.5	7.8	3.1	
	0.76	4.19	45	68	13	1	2	تلعب الروابط والعلاقات الدولية دورا مهما في تعزيز استخدام التكنولوجيا في التدقيق المحاسبي
			34.9	52.7	10.1	0.8	1.6	
	0.71	3.91	19	85	21	2	2	تؤثر التغيرات السياسية في تبني معايير التدقيق نظم المعلومات في المؤسسات
			14.7	65.9	16.3	1.6	1.6	
	0.70	3.99	25	83	17	3	1	التشجيع الحكومي لتبني نظم المعلومات يؤثر إيجابيا على الالتزام بمعايير تدقيق نظم المعلومات
			19.4	64.3	13.2	2.3	0.8	
موافق	0.45	4.03	المتوسط العام للمحور الأول (العامل السياسي)					

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 6 البند 2)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالعامل السياسي. تتجه نحو موافق وموافق بشدة في جميع الفقرات بنسبة أكبر من 80%، هذا مما يعزز من الاتجاه الإيجابي العام، إلا أن توجد نسبة لا تفوق 16% تتجه إلى محايد وهو ما يشير إلى وجود فئة لم تستطيع تحديد موقفها، أما النسبة المعارضة قليلة لا تؤثر على الاتجاه العام

3.1- نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول العامل القانوني

الجدول رقم 25: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول العامل القانوني

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
	0.81	3.86	17	92	8	9	3	القوانين الجزائرية الحالية تدعم تبني معايير تدقيق نظم المعلومات
			13.2	71.3	6.2	7	2.3	
	0.74	3.95	21	90	12	3	3	هناك لوائح واضحة تخص التدقيق المحاسبي في مجال نظم المعلومات
			16.3	69.8	9.3	2.3	2.3	
	0.75	4.00	26	85	12	4	2	تحتاج المؤسسات لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات للامتثال للأنظمة الوطنية
			20.2	65.9	9.3	3.1	1.6	
	0.83	4.02	33	76	11	7	2	تسهل التشريعات الحالية في تحسين عملية تدقيق نظم المعلومات
			25.6	58.9	8.5	5.4	1.6	
	1.10	3.68	29	60	15	20	5	وجود تشريعات ملائمة يساهم في تسهيل تبني معايير تدقيق نظم المعلومات
			22.5	46.5	11.6	15.5	3.9	
	0.91	3.78	25	66	25	11	2	تتطلب البيئة القانونية الجزائرية من المؤسسات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات بشكل منتظم
			19.4	51.2	19.4	8.5	1.6	
موافق	0.51	3.88	المتوسط العام للمحور الأول (العامل القانوني)					

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 6 البند 3)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالعامل القانوني تتجه نحو موافق و موافق بشدة في الفقرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة بنسبة 75% فأكثر، وأما الفقرات البقية التي تنص وجود تشريعات ملائمة يساهم في تسهيل تبني معايير تدقيق نظم المعلومات، و تتطلب البيئة القانونية الجزائرية من المؤسسات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات بشكل منتظم تتجه الى موافق بنسبة ما يقارب 50 % ، و موافق بشدة بنسبة 20% هذا مما يعزز من الاتجاه الإيجابي العام إلا ان توجد نسبة 11.6% بالنسبة للفقرة الخامسة و نسبة 19.4% تتجه الى محايد وهو ما يشير الى وجود فئة لم تستطيع تحديد موقفها، أما النسبة المعارضة لم تبلغ 10% لا تؤثر على الاتجاه العام

4.1- نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول العامل التعليم والتكوين

الجدول رقم 26: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول عامل التعليم والتكوين

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
	1.00	3.91	38	59	17	12	3	توفر المؤسسة برامج تدريبية متخصصة في تدقيق نظم المعلومات
			29.5	45.7	13.2	9.3	2.3	
	1.00	3.64	20	69	18	18	4	مستوى التعليم في مجال تدقيق نظم المعلومات يؤثر على كفاءة عملية التدقيق
			15.5	53.5	14	14	3.1	
	0.93	4.07	38	78	4	2	7	إن التعليم والتكوين يؤثران على تبني معايير تدقيق نظم المعلومات
			29.5	60.5	3.1	1.6	5.4	
	0.77	3.87	19	83	21	3	3	هناك نقص في الكفاءة المؤهلة في مجال تدقيق نظم المعلومات في الجزائر
			14.7	64.3	16.3	2.3	2.3	
	0.61	4.04	23	92	10	4	-	يتلقى المحاسبون والمدققون تدريباً كافياً على تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات لضمان جودة التدقيق
			17.8	71.3	7.8	3.1	-	
	0.82	3.88	19	88	13	5	4	توفر الجامعات الجزائرية تخصصات متقدمة في تدقيق نظم المعلومات
			14.7	68.2	10.1	3.9	3.1	
موافق	0.60	3.90	المتوسط العام للمحور الأول (العامل التعليم والتكوين)					

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 6 البند 4)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالعامل التعليم والتكوين. تتجه نحو موافق وموافق بشدة في جميع الفقرات بنسبة أكبر من 80%، هذا مما يعزز من الاتجاه الإيجابي العام، إلا أن توجد نسبة لا تفوق 16% تتجه إلى محايد وهو ما يشير إلى وجود فئة لم تستطع تحديد موقفها، أما النسبة المعارضة قليلة جداً لا تؤثر على الاتجاه العام

2- نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول معايير تدقيق نظم المعلومات

الجدول رقم 27: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول معايير تدقيق نظم المعلومات

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
	0.62	4.27	46	73	9	1	-	تساهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحسين كفاءة عمليات التدقيق في المؤسسة وتحديد الأخطاء والانحرافات المحاسبية بشكل دقيق
			35.7	56.6	7.0	0.8	-	
	0.60	4.12	28	92	5	4	-	يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من موثوقية ومصداقية ودقة البيانات المالية المقدمة والمعلنة للأصحاب المصالح
			21.7	71.3	3.9	3.1	-	
	0.51	4.09	21	100	6	2	-	تعزز معايير تدقيق نظم المعلومات شفافية عملية التدقيق في المؤسسة
			16.3	77.5	4.7	1.6	-	
	0.57	4.09	24	96	7	1	1	يؤدي تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات إلى رفع جودة التقارير المالية
			18.6	74.4	5.4	0.8	0.8	
	0.66	4.10	28	91	7	1	2	إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تمكن المدقق من حصول على أدلة الإثبات ذات أهمية من أجل إبداء رأيه
			21.7	70.5	5.4	0.8	1.6	
	0.61	3.99	19	94	13	2	1	إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية
			14.7	72.9	10.1	1.6	0.8	
	0.55	4.16	31	89	8	1	-	

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

			24.0	69.0	6.2	0.8	-	تسهل معايير تدقيق نظم المعلومات في تحديد المخاطر المالية بشكل فعال قبل وقوعها
	0.66	4.12	31	86	10	-	2	يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من قدرة المؤسسة على تصدي الأنشطة الاحتيالية و التهديدات السيبرانية
	0.92	3.98	37	66	17	5	4	يقلل تدقيق نظم المعلومات من المخاطر المحاسبية المتعلقة بالبيانات الرقمية
	0.86	3.84	20	83	17	4	5	فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يلزم بتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات
موافق	0.39	4.07	المتوسط العام للمحور الثاني					

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 6 البند 5)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالمعايير التدقيق نظم المعلومات. تتجه نحو موافق وموافق بشدة في جميع الفقرات بنسبة أكبر من 80%، هذا مما يعزز من الاتجاه الإيجابي العام، إلا أن توجد نسبة لا تفوق 13% تتجه إلى محايد وهو ما يشير إلى وجود فئة لم تستطع تحديد موقفها، أما النسبة المعارضة قليلة إلا في الفقرة الأولى والثانية تراوحت بين 11% و 17% إلا أنها لا تؤثر على الاتجاه العام

ثانياً: تحليل النتائج

1-تحليل النتائج العامل الاقتصادي

الجدول رقم 28: تحليل نتائج فقرات العامل الاقتصادي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	Sig	الترتيب
01	المؤسسة لديها الموارد المالية الكافية لتبني معايير تدقيق نظم المعلومات	4.70	0.77	24.82	0.000	1
02	توفر بيئة اقتصادية مستقرة يعزز من استخدام معايير تدقيق نظم المعلومات	4.05	0.68	17.4	0.000	3
03	يؤثر الوضع الاقتصادي العام في الجزائر على قدرة المؤسسات على تحديث نظمها المحاسبية	4.24	0.82	17.03	0.000	2

04	توجد حوافز اقتصادية لتشجيع المؤسسات على استخدام تدقيق نظم المعلومات	3.81	0.83	11.05	0.000	5
05	قدرة المؤسسة على تحمل تكاليف التدقيق التكنولوجي يؤثر على تنفيذ معايير تدقيق نظم المعلومات	3.78	0.95	9.23	0.000	6
06	تتأثر قرارات الإدارة الاقتصادية بتكاليف ومنافع تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات	3.81	0.83	11.05	0.000	4
	المتوسط العام للمحور الأول (العامل الاقتصادي)	4.06	0.48	24.74		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 7 البند 1)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول والمتمثل في العوامل البيئية المحاسبية الجزائرية الخاصة بالعامل الاقتصادي تتراوح بين "موافق" و "موافق بشدة" بنسبة كبيرة، أما بالنسبة قليلة للبقية، وقدر متوسط الحسابي الإجمالي ب: (4.06)، والانحراف المعياري الإجمالي ب: 0.48، أي يتجه أفراد العينة نحو الموافق، حيث سجل أكبر متوسطات في الفقرة (1) بمقدار 4.70 وانحراف معياري ب: 0.77 ومستوى دلالة ب: 0.000 أقل من 0.05 أي أن أفراد العينة يوافقون تماما بالنسبة موافقة على أن المؤسسة لديها الموارد المالية الكافية لتبني معايير تدقيق نظم المعلومات، كما سجلنا أقل المتوسطات في الفقرة (05) بمقدار: (3.78) وانحراف معياري قدر ب: (0.95)، يعني أن أفراد العينة آرائهم متشعبة وموافقون بأغلبية على أن توجد حوافز اقتصادية لتشجيع المؤسسات على استخدام تدقيق نظم المعلومات، أما الفقرات التالية كالآتي:

-الفقرة (02) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.98) والانحراف المعياري ب (0.734) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي أن أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا، ويوافقون على أن إذا توفرت بيئة اقتصادية مستقرة يعزز من استخدام معايير تدقيق نظم المعلومات

-الفقرة (03) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.98) والانحراف المعياري ب (0.927) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي أن أفراد العينة آرائهم متشعبة، ويوافقون على أن يؤثر الوضع الاقتصادي العام في الجزائر على قدرة المؤسسات على تحديث نظمها المحاسبية

-الفقرة (05) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.72) والانحراف المعياري ب (0.795) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي أن أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا، يوافقون على أن قدرة المؤسسة على تحمل تكاليف التدقيق التكنولوجي يؤثر على تنفيذ معايير تدقيق نظم المعلومات

-الفقرة (06) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.95) والانحراف المعياري ب (0.683) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي أن أفراد العينة آرائهم متشعبة. ويوافقون على أن تتأثر قرارات الإدارة الاقتصادية بتكاليف ومنافع تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات

2 تحليل النتائج العامل السياسي

الجدول رقم 29: تحليل نتائج فقرات العامل السياسي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	Sig	الترتيب
01	سياسات الحكومة الجزائرية تدعم استخدام نظم المعلومات في المحاسبة	4.05	0.68	17.4	0.000	3
02	الإستقرار السياسي في الجزائر يسهم في اعتماد معايير تدقيق نظم المعلومات	3.93	0.67	15.64	0.000	5
03	الحكومة تقدم دعما للتدقيق نظم المعلومات عبر برامج تنظيمية و مبادرات	4.13	1.06	12.08	0.000	2
04	تلعب الروابط والعلاقات الدولية دورا مهما في تعزيز استخدام التكنولوجيا في التدقيق المحاسبي	4.19	0.76	17.53	0.000	1
05	تؤثر التغيرات السياسية في تبني معايير التدقيق نظم المعلومات في المؤسسات	3.91	0.71	14.46	0.000	6
06	التشجيع الحكومي لتبني نظم المعلومات يؤثر إيجابيا على الالتزام بمعايير تدقيق نظم المعلومات	3.99	0.70	16.06	0.000	4
	المتوسط العام للمحور الأول(العامل السياسي)	4.03	0.45	25.92		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 7 البند 2)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور العامل السياسي تتراوح بين "موافق" و "موافق بشدة" بنسبة كبيرة، أما بالنسبة قليلة للبقية، وقدر متوسط الحسابي الإجمالي ب: (4.03)، والانحراف المعياري الإجمالي ب: 0.45، أي يتجه أفراد العينة نحو الموافق، حيث سجل أكبر متوسطات في الفقرة (4) بمقدار 4.19 وانحراف معياري ب: 0.76 ومستوى دلالة ب: 0.000 أقل من 0.05 أي أن أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على أن سياسات الحكومة الجزائرية تدعم استخدام نظم المعلومات في المحاسبة، كما سجلنا أقل المتوسطات في الفقرة (05) بمقدار: (3.91) وانحراف معياري قدر ب: (0.71)، مما يعني أن أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على أن الحكومة تقدم دعما للتدقيق نظم المعلومات عبر برامج تنظيمية و مبادرات، أما الفقرات التالية كالآتي:

-الفقرة (01) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (4.05) والانحراف المعياري ب (0.68) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان الاستقرار السياسي في الجزائر يسهم في اعتماد معايير تدقيق نظم المعلومات

-الفقرة (02) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.93) والانحراف المعياري ب (0.67) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان الروابط والعلاقات الدولية تلعب دورا مهما في تعزيز استخدام التكنولوجيا في التدقيق المحاسبي

-الفقرة (03) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (4.13) والانحراف المعياري ب (1.06) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آراءهم مختلفة بالنسبة متفاوتة الا انهم اغلبيية موافقة على ان التغيرات السياسية تؤثر على تبني معايير التدقيق نظم المعلومات في المؤسسات

-الفقرة (06) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.99) والانحراف المعياري ب (0.70) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان التشجيع الحكومي لتبني نظم المعلومات يؤثر إيجابيا على الإلتزام بمعايير تدقيق نظم المعلومات

3-تحليل النتائج العامل القانوني

الجدول رقم 30: تحليل نتائج فقرات العامل القانوني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	Sig	الترتيب
01	القوانين الجزائرية الحالية تدعم تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	3.86	0.81	11.95	0.000	4
02	هناك لوائح واضحة تخص التدقيق المحاسبي في مجال نظم المعلومات	3.95	0.74	14.64	0.000	3
03	تحتاج المؤسسات لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات للامتثال للأنظمة الوطنية	4.00	0.75	15.14	0.000	2
04	تسهم التشريعات الحالية في تحسين عملية تدقيق نظم المعلومات	24.0	0.83	13.75	0.000	1

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

05	وجود تشريعات ملائمة يساهم في تسهيل تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	3.68	1.10	7.01	0.000	6
06	تتطلب البيئة القانونية الجزائرية من المؤسسات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات بشكل منتظم	3.78	10.9	9.77	0.000	5
	المتوسط العام للمحور الأول (العامل القانوني)	3.88	0.51	19.58		

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 7 البند 3)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور العامل القانوني تتراوح بين "موافق" و "موافق بشدة" بنسبة كبيرة، أما بالنسبة لبقية، وقدر متوسط الحسابي الإجمالي ب: (3.88)، والانحراف المعياري الإجمالي ب: 0.51، أي يتجه أفراد العينة نحو الموافق، حيث سجل أكبر متوسطات في الفقرة (4) بمقدار 4.02 وانحراف معياري ب: 0.83 ومستوى دلالة ب: 0.000 أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون تماما على أن التشريعات الحالية تساهم في تحسين عملية تدقيق نظم المعلومات، كما سجلنا أقل المتوسطات في الفقرة (05) بمقدار: (3.68) وانحراف معياري قدر ب: (1.10)، مما يعني ان أفراد العينة آراءهم مختلفة بالنسبة متفاوتة الا انهم اغلبيتهم موافقة على أن وجود تشريعات ملائمة يساهم في تسهيل تبني معايير تدقيق نظم المعلومات، اما الفقرات التالية كالآتي:

-الفقرة (01) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.86) والانحراف المعياري ب (0.81) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان القوانين الجزائرية الحالية تدعم تبني معايير تدقيق نظم المعلومات

-الفقرة (02) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.95) والانحراف المعياري ب (0.74) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان هناك لوائح واضحة تخص التدقيق المحاسبي في مجال نظم المعلومات

-الفقرة (03) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (4.00) والانحراف المعياري ب (0.75) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان تحتاج المؤسسات لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات للامتثال للأنظمة الوطنية

-الفقرة (06) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.78) والانحراف المعياري ب (0.91) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان تتطلب البيئة القانونية الجزائرية من المؤسسات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات بشكل منتظم

4- تحليل النتائج لعامل التعليم والتكوين

الجدول رقم 31: تحليل نتائج فقرات لعامل التعليم والتكوين

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	Sig	الترتيب
01	توفر المؤسسة برامج تدريبية متخصصة في تدقيق نظم المعلومات	3.91	1.00	10.26	0.000	3
02	مستوى التعليم في مجال تدقيق نظم المعلومات يؤثر على كفاءة عملية التدقيق	3.64	1.00	7.26	0.000	6
03	إن التعليم والتكوين يؤثران على تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	4.07	0.93	12.96	0.000	1
04	هناك نقص في الكفاءة المؤهلة في مجال تدقيق نظم المعلومات في الجزائر	3.87	0.77	12.73	0.000	5
05	يتلقى المحاسبون و المدققون تدريباً كافياً على تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات لضمان جودة التدقيق	4.04	0.61	19.10	0.000	2
06	توفر الجامعات الجزائرية تخصصات متقدمة في تدقيق نظم المعلومات	3.88	0.82	12.13	0.000	4
	المتوسط العام للمحور الأول(العامل التعليم و التكوين)	3.90	0.60	16.96		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 7 البند 4)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور العامل التعليم و التكوين تتراوح بين "موافق" و "موافق بشدة" بنسبة كبيرة، أما بالنسبة قليلة للبقية، وقدر متوسط الحسابي الإجمالي ب: (3.90)، والانحراف المعياري الإجمالي ب: 0.60، أي يتجه أفراد العينة نحو الموافق، حيث سجل أكبر متوسطات في الفقرة (3) بمقدار 4.07 وانحراف معياري ب: 0.93 ومستوى دلالة ب: 0.000 أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا وأغلبية توافق على أن المحاسبون و المدققون يتلقون تدريباً كافياً على تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات لضمان جودة التدقيق، كما سجلنا أقل المتوسطات في الفقرة (02) بمقدار: (3.64) وانحراف معياري قدر ب: (1.000)، مما يعني ان أفراد العينة آراءهم مختلفة بالنسبة متفاوتة الا انهم اغلبيتهم موافقة على أن مستوى التعليم في مجال تدقيق نظم المعلومات يؤثر على كفاءة عملية التدقيق، اما الفقرات التالية كالآتي:

-الفقرة (01) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.91) والانحراف المعياري ب (1.00) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آراءهم مختلفة بالنسب متفاوتة الا انهم اغلبيتهم موافقة على ان توفر المؤسسة برامج تدريبية متخصصة في تدقيق نظم المعلومات

-الفقرة (04) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.87) والانحراف المعياري ب (0.77) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان التعليم والتكوين يؤثران على تبني معايير تدقيق نظم المعلومات

-الفقرة (05) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (4.04) والانحراف المعياري ب (0.61) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان هناك نقص في الكفاءة المؤهلة في مجال تدقيق نظم المعلومات في الجزائر

-الفقرة (06) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.88) والانحراف المعياري ب (0.82) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان الجامعات الجزائرية توفر تخصصات متقدمة في تدقيق نظم المعلومات

5- تحليل النتائج المحور الثاني: معايير تدقيق نظم المعلومات

الجدول رقم 32: تحليل نتائج فقرات معايير تدقيق نظم المعلومات

الترتيب	Sig	T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الرقم
1	0.000	23.21	0.62	4.27	تساهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحسين كفاءة عمليات التدقيق في المؤسسة و تحديد الأخطاء و الانحرافات المحاسبية بشكل دقيق	01
4	0.000	20.86	0.60	4.12	يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من موثوقية و مصداقية ودقة البيانات المالية المقدمة و المعلنة للإصحاب المصالح	02
5	0.000	23.89	0.51	4.09	تعزز معايير تدقيق نظم المعلومات شفافية عملية التدقيق في المؤسسة	03
2	0.000	21.44	0.57	4.09	يؤدي تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات إلى رفع جودة التقارير المالية	04
3	0.000	18.95	0.66	4.10	إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تمكن المدقق من حصول على أدلة الإثبات ذات أهمية من أجل إبداء رأيه	05
10	0.000	18.21	0.61	3.99	إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية	06

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

07	تسهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحديد المخاطر المالية بشكل فعال قبل وقوعها	4.16	0.55	23.75	0.000	7
08	يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من قدرة المؤسسة على تصدي للأنشطة الاحتيالية و التهديدات السيبرانية	4.12	0.66	18.95	0.000	6
09	يقلل تدقيق نظم المعلومات من المخاطر المحاسبية المتعلقة بالبيانات الرقمية	3.98	0.92	12.06	0.000	9
10	فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يلزم بتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات	3.84	0.86	11.14	0.000	8
	المتوسط العام للمحور الثاني	4.07	0.39	31.03		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 7 البند 5)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تتراوح بين "موافق" و "موافق بشدة" بنسبة كبيرة، أما بالنسبة قليلة للبقية، وقدر متوسط الحسابي الإجمالي ب: (4.07)، والانحراف المعياري الإجمالي ب: 0.39، أي يتجه أفراد العينة نحو الموافق، حيث سجل أكبر متوسطات في الفقرة (01) بمقدار 4.27 وانحراف معياري ب: 0.62 ومستوى دلالة ب: 0.000 أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون تماما على أن تساهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحسين كفاءة عمليات التدقيق في المؤسسة وتحديد الأخطاء و الانحرافات المحاسبية بشكل دقيق، كما سجلنا أقل المتوسطات في الفقرة (10) بمقدار: (3.84) وانحراف معياري قدر ب: (0.86)، مما يعني ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على أن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية، اما الفقرات التالية كالآتي:

-الفقرة (02) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (4.12) والانحراف المعياري ب (0.60) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من موثوقية ومصداقية ودقة البيانات المالية المقدمة والمعلنة للأصحاب المصالح

-الفقرة (03) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (4.09) والانحراف المعياري ب (0.51) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان تعزز معايير تدقيق نظم المعلومات شفافية عملية التدقيق في المؤسسة

-الفقرة (04) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (4.09) والانحراف المعياري ب (0.57) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان يؤدي تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات إلى رفع جودة التقارير المالية

-الفقرة (05) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (4.10) والانحراف المعياري ب (0.66) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات يمكن المدقق من حصول على أدلة الإثبات ذات أهمية من أجل إبداء رأيه

-الفقرة (06) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.99) والانحراف المعياري ب (0.61) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان معايير تدقيق نظم المعلومات تساهم في تحديد المخاطر المالية بشكل فعال قبل وقوعها

-الفقرة (07) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (4.16) والانحراف المعياري ب (0.55) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات يزيد من قدرة المؤسسة على تصدي للأنشطة الاحتياطية والتهديدات السيبرانية

-الفقرة (08) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (4.12) والانحراف المعياري ب (0.66) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان تدقيق نظم المعلومات يقلل من المخاطر المحاسبية المتعلقة بالبيانات الرقمية

-الفقرة (09) قدر كل من: المتوسط الحسابي ب: (3.98) والانحراف المعياري ب (0.92) ومستوى دلالة ب: (0.00) أقل من 0.05 أي ان أفراد العينة آرائهم متشعبة قليلا ويوافقون على ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يلزم بتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات

ثالثا: مناقشة النتائج

مناقشة العامل الاقتصادي:

من خلال عرض وتحليل ودراسة العامل الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث ان لاحظنا أن الفقرات هذا العامل وقعت في مجال الموافق مما يعني العوامل الاقتصادية في البيئة المحاسبية الجزائرية تساهم توفير شروط لمتطلبات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وذلك، توفير الموارد المالية اللازمة، توفير بيئة مستقرة، قدرة المؤسسات على تحديث أنظمتها، تحفيز على استخدام نظم المعلومات، تحميل التكاليف، وهذا ما يدل على جاهزية الجزائر لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في الوقت الحالي

مناقشة العامل السياسي:

من خلال عرض وتحليل ودراسة العامل السياسي في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث ان لاحظنا أن الفقرات هذا العامل وقعت في مجال الموافق مما يعني العوامل السياسية في البيئة المحاسبية الجزائرية تساهم توفير شروط لمتطلبات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وذلك، تدعيم استخدام نظم المعلومات، الاستقرار السياسي الحالي دعم البرامج تنظيمية تعزيز استخدام التكنولوجيا وذلك بالروابط والعلاقات الدولية، التشجيع الحكومي لنظم المعلومات، وهذا ما يدل على جاهزية الجزائر لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في الوقت الحالي

من خلال عرض وتحليل ودراسة العامل القانوني في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث ان لاحظنا أن الفقرات هذا العامل وقعت في مجال الموافق مما يعني العوامل القانونية في البيئة المحاسبية الجزائرية تساهم توفير شروط لمتطلبات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وذلك، بالقوانين والتشريعات واللوائح لتبني معايير تدقيق نظم المعلومات، وهذا ما يدل على جاهزية البيئة المحاسبية الجزائرية لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في الوقت الحالي

مناقشة العامل التعليم والتكوين:

من خلال عرض وتحليل ودراسة العامل التعليم والتكوين في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث ان لاحظنا أن الفقرات هذا العامل وقعت في مجال الموافق مما يعني العامل التعليم والتكوين في البيئة المحاسبية الجزائرية تساهم توفير شروط لمتطلبات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وذلك، توفير برامج تدريبية وتخصصات متقدمة، الا ان مستوى التعليم والتكوين ونقص الكفاءة المؤهلة يؤثران على تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات، وهذا ما يدل على غير جاهزية البيئة المحاسبية الجزائرية لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في الوقت الحالي

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضيات تم استخدام B للعينة عند مستوى دلالة 0.05 الذي يدل على أن احتمال الخطأ المسموح به يكون في حدود 05 % ما يعكس مجال ثقة بنسبة 95 %، وذلك وفق للقاعدة القرار التالية: قبول الفرضية الصفريية H_0 إذا كانت $Sig(\alpha) \leq 0.05$

ورفض الفرضية البديلة H_1

رفض الفرضية الصفريية H_0 إذا كانت $Sig(\alpha) \geq 0.05$

قبول الفرضية البديلة H_1

مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

مناقشة النتائج في ضوء الفرضية العامة والتي مفادها يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لعوامل البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات

الجدول رقم 33: تحليل الانحدار الخطي المتعدد

معنوية العلاقة			معادلة الانحدار المتعدد ومعنويتها			المتغير التابع: معايير تدقيق نظم المعلومات
مستوى المعنوية (Sig)	قيمة (F) المحسوبة	معامل الارتباط R^2	مستوى المعنوية (Sig)	اختبار T- test	معاملات الانحدار (B)	
0.001	13.195	0.546	0.031	2.179	0.167	المتغير المستقلة:
			0.994	0.007	0.001	- العامل الاقتصادي
			0.008	2.701	0.208	- العامل السياسي
			0.001	3.681	0.271	- العامل القانوني
						- عامل التعليم والتكوين

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 8)

من خلال نتائج الانحدار المتعدد في الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

الفرضية الصفرية H0:

لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

الفرضية البديلة H1:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

إذن يوجد أثر معنوي موجب للعامل الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وهذا من خلال قيمة المعلمة B الخاصة بالعامل الاقتصادي الذي قيمته $B = 0.167$ وهي معنوية من خلال قيمة $\text{Sig} = 0.031$ التي هي أقل من 5%.

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل السياسي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

الفرضية الصفرية H0:

لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل السياسي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

الفرضية البديلة H1:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل السياسي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

إذن يوجد أثر غير معنوي للعامل السياسي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وهذا من خلال قيمة $\text{Sig} = 0.994$ التي هي أكبر من 5%.

الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل القانوني في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

الفرضية الصفرية H_0 :

لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل القانوني في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

الفرضية البديلة H_1 :

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل القانوني في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.

- إذن يوجد أثر معنوي موجب للعامل القانوني في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وهذا من خلال قيمة المعلمة B الخاصة بالعامل القانوني الذي قيمته $B = 0.208$ وهي معنوية من خلال قيمة $\text{Sig} = 0.008$ التي هي أقل من 5%.

الفرضية الفرعية الرابعة:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل التعليم والتكوين في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات

الفرضية الصفرية H_0 :

لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل التعليم والتكوين في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات

الفرضية البديلة H_1 :

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعامل التعليم والتكوين في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات

إذن يوجد أثر معنوي موجب لعامل التكوين والتعليم في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وهذا من خلال قيمة المعلمة B الخاصة بعامل التكوين والتعليم الذي قيمته $B = 0.271$ وهي معنوية من خلال قيمة $\text{Sig} = 0.01$ التي هي أقل من 5%.

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لعوامل البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات

الفرضية الصفرية H0:

لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لعوامل البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية البديلة H1:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لعوامل البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

الجدول رقم 34 : تحليل الانحدار الخطي البسيط

معنوية العلاقة			معادلة الانحدار المتعدد ومعنويتها			المتغير التابع: معايير تدقيق نظم المعلومات
مستوى المعنوية (Sig)	قيمة المحسوبة (F)	معامل الارتباط R^2	مستوى المعنوية (Sig)	اختبار T- test	معاملات الانحدار (B)	
0.001	26.96	0.418	0.001	5.19	0.394	المتغير المستقل: - البيئة المحاسبية الجزائرية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss (الملحق 9)

من خلال نتائج الانحدار البسيط في الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- يوجد أثر معنوي موجب لعوامل البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وهذا من خلال قيمة المعلمة B الذي قيمته $B = 0.394$ وهي معنوية من خلال قيمة $Sig = 0.001$ التي هي أقل من 5%.
- اذن نقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر معنوي موجب لعوامل البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات عند مستوى دلالة إحصائية 5%.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة ميدانية لإشكالية الأطروحة التي تهدف إلى ما مدى إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية، والتي تم إجرائها على عينة من الأفراد المستجوبين من خلال استخدام الاستبانة من أجل جمع البيانات الدراسة، والتي صممت وفق مقياس ليكارت الخماسي، حيث تناولت إجراءات الدراسة الميدانية وعرض الاستبيان واختبار الثبات والصدق وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات العلاقة التأثيرية، وذلك من خلال وجهة أراء عينة الأفراد المبحوثين.

ومن خلال ما تم عرضه من نتائج وتحليلات الخاصة بالدراسة، توصلنا أن المتغير المستقل للعوامل البيئة المحاسبية الجزائرية يتجهون نحو الموافق

وأظهرت نتائج اختبار الفرضيات باستعمال الانحدار الخطي المتعدد ما يلي:

- يوجد أثر معنوي موجب للعامل الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وهذا من خلال قيمة المعلمة B الخاصة بالعامل الاقتصادي الذي قيمته $B = 0.167$ وهي معنوية من خلال قيمة $Sig = 0.031$ التي هي أقل من 5%.

- لا يوجد أثر غير معنوي للعامل السياسي في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وهذا من خلال قيمة $Sig = 0.994$ التي هي أكبر من 5%.

- يوجد أثر معنوي موجب للعامل القانوني في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وهذا من خلال قيمة المعلمة B الخاصة بالعامل القانوني الذي قيمته $B = 0.208$ وهي معنوية من خلال قيمة $Sig = 0.008$ التي هي أقل من 5%.

- يوجد أثر معنوي موجب لعامل التكوين والتعليم في البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وهذا من خلال قيمة المعلمة B الخاصة بعامل التكوين والتعليم الذي قيمته $B = 0.271$ وهي معنوية من خلال قيمة $Sig = 0.01$ التي هي أقل من 5%.

وباستعمال الانحدار الخطي البسيط ما يلي:

يوجد أثر معنوي موجب لعوامل البيئة المحاسبية الجزائرية على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات وهذا من خلال قيمة المعلمة B الذي قيمته $B = 0.394$ وهي معنوية من خلال قيمة $Sig = 0.001$ التي هي أقل من 5%.

في ختام هذه الدراسة التي عالجت الإشكالية الموسومة بـ "ما مدى إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية"، يتضح أن التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم قد فرضت على المؤسسات بمختلف أنواعها، الاعتماد بشكل متزايد على نظم المعلومات في تسيير عملياتها، ولم تعد هذه النظم مجرد تقنية مساعدة، بل أصبحت عنصرا استراتيجيا يسهم في تحقيق الكفاءة، وتعزيز الشفافية، ودعم التنافسية بين المؤسسات، ومن هنا برزت أهمية تدقيق نظم المعلومات كألية جوهرية لضمان سلامة هذه النظم، وحماية البيانات، وتعزيز موثوقية المعلومات المالية.

كما أن تبني المعايير الدولية خاصة بنظم المعلومات مثل (ISACA ; ISO/IEC ; COBIT ; NIST ; ITIL ; ISSAI ; INTOSAI ; PCI DSS ; ITAF) لم يعد خيارا ثانويا، بل أصبح ضرورة حتمية لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، لما توفره هذه المعايير من أطر مرجعية للرقابة على التكنولوجيا المعلومات وتوجيهات تساعد المدققين على إجراء عمليات تدقيق فعال لنظم المعلومات، بما يضمن تقديم رأي مهني موثوق يستند إلى أسس ومعايير واضحة.

و من خلال هذه الدراسة تبين أن البيئة المحاسبية الجزائرية شهدت تطور معتبرا، وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي وإصدار 23 معيار للتدقيق بإضافة إلى معيارين لإدارة الجودة 1 و 2، وهو ما يدل توجهها واضحا نحو التحديث و الانسجام مع الممارسات الدولية، غير أن هذه الجهود، على رغم من أهميتها، لا تزال بحاجة إلى دعم و تفعيل اكبر، لا سيما في مجال تدقيق نظم المعلومات.

كما تشير نتائج الدراسة إلى أن عوامل البيئة المحاسبية، تلعب دورا متفاوتا في التأثير على إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات، حيث تبين وجود أثر معنوي موجب لكل من العامل الاقتصادي، والعامل القانوني، و عامل التعليم والتكوين.

فالعامل الاقتصادي يعد عنصرا دعم مهما، نظرا لارتباطه بتوفير الموارد اللازمة لنظم المعلومات، فالتطبيق فعال لمعايير مثل (COBIT) و (ISO) يتطلب استثمارات لتحديث البنية التحتية لنظم المعلومات، واقتناء برامج متطورة، وتوفير وسائل الحماية والامن المعلوماتي.

أما العامل القانوني، فيعد الإطار المنظم و الداعم الأساسي لتطبيق هذه المعايير، باعتباره يمثل القوة الالزامية التي تمنح ممارسة تدقيق نظم المعلومات شرعيته و مصداقيته، وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات تتعلق بحماية البيانات، والاعتراف بالادلة الرقمية، وتنظيم المعاملات الالكترونية مما يوفر بيئة آمنة تدعم تطبيق هذه المعايير. في حين يشكل عامل التعليم و التكوين ركيزة أساسية في تأهيل الكفاءات البشرية القادرة على إستيعاب هذه المعايير وتطبيقها بكفاءة، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة إلى مدققين يمتلكون معارف مزدوجة تجمع بين المحاسبة و التكنولوجيا.

أما العامل السياسي، فعلى الرغم من أن نتائج الدراسة لم تظهر له تأثيرا واضحا في الواقع العملي، إلا أنه يلعب دورا مهما في عملية تطبيق هذه المعايير داخل أي دولة، ويعتبر عاملا داعما للاستمرارية الإصلاحات وتوفير الإرادة اللازمة لتطبيق هذه المعايير.

فنجاح تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات لا يرتبط فقط بالجوانب الاقتصادية و القانونية و التعليمية فحسب بل يتأثر كذلك بالسياق السياسي العام الذي يشكل محركا رئيسيا لتفعيل هذه المعايير أو عائقا أمام تطبيقها، لأن وجود حواجز سياسية تؤدي إلى عدم تمكين المحاسبة من مواكبة التطورات الحديثة في المجال المحاسبة و التدقيق.

وعليه يمكن القول إن العامل السياسي، وإن لم يكن مؤثرا بشكل مباشر، يظل عاملا مرجعيا مؤثر في توجيه مسار تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية، من خلال مساهمته في دعم بيئة الإصلاح المحاسبي وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي.

التوصيات:

- على ضوء النتائج التي خلصت لها الدراسة فإنه يمكن طرح مجموعة من التوصيات:
- اصدار تشريعات أو تعليمات من السلطات العليا بالزامية كل المؤسسات الدولة العمومية والخاصة بتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات.
- العمل على تطوير الأنظمة المعلوماتية داخل المؤسسات بما يعزز فعالية الرقابة الداخلية والحد من مخاطر الاحتيال والتلاعب.
- اعداد دليل وطني لتدقيق نظم المعلومات يتوافق مع خصوصيات البيئة المحاسبية الجزائرية.
- تهيئة البيئة المحاسبية الجزائرية لمواكبة المعايير الدولية، من خلال دمج المهارات التقنية ضمن مسارات التكوين المدققين.
- تنظيم دورات تدريبية عالية المستوى لمدققي في مجال الامن السيبراني و حوكمة نظم المعلومات، لسد الفجوة بين الجانب المحاسبي والجانب التقني.
- تشجيع مكاتب التدقيق على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في عمليات التدقيق، مما يرفع من كفاءة المدقق في اكتشاف المخاطر والتغرات المعقدة.
- اقتناء برامج تدقيق متخصصة تسمح بفحص الأنظمة والبيانات الضخمة بشكل آلي، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويرفع من فعالية عملية التدقيق.
- تخصيص ميزانية خاصة لتحديث البنية التحتية لنظم المعلومات بما يتوافق مع المتطلبات التقنية لمعايير الدولية مثل ISO ; COBIT ...
- تحيين المناهج الجامعية في تخصصات المحاسبة والتدقيق بما يواكب آخر التحديثات في المعايير الدولية والوطنية، مع تركيز على الجوانب التطبيقية والميدانية.

أفاق الدراسة:

يعتبر موضوع تدقيق نظم المعلومات من المواضيع الحديثة ومهمة في وقتنا الحاضر لذلك يمكن تناول المواضيع التالية:

- التقنيات الحديثة لتدقيق نظم المعلومات - الجزائر نموذجا -
- مخاطر تدقيق نظم المعلومات في الدول النامية.
- واقع وتحديات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في دول المغرب العربي.
- دور التدقيق نظم المعلومات في تعزيز الرقابة الداخلية للبنوك.
- مدى توافق معايير تدقيق نظم المعلومات مع المعايير الجزائرية للتدقيق.

المراجع:

- ✓ أحمد قايد نورالدين. *التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية*. عمان، العبدلي: دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، 2015
- ✓ رقايقية فاطمة الزهراء .. *التدقيق المحاسبي وتطبيقات*، دار النشر الجامعي الجديد. تلمسان - الجزائر . 2020
- ✓ ثامر مزيد رفاعه. *أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة*. دار المناهج للنشر و التوزيع. عمان، 2017
- ✓ سادات فيصل عبد الفتاح صالح. *نظم المعلومات المحاسبية*، دار جامعة القران الكريم للطباعة و النشر. أم درمان- السودان-2016
- ✓ عبد العزيز السيد مصطفى، احمد نبيل محمد كمال . *مراجعة نظم المعلومات (مدخل نظري و تطبيقي*. كلية التجارة 'جامعة القاهرة، 2020 .
- ✓ حلمي، يحيى مصطفى.. *اساسيات نظم المعلومات*، edited by مصر: مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع مكتبة عين الشمس. القاهرة، 1988 .
- ✓ جيهان عبد المعز الجمال ، *المراجعة في البيئة الإلكترونية، الطبعة الأولى*، دار الكتاب الجامعي الإمارات العربية2014
- ✓ فتيحة، عبد النبي . *دور التدقيق البنكي في تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية-دراسة حالة -أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه LMD علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية-الجزائر، 2023.*
- ✓ همكة، محمد . *الاطار المتكامل للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية على ضوء مبادئ الحوكمة*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، قسم العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية . الجزائر، 2021/2022..
- ✓ إيمان، طاطا . *أثر العوامل البيئية على التطور المحاسبي في الجزائر .رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. 2016/2017.*
- ✓ عبد الرزاق طعمة حواس الخزرجي . *دور تكنولوجيا المعلومات و الأليات المحاسبية لحوكمة الشركات على تقدير و تقليل مخاطر التدقيق*. رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة و التمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا -السودان، 2022..

- ✓ بكحيل عبد القادر. (2023). النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والافصاح ببورصة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير تخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-الجزائر، 2023.
- ✓ دواق، سميرة. مدى ملائمة البيئة المحاسبية في الجزائر لمتطلبات القياس و الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية و الابلاغ المالي الدولية. أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر. 2020/2019.
- ✓ سارة طبشوش. أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التحكم بمخاطر التدقيق - دراسة حالة عينة من المدققين الخارجيين. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1- الجزائر، 2023.
- ✓ عامر حاج دحو. التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية - أدرار. 2018.
- ✓ علون محمد أمين. دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية بسكرة OPGT. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر. 2016/2015.
- ✓ عوادي مصطفى، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2013.
- ✓ فاطيمة، حوة، الوساطة الوثائقية في أنظمة المعلومات داخل المؤسسة الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة سوناطراك (AVAL) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث نظام ل، م، د في علم المكتبات و العلوم الوثائقية، قسم علم المكتبات و العلوم الوثائقية، كلية العلوم الانسانية و العلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة - وهران 1 - الجزائر. 2021/2020.
- ✓ بوركايب محمد عبد المجاد. معوقات مهنة تدقيق الحسابات بالجزائر في ظل خصائص بيئة المحاسبة الإلكترونية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2017/2016.
- ✓ تلي ناصر، بهاز جيلالي. مساهمة معايير تدقيق نظم المعلومات في تعزيز حوكمة الشركات. مجلة/المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية، مركز جامعي شريف بوشوشة، افلو، الجزائر، المجلد 8، العدد 02، 2024.

- ✓ عمالو عبد الجليل، مداحي عثمان، أهمية معايير الإنتوساي للرقابة المالية ودورها في تعزيز الرقابة على الأداء دراسة حالة مجلس المحاسبة الجزائري. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة -، جامعة عمار ثليجي، الاغواط -الجزائر، المجلد 07 العدد 02. 2024.
- ✓ الإمام إبراهيم. واقع ومعوقات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء الإفتاح نحو تطبيق المعايير. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، المجلد 08، العدد 01. 2022.
- ✓ محمود صلاح الدين عبد الفضيل، على محمود مصطفى، محمود محمد عبد الرحيم، دور المراجع الداخلي في تفعيل حوكمة امن المعلومات للحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الألكترونية - بالتطبيق على البريد المصري، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، جامعة بنها، الجزء 02، العدد 03، 2024.
- ✓ رباحي لحسن، يوسف شرع..واقع تطبيق مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية -دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة والمهتمين في مجال المحاسبة -. مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، المجلد 6 العدد 01. 2022
- ✓ بوركايب محمد عبد الماجد.متطلبات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإللكترونية علي ضوء المعايير الدولية. مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 01 العدد 12. 2015.
- ✓ نورالدين، جراد. البيئة المحاسبية للدول النامية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية -، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 31(2).
- ✓ مبسوط الهوارية، صالح إلياس. التدقيق و دوره في تقييم فعالية نظم المعلومات في المؤسسة، دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 8، العدد 8، 2013.
- ✓ أمنة عباس عودة، خولة حسين حمدان. تدقيق نظم المعلومات المحاسبي الاللكتروني على وفق اصدرات التدقيق المهنية لتحقيق متطلبات إطار COBIT2019 مجلة دراسات محاسبية و مالية - جامعة بغداد المجلد رقم 19 - 2024.
- ✓ محمد، مولودي. دور التكوين التكميلي في ترقية العامل بالمؤسسة الجزائرية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، العدد 24. 2017
- ✓ محمد، سيد..الاصالح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية. مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة -الجزائر. العدد 9، 2013
- ✓ ليلي ناجي مجيد الفتلاوي. بيئة المحاسبية ومؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية. 2013.
- ✓ الجريدة الرسمية، العدد 28 المؤرخ بتاريخ 10 ماي 2018، القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الاللكترونية
- ✓ الجريدة الرسمية العدد رقم 74 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 11.07. يتضمن النظام المحاسبي المالي..
- ✓ الجريدة الرسمية العدد 53 المؤرخ 02 سمبتمبر 2018، القانون 15-18. الجريدة الرسمية المتعلق بالقوانين المالية،
- ✓ المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق

- ✓ المقرر رقم 150 المؤرخ في أكتوبر 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق
- ✓ المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق
- ✓ المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق
- ✓ المقرر رقم 121 المؤرخ في 01 جوان 2024 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق
- ✓ المقرر رقم 212 المؤرخ في 18 نوفمبر 2024 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق
- ✓ المقرر رقم 249 المؤرخ في 20 ديسمبر 2024 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق

✓

Bayero, Abdalla Uba Adamu. 2006. *Cit 712 Information System Design and Programming*. edited by O. Olufunso. and A. M. Balogun. NIGERIA: NATIONAL OPEN UNIVERSITY OF NIGERIA.

- ✓ Christiaan, Ellen. 2006. "1.5 Million Years of Information Systems: From Hunters-Gatherers to the Domestication of the Networked Computer." *IFIP International Federation for Information Processing* 214:165–76. doi:10.1007/978-0-387-34732-5_16.
- ✓ Davis, Gordon B. 2000. "Information Systems Conceptual Foundations: Looking Backward and Forward." Pp. 61–82 in.
- ✓ Galliers, Robert D., Edgar A. Whitley, and Ray J. Paul. 2007. "The European Information Systems Academy." *European Journal of Information Systems* 16(1):3–4. doi:10.1057/palgrave.ejis.3000669.
- ✓ Watson, Richard T. *Information Systems The Distinction between Information Systems and Information Technology*. . 2007
- ✓ R, Angel; Otero . *Information Technology Control and Audit; Fifth Edition* of Taylor Francis Group 2019.
- ✓ Alagić, Amra; Lejla Turulja, . Nijaz Bajgorić. *Identification of Information System Audit Quality Factors. Journal of Forensic Accounting Profession*, vol 1 , N°2.. 2021
- ✓ Kirpitsas, Ioannis K.; Theodore P. Pachidis *Evolution towards Hybrid Software Development Methods and Information Systems Audit Challenges*
- ✓ NIST Special Publication 800-53 Revision 5. *Security and Privacy Controls for Information Systems and Organizations* . U.S. Department of Commerce. 2020
- ✓ NIST Special Publication 800-37 Revision 2. *Security and Privacy Controls for Information Systems and Organizations* 2018
- ✓ NIST Special Publication 800-175B Revision 1; *Guideline for Using Cryptographic Standards in the Federal Government* . U.S. Department of Commerce.
- ✓ NIST Special Publication 800-88 R1. *Guidelines for Media Sanitization*, 2014

- ✓ *NIST Special Publication 800, NIST SP 800-61r3 ipd, Incident Response Recommendations, and Considerations for Cybersecurity, Risk Management 2024*
- ✓ *ISACA ITAF™: A Professional Practices Framework for IS Audit/ Assurance, 3rd Edition 2014*
- ✓ *ISO.. INTERNATIONAL STANDARD ISO/IEC 23894..2023.*
- ✓ *ISO/IEC ; International Standard ISO/IEC 38500-2024. Technologies de l'information Gouvernance des technologies de l'information pour l'entreprise..2024*
- ✓ https://raecollege.uoanbar.edu.iq/News_Details.php?ID=218 15/04/2025
- ✓ https://en.wikipedia.org/wiki/Sarbanes%E2%80%93Oxley_Act 15/04/2025
- ✓ <https://sprinto.com/blog/pci-dss-compliance-checklist> /(2025/01/20 ,
- ✓ <https://www.invensislearning.com/dz/itil-4-foundation-certification-training> 10/04/2025 /
- ✓ <https://www.techtarget.com/searchsecurity/definition/Federal-Information-Security-Management-Act> 20/01/2025
- ✓ <https://pecb.com/en/education-and-certification-for-individuals/iso-iec-27005> 2025/01/15
- ✓ <https://www.scribd.com/document/639188661> 13/04/2025
- ✓ <https://www.appluscertification.com/global/en/what-we-do/service-sheet/iso-iec-42001-2023-artificial-intelligence-information-technology-management-system> 2025/01/25
- ✓ <https://www.bsigroup.com/ar-AE/-/ISOIEC-20000-4-2018-ISO-200002/> 2025/04/04
- ✓ <https://www.rmg-sa.com> 2025/01/03
- ✓ <https://www.iso.org/standard/75652.html> 2025/01/04
- ✓ <https://www.appluscertification.com/global/en/what-we-do/service-sheet/iso-iec-42001-2023-artificial-intelligence-information-technology-management-system> 2025/01/25
- ✓ https://en.wikipedia.org/wiki/Sarbanes%E2%80%93Oxley_Act. 2025/05/11

الملاحق:

الملحق رقم 01: قائمة محكمي الاستبيان

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة
01	عيسى زاوي	أستاذ التعليم العالي
02	محمد عجيلة	أستاذ التعليم العالي ومحافظ حسابات
03	يوسف رخور	أستاذ التعليم العالي
04	عبد القادر قطاف	أستاذ التعليم العالي
05	بلقاسم خيالي	أستاذ التعليم العالي
06	محمد بلقايد خملول	أستاذ محاضراً
07	عثمان بلخير	محاسب معتمد
08	خليل خملول	دكتور-ومدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الملحق رقم 02: الاستبيان

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

المخبر: التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية

القسم العلوم المالية والمحاسبة

استمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله

تحية طيبة

في إطار استكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه (الطور الثالث LMD) في العلوم المالية والمحاسبة، تم إعداد أطروحة بعنوان "إمكانية تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات في البيئة المحاسبية الجزائرية"، حاولنا من خلالها معالجة إشكالية "ما مدى جاهزية عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات"، وقد اعتمدنا على استمارة الاستبيان كأداة أساسية لجمع المعطيات المتعلقة بالجانب الميداني.

وارجو من سيادتكم المحترمة التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان بكل موضوعية ومصداقية بوضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة، وذلك من أجل مساعدتنا في تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، وأحيطكم علما أن الإجابات التي سوف تقدمونها لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي فقط، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الطالب

المشرف:

تلي ناصر

د: بهاز جيلالي

bahaz_dj@yahoo.fr

telli.naceur@univ-ghardaia.dz

المحور الأول: معلومات عامة متعلقة بعينة الدراسة

1- السن:

أقل من 30 سنة ☐ ; (30-40) سنة ☐ ; (50) سنة ☐ ; أكثر من 50 سنة ☐

2- المؤهل العلمي:

دكتوراه ☐ بستير ☐ ماستر ☐ ليسانس ☐ شهادة أخرى (أذكر) ☐

3- الوظيفة الحالية:

أستاذ جامعي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐ خبير محاسبي ☐

4- الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات ☐ ; (05-10) سنة ☐ ; (10-15) سنة ☐ ; أكثر من 15 سنة ☐

المحور الثاني: عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	اولا: العامل الإقتصادي					
1	المؤسسة لديها الموارد المالية الكافية لتبني معايير تدقيق نظم المعلومات					
2	توفر بيئة إقتصادية مستقرة يعزز من إستخدام معايير تدقيق نظم المعلومات					
3	يؤثر الوضع الإقتصادي العام في الجزائر على قدرة المؤسسات على تحديث نظمها المحاسبية					
4	توجد حوافز إقتصادية لتشجيع المؤسسات على إستخدام تدقيق نظم المعلومات					
5	قدرة المؤسسة على تحمل تكاليف التدقيق التكنولوجي يؤثر على تنفيذ معايير تدقيق نظم المعلومات					
6	تتأثر قرارات الإدارة الإقتصادية بتكاليف ومنافع تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات					
	ثانيا: العامل السياسي					
1	سياسات الحكومة الجزائرية تدعم استخدام نظم المعلومات في المحاسبة					
2	الاستقرار السياسي في الجزائر يسهم في اعتماد معايير تدقيق نظم المعلومات					
3	الحكومة تقدم دعما للتدقيق نظم المعلومات عبر برامج تنظيمية و مبادرات					
4	تلعب الروابط والعلاقات الدولية دورا مهما في تعزيز إستخدام التكنولوجيا في التدقيق المحاسبي					
5	تؤثر التغيرات السياسية في تبني معايير التدقيق نظم المعلومات في المؤسسات					
6	التشجيع الحكومي لتبني نظم المعلومات يؤثر إيجابيا على الإلتزام بمعايير تدقيق نظم المعلومات					

					ثالثا : العامل القانوني	
					القوانين الجزائرية الحالية تدعم تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	1
					هناك لوائح واضحة تخص التدقيق المحاسبي في مجال نظم المعلومات	
					تحتاج المؤسسات لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات للإمتثال للأنظمة الوطنية	
					تسهم التشريعات الحالية في تحسين عملية تدقيق نظم المعلومات	
					وجود تشريعات ملائمة يسهم في تسهيل تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	
					تتطلب البيئة القانونية الجزائرية من المؤسسات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات بشكل منتظم	
					رابعا: العامل التعليم و التكوين	
					توفر المؤسسة برامج تدريبية متخصصة في تدقيق نظم المعلومات	
					مستوى التعليم في مجال تدقيق نظم المعلومات يؤثر على كفاءة عملية التدقيق	
					إن التعليم والتكوين يؤثران على تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	
					هناك نقص في الكفاءة المؤهلة في مجال تدقيق نظم المعلومات في الجزائر	
					يتلقى المحاسبون و المدققون تدريباً كافياً على تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات لضمان جودة التدقيق	
					توفر الجامعات الجزائرية تخصصات متقدمة في تدقيق نظم المعلومات	

المحور الثالث: معايير تدقيق نظم المعلومات

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	تساهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحسين كفاءة عمليات التدقيق في المؤسسة و تحديد الأخطاء و الإنحرافات المحاسبية بشكل دقيق				
2	يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من موثوقية و مصداقية ودقة البيانات المالية المقدمة و المعلنة للأصحاب المصالح				
3	تعزز معايير تدقيق نظم المعلومات شفافية عملية التدقيق في المؤسسة				
4	يؤدي تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات إلى رفع جودة التقارير المالية				
5	إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تمكن المدقق من حصول على أدلة الإثبات ذات أهمية من أجل إبداء رأيه				
6	إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية				
7	تسهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحديد المخاطر المالية بشكل فعال قبل وقوعها				
8	يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من قدرة المؤسسة على تصدي للأنشطة الاحتيالية و التهديدات السيبرانية				
9	يقلل تدقيق نظم المعلومات من المخاطر المحاسبية المتعلقة بالبيانات الرقمية				
10	فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يلزم بتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات				

الملحق رقم : 03

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,633	6

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,607	6

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,622	6

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,783	6

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,787	10

الملحق رقم: 04

-البند 1

Corrélations								
		العامل الاقتصادي	المؤسسة لديها الموارد المالية الكافية لتبني معايير تدقيق نظم المعلومات	توفر بيئة إقتصادية مستقرة يعزز من إستخدام معايير تدقيق نظم المعلومات	يؤثر الوضع الإقتصادي العام في الجزائر على قدرة المؤسسات على تحديث نظمها المحاسبية	توجد حوافز إقتصادية لتشجيع المؤسسات على إستخدام تدقيق نظم المعلومات	قدرة المؤسسة على تحمل تكاليف التدقيق التكنولوجي يؤثر على تنفيذ معايير تدقيق نظم المعلومات	تتأثر قرارات الإدارة الإقتصادية بتكاليف ومنافع تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات
العامل الاقتصادي	Corrélation de Pearson	1	,324**	,465**	,611**	,800**	,545**	,800**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
المؤسسة لديها الموارد المالية الكافية لتبني معايير تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,324**	1	,119	,029	,069	-,050	,069
	Sig. (bilatérale)	,000		,181	,746	,437	,572	,437
	N	129	129	129	129	129	129	129
توفر بيئة إقتصادية مستقرة يعزز من إستخدام معايير تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,465**	,119	1	,114	,126	,292**	,126
	Sig. (bilatérale)	,000	,181		,198	,154	,001	,154
	N	129	129	129	129	129	129	129
يؤثر الوضع الاقتصادي العام في الجزائر على قدرة المؤسسات على تحديث نظمها المحاسبية	Corrélation de Pearson	,611**	,029	,114	1	,415**	,178*	,415**
	Sig. (bilatérale)	,000	,746	,198		,000	,044	,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
توجد حوافز إقتصادية لتشجيع المؤسسات على إستخدام تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,800**	,069	,126	,415**	1	,202*	1,000**
	Sig. (bilatérale)	,000	,437	,154	,000		,022	,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
قدرة المؤسسة على تحمل تكاليف التدقيق التكنولوجي يؤثر على تنفيذ معايير تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,545**	-,050	,292**	,178*	,202*	1	,202*
	Sig. (bilatérale)	,000	,572	,001	,044	,022		,022
	N	129	129	129	129	129	129	129
	Corrélation de Pearson	,800**	,069	,126	,415**	1,000**	,202*	1

تأثير قرارات الإدارة الاقتصادية بتكاليف	Sig. (bilatérale)	,000	,437	,154	,000	,000	,022	
ومنافع تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات	N	129	129	129	129	129	129	129
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).								
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).								

-البند 2

Corrélations								
		العامل السياسي	سياسات الحكومة الجزائرية تدعم إستخدام نظم المعلومات في المحاسبة	الإستقرار السياسي في الجزائر يسهم في اعتماد معايير تدقيق نظم المعلومات	الحكومة تقدم دعما للتدقيق نظم المعلومات عبر برامج تنظيمية و مبادرات	تلعب الروابط والعلاقات الدولية دورا مهما في تعزيز إستخدام التكنولوجيا في التدقيق المحاسبي	تؤثر التغيرات السياسية في تبني معايير التدقيق نظم المعلومات في المؤسسات	التشجيع الحكومي لتبني نظم المعلومات يؤثر إيجابيا على الإلتزام بمعايير تدقيق نظم المعلومات
العامل السياسي	Corrélation de Pearson	1	,487**	,566**	,615**	,536**	,587**	,735**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
سياسات الحكومة الجزائرية تدعم إستخدام نظم المعلومات في المحاسبة	Corrélation de Pearson	,487**	1	,008	-,021	,025	,345**	,551**
	Sig. (bilatérale)	,000		,926	,817	,778	,000	,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
الاستقرار السياسي في الجزائر يسهم في اعتماد معايير تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,566**	,008	1	,426**	,101	,100	,362**
	Sig. (bilatérale)	,000	,926		,000	,257	,259	,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
الحكومة تقدم دعما للتدقيق نظم المعلومات عبر برامج تنظيمية و مبادرات	Corrélation de Pearson	,615**	-,021	,426**	1	,228**	,078	,148
	Sig. (bilatérale)	,000	,817	,000		,009	,378	,094
	N	129	129	129	129	129	129	129
	Corrélation de Pearson	,536**	,025	,101	,228**	1	,246**	,264**

تلعب الروابط والعلاقات الدولية دورا مهما في تعزيز إستخدام التكنولوجيا في التدقيق المحاسبي	Sig. (bilatérale)	,000	,778	,257	,009		,005	,003
	N	129	129	129	129	129	129	129
تؤثر التغيرات السياسية في تبني معايير التدقيق نظم المعلومات في المؤسسات	Corrélation de Pearson	,587**	,345**	,100	,078	,246**	1	,437**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,259	,378	,005		,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
التشجيع الحكومي لتبني نظم المعلومات يؤثر إيجابيا على الإلتزام بمعايير تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,735**	,551**	,362**	,148	,264**	,437**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,094	,003	,000	
	N	129	129	129	129	129	129	129
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).								

البند 3

Corrélations								
		القوانين الجزائرية الحالية تدعم تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	هناك لوائح واضحة تخص التدقيق المحاسبي في مجال نظم المعلومات	تحتاج المؤسسات لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات للأنظمة الوطنية	تسهم التشريعات الحالية في تحسين عملية تدقيق نظم المعلومات	وجود تشريعات ملائمة يسهم في تسهيل تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	تتطلب البيئة القانونية الجزائرية من المؤسسات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات بشكل منتظم	
العامل_ القانوني	Corrélation de Pearson	1	,729**	,597**	,489**	,329**	,659**	,722**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
القوانين الجزائرية الحالية تدعم تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,729**	1	,206*	,153	-,020	,574**	,589**
	Sig. (bilatérale)	,000		,019	,084	,825	,000	,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
هناك لوائح واضحة تخص التدقيق المحاسبي في مجال نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,597**	,206*	1	,473**	,287**	,143	,180*
	Sig. (bilatérale)	,000	,019		,000	,001	,107	,041
	N	129	129	129	129	129	129	129

تحتاج المؤسسات لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات للإمتثال للأنظمة الوطنية	Corrélation de Pearson	,489**	,153	,473**	1	,236**	,000	,080
	Sig. (bilatérale)	,000	,084	,000		,007	1,000	,367
	N	129	129	129	129	129	129	129
تسهل التشريعات الحالية في تحسين عملية تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,329**	-,020	,287**	,236**	1	-,197*	,015
	Sig. (bilatérale)	,000	,825	,001	,007		,025	,869
	N	129	129	129	129	129	129	129
وجود تشريعات ملائمة يساهم في تسهيل تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,659**	,574**	,143	,000	-,197*	1	,561**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,107	1,000	,025		,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
تتطلب البيئة القانونية الجزائرية من المؤسسات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات بشكل منتظم	Corrélation de Pearson	,722**	,589**	,180*	,080	,015	,561**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,041	,367	,869	,000	
	N	129	129	129	129	129	129	129
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).								
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).								

البند 4

Corrélations								
		توفر المؤسسة برامج تدريبية متخصصة في تدقيق نظم المعلومات	مستوى التعليم في مجال تدقيق نظم المعلومات يؤثر على كفاءة عملية التدقيق	إن التعليم والتكوين يؤثران على تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	هناك نقص في الكفاءة المؤهلة في مجال تدقيق نظم المعلومات في الجزائر	يتلقى المحاسبون و المدققون تدريباً كافياً على تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات لضمان جودة التدقيق	توفر الجامعات الجزائرية تخصصات متقدمة في تدقيق نظم المعلومات	
عامل_التعليم والتكوين	Corrélation de Pearson	1	,751**	,767**	,589**	,700**	,629**	,744**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
توفر المؤسسة برامج تدريبية متخصصة في تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,751**	1	,555**	,356**	,396**	,346**	,366**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000

	N	129	129	129	129	129	129	129
مستوى التعليم في مجال تدقيق نظم المعلومات يؤثر على كفاءة عملية التدقيق	Corrélation de Pearson	,767**	,555**	1	,250**	,501**	,349**	,457**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,004	,000	,000	,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
إن التعليم والتكوين يؤثران على تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,589**	,356**	,250**	1	,282**	,211*	,286**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,004		,001	,016	,001
	N	129	129	129	129	129	129	129
هناك نقص في الكفاءة المؤهلة في مجال تدقيق نظم المعلومات في الجزائر	Corrélation de Pearson	,700**	,396**	,501**	,282**	1	,305**	,491**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,001		,000	,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
يتلقى المحاسبون و المدققون تدريباً كافياً على تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات لضمان جودة التدقيق	Corrélation de Pearson	,629**	,346**	,349**	,211*	,305**	1	,642**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,016	,000		,000
	N	129	129	129	129	129	129	129
توفر الجامعات الجزائرية تخصصات متقدمة في تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	,744**	,366**	,457**	,286**	,491**	,642**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,001	,000	,000	
	N	129	129	129	129	129	129	129
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).								
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).								

البند 5

Corrélations

Corrélations													
		معايير تدقيق نظم المعلومات	تساهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحسين كفاءة عمليات التدقيق في المؤسسة و تحديد الأخطاء و الإنحرافات المحاسبية بشكل دقيق	يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من موثوقية و مصداقية ودقة البيانات المالية المقدمة و المصالح للاصحاب المصالح	تعزز معايير تدقيق نظم المعلومات شفافية عملية التدقيق في المؤسسة	يؤدي تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات إلى رفع جودة التقارير المالية	إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تمكن المدقق من حصول على أدلة الإثبات ذات أهمية من أجل إيداع رأيه	إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية	تساهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحديد المخاطر المالية بشكل فعال قبل وقوعها	يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من قدرة المؤسسة على تصدي للأنشطة الاحتيالية و التهديدات السيبرانية	يقلل تدقيق نظم المعلومات من المخاطر المحاسبية المتعلقة بالبيانات الرقمية	فأعلى نظم الرقابة الداخلية في المؤسسة يلزم بتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات	
معايير تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	1	539,000	550,000	475,000	674,000	704,000	640,000	663,000	793,000	564,000	411,000	
	Sig. (bilatérale)												
	N	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	
تساهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحسين كفاءة عمليات التدقيق في المؤسسة و تحديد الأخطاء و الإنحرافات المحاسبية بشكل دقيق	Corrélation de Pearson	539,000	1	453,000	293,001	211,016	333,000	269,002	278,001	487,000	089,318	006,944	
	Sig. (bilatérale)												
	N	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	
يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من موثوقية و مصداقية ودقة البيانات المالية المقدمة و المصلحة للاصحاب المصالح	Corrélation de Pearson	550,000	453,000	1	516,000	458,000	185,036	169,056	290,001	389,000	100,258	005,956	
	Sig. (bilatérale)												
	N	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	
تعزز معايير تدقيق نظم المعلومات شفافية عملية التدقيق في المؤسسة	Corrélation de Pearson	475,000	293,001	516,000	1	340,000	319,000	222,011	196,026	288,001	003,975	012,889	
	Sig. (bilatérale)												
	N	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	
يؤدي تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات إلى رفع جودة التقارير المالية	Corrélation de Pearson	674,000	211,016	458,000	340,000	1	425,000	373,000	365,000	436,000	338,000	202,022	
	Sig. (bilatérale)												
	N	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	
إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تمكن المدقق من حصول على أدلة الإثبات ذات أهمية من أجل إيداع رأيه	Corrélation de Pearson	704,000	333,000	185,036	319,000	425,000	1	481,000	381,000	522,000	348,000	234,008	
	Sig. (bilatérale)												
	N	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	
إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية	Corrélation de Pearson	640,000	269,002	169,056	222,011	373,000	481,000	1	481,000	588,000	259,003	100,258	
	Sig. (bilatérale)												
	N	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	
تساهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحديد المخاطر المالية بشكل فعال قبل وقوعها	Corrélation de Pearson	663,000	278,001	290,001	196,026	365,000	381,000	481,000	1	495,000	338,000	233,008	
	Sig. (bilatérale)												
	N	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	
يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من قدرة المؤسسة على تصدي للأنشطة الاحتيالية و التهديدات السيبرانية	Corrélation de Pearson	793,000	487,000	389,000	288,001	436,000	522,000	588,000	495,000	1	394,000	194,027	
	Sig. (bilatérale)												
	N	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	
يقلل تدقيق نظم المعلومات من المخاطر المحاسبية المتعلقة بالبيانات الرقمية	Corrélation de Pearson	564,000	089,318	100,258	003,975	338,000	348,000	259,003	338,000	394,000	1	163,064	
	Sig. (bilatérale)												
	N	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	
فأعلى نظم الرقابة الداخلية في المؤسسة يلزم بتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات	Corrélation de Pearson	411,000	006,944	005,956	012,889	202,022	234,008	100,258	233,008	194,027	163,064	1	
	Sig. (bilatérale)												
	N	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	129	
La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral) .**													
La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral) .*													

الملحق رقم: 05

البند 01

السن					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	9	7,0	7,0	7,0
	من 30 الى 35 سنة	49	38,0	38,0	45,0
	من 35 الى 40 سنة	21	16,3	16,3	61,2
	أكثر من 40 سنة	50	38,8	38,8	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

البند 02

المؤهل العلمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	6	4,7	4,7	4,7
	ماستر	2	1,6	1,6	6,2
	ماجستير	25	19,4	19,4	25,6
	دكتوراه	62	48,1	48,1	73,6
	شهادة أخرى	34	26,4	26,4	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

البند 03

الوظيفة الحالية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أستاذ جامعي	35	27,1	27,1	27,1
	محافظ حسابات	36	27,9	27,9	55,0
	محاسب معتمد	27	20,9	20,9	76,0
	خبير محاسبي	31	24,0	24,0	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

البند 04

الخبرة المهنية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	27	20,9	20,9	20,9
	من 5 الى 10 سنوات	15	11,6	11,6	32,6
	من 10 الى 15 سنة	21	16,3	16,3	48,8
	من 15 الى 20 سنة	52	40,3	40,3	89,1
	أكثر من 20 سنة	14	10,9	10,9	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

الملحق 06

البند 01 العامل الاقتصادي

المؤسسة لديها الموارد المالية الكافية لتبني معايير تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	6,2	6,2	6,2
	محايد	1	,8	,8	7,0
	موافق	13	10,1	10,1	17,1
	موافق بشدة	107	82,9	82,9	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

توفر بيئة إقتصادية مستقرة يعزز من إستخدام معايير تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	3	2,3	2,3	3,1
	محايد	12	9,3	9,3	12,4
	موافق	85	65,9	65,9	78,3
	موافق بشدة	28	21,7	21,7	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

يؤثر الوضع الإقتصادي العام في الجزائر على قدرة المؤسسات على تحديث نظمها المحاسبية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	7	5,4	5,4	6,2
	محايد	5	3,9	3,9	10,1
	موافق	63	48,8	48,8	58,9
	موافق بشدة	53	41,1	41,1	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

توجد حوافز إقتصادية لتشجيع المؤسسات على إستخدام تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	10	7,8	7,8	8,5
	محايد	23	17,8	17,8	26,4
	موافق	73	56,6	56,6	82,9
	موافق بشدة	22	17,1	17,1	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

قدرة المؤسسة على تحمل تكاليف التدقيق التكنولوجي يؤثر على تنفيذ معايير تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	6	4,7	4,7	8,5
	محايد	28	21,7	21,7	30,2
	موافق	64	49,6	49,6	79,8
	موافق بشدة	26	20,2	20,2	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

تتأثر قرارات الإدارة الاقتصادية بتكاليف ومنافع تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	10	7,8	7,8	8,5
	محايد	23	17,8	17,8	26,4
	موافق	73	56,6	56,6	82,9
	موافق بشدة	22	17,1	17,1	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

البند 02 العامل السياسي

سياسات الحكومة الجزائرية تدعم استخدام نظم المعلومات في المحاسبة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	3	2,3	2,3	3,1
	محايد	12	9,3	9,3	12,4
	موافق	85	65,9	65,9	78,3
	موافق بشدة	28	21,7	21,7	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

الاستقرار السياسي في الجزائر يساهم في اعتماد معايير تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,3	2,3	2,3
	غير موافق	1	,8	,8	3,1
	محايد	13	10,1	10,1	13,2
	موافق	97	75,2	75,2	88,4
	موافق بشدة	15	11,6	11,6	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

الحكومة تقدم دعماً للتدقيق نظم المعلومات عبر برامج تنظيمية و مبادرات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3,1	3,1	3,1
	غير موافق	10	7,8	7,8	10,9
	محايد	11	8,5	8,5	19,4
	موافق	44	34,1	34,1	53,5
	موافق بشدة	60	46,5	46,5	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

تلعب الروابط والعلاقات الدولية دوراً مهماً في تعزيز استخدام التكنولوجيا في التدقيق المحاسبي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,6	1,6	1,6
	غير موافق	1	,8	,8	2,3
	محايد	13	10,1	10,1	12,4
	موافق	68	52,7	52,7	65,1
	موافق بشدة	45	34,9	34,9	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

تؤثر التغيرات السياسية في تبني معايير التدقيق نظم المعلومات في المؤسسات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,6	1,6	1,6
	غير موافق	2	1,6	1,6	3,1
	محايد	21	16,3	16,3	19,4
	موافق	85	65,9	65,9	85,3
	موافق بشدة	19	14,7	14,7	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

التشجيع الحكومي لتبني نظم المعلومات يؤثر إيجابياً على الالتزام بمعايير تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	3	2,3	2,3	3,1
	محايد	17	13,2	13,2	16,3
	موافق	83	64,3	64,3	80,6
	موافق بشدة	25	19,4	19,4	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

البند 03 العامل القانوني

القوانين الجزائرية الحالية تدعم تبني معايير تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,3	2,3	2,3
	غير موافق	9	7,0	7,0	9,3
	محايد	8	6,2	6,2	15,5
	موافق	92	71,3	71,3	86,8
	موافق بشدة	17	13,2	13,2	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

هناك لوائح واضحة تخص التدقيق المحاسبي في مجال نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,3	2,3	2,3
	غير موافق	3	2,3	2,3	4,7
	محايد	12	9,3	9,3	14,0
	موافق	90	69,8	69,8	83,7
	موافق بشدة	21	16,3	16,3	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

تحتاج المؤسسات لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات للإمتثال للأنظمة الوطنية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,6	1,6	1,6
	غير موافق	4	3,1	3,1	4,7
	محايد	12	9,3	9,3	14,0
	موافق	85	65,9	65,9	79,8
	موافق بشدة	26	20,2	20,2	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

تسهم التشريعات الحالية في تحسين عملية تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,6	1,6	1,6
	غير موافق	7	5,4	5,4	7,0
	محايد	11	8,5	8,5	15,5
	موافق	76	58,9	58,9	74,4
	موافق بشدة	33	25,6	25,6	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

وجود تشريعات ملائمة يساهم في تسهيل تبني معايير تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	20	15,5	15,5	19,4
	محايد	15	11,6	11,6	31,0
	موافق	60	46,5	46,5	77,5
	موافق بشدة	29	22,5	22,5	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

تتطلب البيئة القانونية الجزائرية من المؤسسات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات بشكل منتظم					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,6	1,6	1,6
	غير موافق	11	8,5	8,5	10,1
	محايد	25	19,4	19,4	29,5
	موافق	66	51,2	51,2	80,6
	موافق بشدة	25	19,4	19,4	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

البند 04 عامل التعليم والتكوين

توفر المؤسسة برامج تدريبية متخصصة في تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,3	2,3	2,3
	غير موافق	12	9,3	9,3	11,6
	محايد	17	13,2	13,2	24,8
	موافق	59	45,7	45,7	70,5
	موافق بشدة	38	29,5	29,5	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

مستوى التعليم في مجال تدقيق نظم المعلومات يؤثر على كفاءة عملية التدقيق					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3,1	3,1	3,1
	غير موافق	18	14,0	14,0	17,1
	محايد	18	14,0	14,0	31,0
	موافق	69	53,5	53,5	84,5
	موافق بشدة	20	15,5	15,5	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

إن التعليم والتكوين يؤثران على تبني معايير تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	5,4	5,4	5,4
	غير موافق	2	1,6	1,6	7,0
	محايد	4	3,1	3,1	10,1
	موافق	78	60,5	60,5	70,5
	موافق بشدة	38	29,5	29,5	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

هناك نقص في الكفاءة المؤهلة في مجال تدقيق نظم المعلومات في الجزائر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,3	2,3	2,3
	غير موافق	3	2,3	2,3	4,7
	محايد	21	16,3	16,3	20,9
	موافق	83	64,3	64,3	85,3
	موافق بشدة	19	14,7	14,7	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

يتلقى المحاسبون و المدققون تدريباً كافياً على تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات لضمان جودة التدقيق					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	3,1	3,1	3,1
	محايد	10	7,8	7,8	10,9
	موافق	92	71,3	71,3	82,2
	موافق بشدة	23	17,8	17,8	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

توفر الجامعات الجزائرية تخصصات متقدمة في تدقيق نظم المعلومات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3,1	3,1	3,1
	غير موافق	5	3,9	3,9	7,0
	محايد	13	10,1	10,1	17,1
	موافق	88	68,2	68,2	85,3
	موافق بشدة	19	14,7	14,7	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

البند 05 معايير تدقيق نظم المعلومات

يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من موثوقية و مصداقية ودقة البيانات المالية المقدمة و المعلنة للاصحاب المصالح

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	3,1	3,1	3,1
	محايد	5	3,9	3,9	7,0
	موافق	92	71,3	71,3	78,3
	موافق بشدة	28	21,7	21,7	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

تساهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحسين كفاءة عمليات التدقيق في المؤسسة و تحديد الأخطاء و الإنحرافات المحاسبية بشكل دقيق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	,8	,8	,8
	محايد	9	7,0	7,0	7,8
	موافق	73	56,6	56,6	64,3
	موافق بشدة	46	35,7	35,7	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

تعزز معايير تدقيق نظم المعلومات شفافية عملية التدقيق في المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	1,6	1,6	1,6
	محايد	6	4,7	4,7	6,2
	موافق	100	77,5	77,5	83,7
	موافق بشدة	21	16,3	16,3	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

يؤدي تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات إلى رفع جودة التقارير المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	1	,8	,8	1,6
	محايد	7	5,4	5,4	7,0
	موافق	96	74,4	74,4	81,4
	موافق بشدة	24	18,6	18,6	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تمكن المدقق من حصول على أدلة الإثبات ذات أهمية من أجل إبداء رأيه

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,6	1,6	1,6
	غير موافق	1	,8	,8	2,3
	محايد	7	5,4	5,4	7,8
	موافق	91	70,5	70,5	78,3
	موافق بشدة	28	21,7	21,7	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	2	1,6	1,6	2,3
	محايد	13	10,1	10,1	12,4
	موافق	94	72,9	72,9	85,3
	موافق بشدة	19	14,7	14,7	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

تسهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحديد المخاطر المالية بشكل فعال قبل وقوعها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	,8	,8	,8
	محايد	8	6,2	6,2	7,0
	موافق	89	69,0	69,0	76,0
	موافق بشدة	31	24,0	24,0	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من قدرة المؤسسة على تصدي الأنشطة الاحتيالية و التهديدات السيبرانية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1,6	1,6	1,6
	محايد	10	7,8	7,8	9,3
	موافق	86	66,7	66,7	76,0
	موافق بشدة	31	24,0	24,0	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

يقلل تدقيق نظم المعلومات من المخاطر المحاسبية المتعلقة بالبيانات الرقمية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3,1	3,1	3,1
	غير موافق	5	3,9	3,9	7,0
	محايد	17	13,2	13,2	20,2
	موافق	66	51,2	51,2	71,3
	موافق بشدة	37	28,7	28,7	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يلزم بتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	4	3,1	3,1	7,0
	محايد	17	13,2	13,2	20,2
	موافق	83	64,3	64,3	84,5
	موافق بشدة	20	15,5	15,5	100,0
	Total	129	100,0	100,0	

الملحق 07

البند 01 العامل الاقتصادي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
المؤسسة لديها الموارد المالية الكافية لتبني معايير تدقيق نظم المعلومات	129	2	5	4,70	,777
توفر بيئة إقتصادية مستقرة يعزز من إستخدام معايير تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	4,05	,688
يؤثر الوضع الإقتصادي العام في الجزائر على قدرة المؤسسات على تحديث نظمها المحاسبية	129	1	5	4,24	,827
توجد حوافز إقتصادية لتشجيع المؤسسات على إستخدام تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	3,81	,836
قدرة المؤسسة على تحمل تكاليف التدقيق التكنولوجي يؤثر على تنفيذ معايير تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	3,78	,954
تتأثر قرارات الإدارة الإقتصادية بتكاليف ومنافع تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	3,81	,836
N valide (liste)	129				

البند 02 العامل السياسي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
سياسات الحكومة الجزائرية تدعم إستخدام نظم المعلومات في المحاسبة	129	1	5	4,05	,688
الإستقرار السياسي في الجزائر يسهم في اعتماد معايير تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	3,93	,675
الحكومة تقدم دعما للتدقيق نظم المعلومات عبر برامج تنظيمية و مبادرات	129	1	5	4,13	1,063
تلعب الروابط والعلاقات الدولية دورا مهما في تعزيز إستخدام التكنولوجيا في التدقيق المحاسبي	129	1	5	4,19	,768
تؤثر التغيرات السياسية في تبني معايير التدقيق نظم المعلومات في المؤسسات	129	1	5	3,91	,712
التشجيع الحكومي لتبني نظم المعلومات يؤثر إيجابيا على الإلتزام بمعايير تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	3,99	,702
N valide (liste)	129				

البند 03 العامل القانوني

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
القوانين الجزائرية الحالية تدعم تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	3,86	,817
هناك لوائح واضحة تخص التدقيق المحاسبي في مجال نظم المعلومات	129	1	5	3,95	,749
تحتاج المؤسسات لتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات للإمتثال للأنظمة الوطنية	129	1	5	4,00	,750
تسهم التشريعات الحالية في تحسين عملية تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	4,02	,838
وجود تشريعات ملائمة يسهم في تسهيل تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	3,68	1,104
تتطلب البيئة القانونية الجزائرية من المؤسسات تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات بشكل منتظم	129	1	5	3,78	,910
N valide (liste)	129				

البند 04 عامل التعليم والتكوين

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
توفر المؤسسة برامج تدريبية متخصصة في تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	3,91	1,003
مستوى التعليم في مجال تدقيق نظم المعلومات يؤثر على كفاءة عملية التدقيق	129	1	5	3,64	1,006
إن التعليم والتكوين يؤثران على تبني معايير تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	4,07	,937
هناك نقص في الكفاءة المؤهلة في مجال تدقيق نظم المعلومات في الجزائر	129	1	5	3,87	,774
يتلقى المحاسبون و المدققون تدريباً كافياً على تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات لضمان جودة التدقيق	129	2	5	4,04	,617
توفر الجامعات الجزائرية تخصصات متقدمة في تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	3,88	,820
N valide (liste)	129				

البند 05 معايير تدقيق نظم المعلومات

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تساهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحسين كفاءة عمليات التدقيق في المؤسسة و تحديد الأخطاء و الإنحرافات المحاسبية بشكل دقيق	129	2	5	4,27	,622
يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من موثوقية و مصداقية ودقة البيانات المالية المقدمة و المعلنة للأصحاب المصالح	129	2	5	4,12	,608
تعزز معايير تدقيق نظم المعلومات شفافية عملية التدقيق في المؤسسة	129	2	5	4,09	,516
يؤدي تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات إلى رفع جودة التقارير المالية	129	1	5	4,09	,579
إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تمكن المدقق من حصول على أدلة الإثبات ذات أهمية من أجل إبداء رأيه	129	1	5	4,10	,660
إن تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات تساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية	129	1	5	3,99	,619
تسهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تحديد المخاطر المالية بشكل فعال قبل وقوعها	129	2	5	4,16	,556
يزيد تطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات من قدرة المؤسسة على تصدي للأنشطة الاحتيالية و التهديدات السيبرانية	129	1	5	4,12	,669
يقلل تدقيق نظم المعلومات من المخاطر المحاسبية المتعلقة بالبيانات الرقمية	129	1	5	3,98	,927
فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يلزم بتطبيق معايير تدقيق نظم المعلومات	129	1	5	3,84	,861
N valide (liste)	129				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
العامل الاقتصادي	129	2,50	5,00	4,0659	,48921
العامل السياسي	129	2,33	5,00	4,0336	,45280
العامل القانوني	129	1,50	5,00	3,8824	,51176
عامل التعليم والتكوين	129	1,33	5,00	3,9005	,60292
معايير تدقيق نظم المعلومات	129	2,00	5,00	4,0767	,39400
N valide (liste)	129				

الملحق رقم: 08

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,546 ^a	,299	,276	,33526	,299	13,195	4	124	,000	1,635

a. Valeurs prédites : (constantes), العامل_التعليم, العامل_الاقتصادي, العامل_القانوني, العامل_السياسي

b. Variable dépendante : معايير_نظم_المعلومات

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
	B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
(Constante)	2,895	,305		9,491	,000					
1 العامل_الاقتصادي	,167	,077	,207	2,179	,031	,113	,192	,164	,625	1,599
العامل_السياسي	,001	,092	,001	,007	,994	,270	,001	,001	,508	1,967
العامل_القانوني	,208	,077	,270	2,701	,008	,450	,236	,203	,565	1,770
العامل_التعليم	,271	,073	,414	3,681	,001	,485	,314	,277	,447	2,236

a. Variable dépendante : معايير_نظم_المعلومات

الملحق رقم : 09

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,418 ^a	,175	,169	,35925

a. Prédicteurs : (Constante), x

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,479	1	3,479	26,960	<,001 ^b
	de Student	16,391	127	,129		
	Total	19,870	128			

a. Variable dépendante : معايير تدقيق نظم المعلومات

b. Prédicteurs : (Constante), x

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,512	,303		8,289	<,001
	x	,394	,076	,418	5,192	<,001

a. Variable dépendante : معايير تدقيق نظم المعلومات